شرح الأشموني ١

على ألفية ابن مالك

المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»

حققه

محمد محيي الدين عبد الحميد

مكتبة لسان العرب

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»

حققه

محمد محيي الدين عبد الحميد

مكتبة لسان العرب

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الأول

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { المحرم الحرام ١٣٧٥
أغسطس ١٩٥٥

دار الكتاب العربي
بيروت ـ لبنان
ص.ب ٥٧٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بَعْدَ حَمْدِ الله على ما منح من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التِّبْيَان ، والصلاةِ والسلامِ على من رفَع بماضى العزم قواعدَ الإيمان ، وخفَض بعامل الجزم كلمةَ البُهْتَان ، محمــدٍ المنتخب من خُلاَصة مَعَدّ ولُبَاب عَدْنان ، وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قَصَبَات السبق فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضميرَ القِصَّة والشّان ، بسِنان اللِّسان ولِسان السِّنان ؛ فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مُهَذّب المقاصد واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاجَ الروحِ بالجسَد ، ويَحُلُّ منها محلَّ الشجاعةِ من الأسَد ، تجد نَشْرَ التحقيق من أدْرَاج عباراته يَعْبِق ، وبَدْر التدقيق من أبراج إشاراته يُشْرِق ، خلا من الإفراط المُمِل ، وعلا عن التفريط المخل ، وكان بين ذلك قَوَاماً ، وقد لقبته بـ « منهج المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » ولم آلُ جَهْداً فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الـكريم ، وأن ينفع به مَنْ تَلَقّاه بقلب سليم ؛ إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أُنيبُ .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال الدين ، ابن عبدالله (ابن مالك) الطائىُّ نَسَباً ، الشافعى مذهبا ، الجَيَّانى مَنْشَأً ، الأندلسى إقليما ، الدمشقى دارا ووفاة لاثنتَىْ عشرَةَ ليـلةً خَلَتْ من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربى الله خير مالك) أى : أثنى عليه الثناء الجميل ، اللائق بجلال عظمته ، وجزيل نعمته التى هذا النظمُ من آثارها ، واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجدُّدى ، وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدَّدُ فى حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد ، وأيضا فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد

أو حمدت حمد الله : فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عَدَلَ إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليـه « أل » لقصد الاستغراق . و « الرب » المـالك . و « الله » علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع المحامد ، ولم يُسَمَّ به سواه ، قال تعالى : « هل تعلم لهُ سَمِيًّا » أى : هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله ، وهو عربى عند الأكثر ، وعندالمحققين أنه اسمُ اللهِ الأعظمُ ، وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثلثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووى تبعاً لجماعة أنه « الحىّ القيوم » قال : ولهذا لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع : فى البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم .

﴿ تنبيه ﴾ أوقع المـاضى موقع المستقبل تنزيلا لمَقُولِهِ منزلَةَ ما حَصَل : إما اكتفاء بالحصول الذهنى ، أو نظرا إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه ، نحو : « أَتَى أمْرُ الله فلا تَسْتَعْجِلُوهُ » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومَقُوله ، لا محل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديراً على المفعولية ، والياء فى موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب بدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضاً بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سميعاً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، ولفظها خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أنشئُ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلاته ، أى : رحمته (على النبىّ) — بتشديد الياء — من النَّبْوَة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمزة من النبأ — وهو الخبر — لأنه مُخْبِر عن الله تعـالى ؛ فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . و « مصليا » حال من فاعل « أحمد » مَنْوِيَة ؛ لاشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناويا الصلاة على النبى (المصطفى) مفتعل من الصفوة ، وهو : الخلوص من الـكَدَر ، قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ، ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ؛

ومعناهُ المختـــار (وآله) أى : أقار به من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهْلٌ : قلبت الهـاء همزة ، كا قلبت الهمزة هاء فى « هَرَاقَ » الأصل « أرَاقَ » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كا فى « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيبويه . وقال الـكسائى : أصله «أول» كجَمَلٍ ، من آل يؤول؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقد صَغَّروه على « أُهَيْلٍ » وهو يشهد للأول ، وعلى « أُوَيْلٍ » وهو يشهد للثانى ؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ؛ فلا يقال « آل الإسكاف » ولا ينتقض بـ « آل فرعون » فإن له شرفا باعتبار الدنيا ، واختلف فى جواز إضافته إلى المضمر ؛ فمنعه الـكسائى والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال عبد المطلب :

١ — وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـــبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ

وفى الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

(وأستعين الله فى) نظم قصيدة (ألفية) أى : عِدَّةُ أبياتها ألف أو ألفان، بناء على أنها من كامل الرجز أو مَشْطُوره ، ومحل هــذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة « أحمد » . والظاهر أن « فى » بمعنى على ؛ لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى ، قال تعالى : « وأعانه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ما تصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه ممـا يتعدى بفى ، أى : وأستخير الله فى ألفية (مقاصِدُ النحو) أى : أغراضُه وجُلّ مهماته (بهـا) أى : فيها (مَحْوِية) أى : مَحُوزَة.

﴿ تنبيه ﴾ النحو فى الاصطلاح هو : العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصِّلَة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها ، قاله صاحب المقرب ؛ فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا « علم العربية » لا قَسِيمُ الصرف . وهو مصدر

أريد بهاسم المفعول ، أى : المَنْحُوّ ، كالخلق بمعنى المخلوق . وخَصّته غلبة الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم مَنْحُوًّا ، أى: مقصودا ، كما خصت «الفقه» بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مَفْقُوهاً ، أى : مفهوما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو مررت برجل نحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى مقدار ألف ، والقِسْم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعَلّمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب قال : « انْحُ هذا النحو يا أبا الأسود »

(تقرب) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أى : الأبعد من المعانى (بلفظ مُوجَز) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وَجَازة اللفظ ، أى : اختصاره (وتبسط) أى : توسع (البذل) — بالمعجمة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى : موفى سريعا .

﴿ تنبيه ﴾ قال الجوهرى : أَوْعَدَ — عند الإطلاق — يكون للشر ، وَوَعَدَ للخير ، وأنشد :

٢ — وَإِنِّى وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ   لَمُخْلِفُ إِيعَادِى وَمُنْجِزُ مَوْعِدِى

(وتقتضى) أى : تطلب ؛ لمـا اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضا (بغير سُخْط) يَشُوبُه (فائقة ألفية) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (بن معطى) بن عبد النور الزّوَاوِى الحنفى ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتَصَدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سَلْخِ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ، ودفن من الغد على شَفِير الخَنْدَق ، بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة .

﴿تنبيه﴾ يجوز فى « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خَبَراً لمبتدأ محذوف ، والجر نعتا لألفية ، على حد « وهذا كتابٌ أنزلناهُ مُبارَكٌ » فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العـكس ، وأوجبه بعضهم

(وهو) أى : ابن معطى (بسبق) الباء للسببية ، أى : بسبب سَبْقِه إياى (حائز تفضيلا) علىّ (مستوجب) علىّ (ثنائى الجميلا) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و « ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهبات) جمع هِبَة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافره) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصحاح : وهى الطبقات من المراتب ، وقال أبوعبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدَّرَكُ إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناهُ الطلب .

﴿تنبيه﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، وإن كان الأفصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأفْصَحُ فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقا المطابَقَةُ ، نحو : « الأجذاع انكسرن ، ومنكسرات ، والهندات والهنود انطلقن، ومنطلقات » والأفصح فى جمع الـكثرة مما لا يعقل الإفراد نحو : « الُجذُوعُ انكسرَتْ، ومنكسرة » .

خاتمـــة : بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دَعَا بدأ بنفسه » رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « ربِّ اغفِرْ لى ولوالدىّ » وعن موسى عليه السلام : « رَبِّ اغفر لى ولأخى » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

وَاللهُ يَقْضِى بِالرِّضَى والرَّحْمَهْ   لِى وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الأُمَّـــــهْ

لما عرفت ، ولأن التعميم مطلوب .

الـكلام وما يتألف منه

الأصْلُ «هذا باب شرح الـكلام وشرح ما يتألف الـكلام منه» اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أى:صوت مشتمل على بعض الحروف: تحقيقاً كزيد، أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدةً يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع ؛ فخرج باللفظ غيره من الدوالّ مما ينطلق عليه فى اللغة كلام : كالخط ، والرَّمْز ، والإشارة ، وبالمفيد المفردُ ، نحو : زيد ، والمركبُ الإضافى ، نحو : غلام زيد ، والمركبُ الإسنادى المعلومُ مدلولُه ضرورة : كالنار حارة ، وغيرُ المستقلّ كجملة الشرط ، نحو : إن قام زيد ، وغير المقصود ، كالصادر من الساهى والنائم .

﴿تنبيهات﴾ الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أى : الملفوظ به ، كالخلق بمعنى المخلوق .

الثانى : يجوز فى قوله « كاستقم » أن يكون تمثيلا ، وهو الظاهر ؛ فإنه اقتصر فى شرح الـكافية على ذلك فى حد الـكلام ، ولم يذكر التركيب والقَصْدَ نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ، لـكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال : « الـكلام ما تضمن من الـكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته » فزاد « لذاته » قال : لإخراج نحو «قام أبوه » من قولك « جاءنى الذى قام أبوه » وهذا الصنيعُ أولىٰ ؛ لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثَمَّ جعل الشارح قوله « كاستقم » تتميما للحد .

الثالث : إنما بدأ بتعريف الـكلام لأنه المقصود بالذات ؛ إذ به يقع التفاهم .

الرابع : إنما قال «وما يتألف منه» ولم يقل «وما يتركب» لأن التأليف ــ كما قيل ــ أخَصُّ ؛ إذ هو تركيب وزيادة ، وهى وقوع الألفة بين الجزءين .

(واسم وفعل ثم حرف الـكلم) الـكلم : مبتدأ خبره ما قبله ، أى : الـكلم الذى يتألف منه الـكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ، ونوع الفعل ،

ونوع الحرف ؛ فهو من تقسيم الـكُلِّيِّ إلى جُزْئياته ، لأن المَقْسِمَ — وهو الـكلمة — صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الـكلم منقسما إليها باعتبار ذاته ؛ لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الـكل إلى أجزائه ؛ لأن الـكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة ، بل هو مَقُول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ، ولا من تقسيم الـكلى إلى جزئياته ، وهو ظاهر .

ودليلُ انحصار الـكلمة فى الثلاثة : أن الـكلمة إما أن تصلح ركنا للاسناد أولا ، الثانى الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأولُ الاسمُ ، والثانى الفعلُ ، والنحويون مجمعون على هذا ، إلا مَنْ لا يعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألُّفِ الـكلام من الـكلم بأنه « ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة» لا لمطلق الضم ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيهات نجد » أو فعل واسم ، نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ولا نَقْضَ بالنداء ؛ فإنه من الثانى .

﴿ تنبيه ﴾ ثم فى قوله « ثم حرف» بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخى بين الأقسام ، ويكفى فى الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيبُ الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ووقوعه طَرَفاً .

واعلم أن الـكَـلِمَ اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جَمْعى ؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد ، أفادت أم لم تفد ، وقيل : لا يقال إلا على ما فوق العشرة ، وقيل : إفرادى ، أى : يقال على الـكثير والقليل كماء وتراب ، وعلى الثانى فقيل : جمع كَـثْرة ، وقيل : جمع قِلّة ، ويجرى هذا الخلاف فى كل ما يفرق بينه و بين واحدة بالتاء، وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيثُ ملاحظةً للجمعية ، والتذكيرُ على الأصل ، وهو الأكثر ، نحو : « إليه يَصْعَدُ الـكَلِمُ الطَّيِّبُ » « يُحَرِّفُونَ الـكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ » وقد

أنثه ابن معطى فى ألفيته فقال : « واحدها كلمة » وذكّره الناظم فقال : (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات : لَبِن ولَبِنة ، ومن المخلوقات : نبق ونبقة ، فاسم الجنس الجمعى هو : الذى يفرق بينه و بين واحده بالتاء غالبا ، بأن يكون واحده بالتاء غالبا ، والاحتراز بـ « غالبا » عما جاء منه على العكس من ذلك ، أى : يكون بالتاء دالا على الجمعية و إذا تجرد منها يكون للواحد ، نحو : كَمْء وكَمْأة ، وقد يفرق بينه و بين واحده بالياء ، نحو : روم ورومىّ ، وزنج وزنجىّ .

وحدُّ الكلمة : قول مفرد ، وتطلق فى الإصطلاح مجازا على أحد جُزْءَيِ العَلَم المركب ، نحو « امرىء القيس » فمجموعهما كلمة حقيقية ، وكل منهما كلمة مجازا ، وفيها ثلاث لغات : كَلِمَة على وزن نَبِقة ، وتجمع على كَلِمٍ كنَبِق ، وكِلْمة على وزن سِدْرة ، وتجمع على كِلْمٍ كسِدْر ، وكَلْمة على وَزن تمرة ، وتجمع على كَلْم كتَمْر ، وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فَعِل ككَبِد وكَتِف ؛ فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لُغَةٌ رابعَة ، وهى إتباع فائه لعينه فى الكسر ، اسما كان نحو فِخِذ ، أو فعلا نحو شِهِدَ .

(والقول) وهو ــ على الصحيح ــ لَفْظٌ دال على معنى (عم) الكلامَ والكلمَ والكلمةَ ، عموما مطلقا ؛ فكلُّ كلامٍ أو كلم أو كلمة قولٌ ، ولا عكس : أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد ، وعلى المركب من كلمتين ، وعلى المركب من أكثر ، والكلم مختص بهذا الثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد ، وهى مختصة بالمفرد ؛ وقيل : القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ؛ فيكون مرادفاً للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيدا كان أو غير مفيد ؛ فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ، ومباينا للكلمة .

وقد بان لك أن الكلام والكلِمَ بينهما عموم وخصوص من وَجْهٍ ؛ فالكلامُ أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ؛ فيجتمعان فى الصدق فى نحو « زيد أبوهُ قائم » و ينفرد الكلام فى نحو « قام زيد » وينفرد الكلم فى نحو « إن قام زيد » .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن القول ـ على الصحيح ـ أَخَصُّ من اللفظ مطلقاً ؛ فـكان من حقه أن يأخذه جنساً فى تعريف الـكلام كما فعل فى الكافية ؛ لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عَدَلَ عنه لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

(وكلمة بها كلام قد يُؤَم) أى : يُقْصَد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المـكودى : « وجاز الابتداء بـكلمة للتنويع ؛ لأنه نَوَّعها إلى كونها إحدى الـكلم ، وإلى كونها يقصد بها الـكلام » انتهى . ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهو معرفة ، أى : هذا اللفظ — وهو لفظ كلمـة — يطلق لغةً على الجمل المفيدة . قال تعالى : (كلا إنها كلمـة هو قائلها) إشارة إلى : « رَبِّ ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام : « أصْدَق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

٣ — أَلاَ كلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ

وهو من باب تسميـة الشىء باسم بعضه ، كتسميتهم رَبِيئَةَ القومِ عينـــاً ، والبيتَ من الشعر قافيةً ، وقد يسمون القصيدة قافية ؛ لاشتمالها عليها ، وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة .

﴿ تنبيـــه ﴾ قد فى قوله « قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبى ، أى : استعمالُ الـكلمة فى الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها فى المفرد ، لا قليل فى نفسه ؛ فإنه كثير .

وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه ، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : (بالجر) ويرادفه الخفض ، قال فى شرح الـكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر ؛ لتناوله الجرّ بالحرف والإضافة (والتنوين) وهو فى الأصل : مصدر نَوَّنْتُ ، أى : أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر

لفظا لاخطا لغير توكيد ؛ فقَيْدُ « لاخطا » فَصْلٌ مخرج للنون فى نحو « ضَيْفَنٍ » اسم للطفيلى ، وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا ، وللنون اللاحقة للقوافى المطلقة — أى : التى آخرها حرفُ مدٍّ — عوضا عن مدة الإطلاق ، فى لغة تميم وقيس ، كقوله :

٤ — أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِى – إنْ أَصَبْتِ – لَقَدْ أَصَابَنْ

الأصل العتابا ، وأصابا . وقوله :

٥ — أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

الأصل : قدى ، ويسمى «تنوينَ التَّرَنُّمِ» على حذف مضاف ، أى : قَطْع الترنم ؛ لأن الترنم مَدُّ الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضاً للنون اللاحقة للقوافى المقيدة — وهى التى رويها ساكن غير مد — كقوله :

٦ — أَحَارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّى خَمِرْنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنْ

الأصل : خَمِر ، ويأتمر . وقوله :

٧ — وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ

الأصل المخترق . وقوله :

٨ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْنْ

فإن هاتين النونين زِيدَتَا فى الوقف ، كما زيدت نون « ضيفن » فى الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفى الفعل والحرف ، وفى الخط والوقف ، وحذفهما فى الوصل ، ويسمى «التنوين الغالى» ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛ لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمى غالياً لقلته ، وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يَرِدَانِ على الناظم . وقَيْد «لغير توكيد» فَصْل آخر مُخْرِج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط ، نحو «لَنَسْفَعاً» .

وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكين : كرجلٍ

وقاضٍ ، سمى بذلك لأنه لحق الأسم ليدل على شدة تمـكنه فى باب الاسمية ، أى : أنه لم يُشْبِهِ الحرفَ فيبنى ، ولا الفعلَ فيمنعَ من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول : سيبويهْ — بغير تنوين — إذا أردْتَ معينا ، وإيهِ — بغير تنوين — إذا استزدت مخاطَبَكَ من حديث معين ؛ فإذا أردت غـير معين قلت : سيبويهٍ وإيهٍ ، بالتنوين .

والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوينُ العِوَضِ » بإضافة بيانية ، وبه عبر فى المغنى ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ وغَوَاشٍ عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الـكلام على ذلك فى باب مالا ينصرف مبسوطا ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذْ فى نحو : « يومئذٍ » و « حينئذٍ » فإنه عوض عن الجملة التى تضاف «إذْ» إليها ، فإن الأصل يَوْمَ إذْ كانَ كذا ، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكُسِرَتْ « إذ » لالتقاء الساكنين ، كما كسرت « صَهْ » و « مَهْ » عند تنوينهما . وزعم الأخفش أن « إذ » مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب ، ورُدَّ بملازمتها للبناء ؛ لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار دائما إلى الجملة ، وبأنها كسرت حيث لاشىء يقتضى الجر فى قوله :

٩ — نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَـةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ

قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة ، وهو تنوين « كُلٍّ » و « بَعْضٍ » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمى بذلك لأنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو « مسلمِينَ » ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافا للرَّبَعِىّ ؛ لثبوته فيما لاينصرف منه ، وهو ماسمى به مؤنث : كأذْرِعَاتٍ

لقرية ، ولا تنوينِ تنكيرٍ لثبوته مع المعربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : «ياليْتَ قومى يعلمون» و

١٠ — يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا

« ألا يا اسجدوا » فى قراءة الكسائى ، لتخلُّفِ الدعاء عن « يا » ؛ فإنها لمجرد التنبيه ، وقيل : إنها للنداء والمنادى محذوفٌ تقديره : يا هؤلاء ، وهو مَقِيسٌ فى الأمر كالآية، وفى الدعاء ، كقوله :

١١ — ألاَ يَا اُسْلَمِي يَا دَارَمَىَّ عَلَى الْبِلَى

(وأل) معرفةً كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالحارث ، و « طِبْتَ النَّفْسَ » . ويقال فيها « أمْ » فى لغة طيىء ، ومنه « ليس من امْبِرِّ امْصِيَامُ فى امْسَفَرِ » وسيأتى الكلام على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : « أَلْ فَعَلْتَ » بمعنى هل فعلت ، حكاه قُطْرب ، وإنما لم يستثنها لنُدْرتها

(ومسند) أى : محكوم به من اسم أو فعل أو جملة ، نحو : «أنت قائم» ، و«قمت» ، و« إنا نحن نزلنا الذكر » .

﴿ تنبيه ﴾ حمل الشارحُ لفظ « مسند » فى النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أى إسناد إليه ، فأقام اسمَ المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ، ولاحاجة إلى هذا التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كافٍ ، أى : من علامات اسمية الكلمة أن يُوجَدَ معها مسند فتكون هى مسنداً إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تَسْمَعُ بالمعيدى خير من أن تراه » فتسمع: منسبك مع « أن » المحذوفة بمصدر ، والأصل « أن تسمع » أى : سماعُكَ ، فحذفت أنْ ، وحسن حذفها وجودها فى «أن تراه» ، وقد روى « أن تسمع » على الأصل . وأما قولهم : «زَعَمُوا مطيةُ الكذبِ » فعلى إرادة اللفظ ، مثلُ «مِنْ حرفُ جر» ، و «ضَرَبَ فعلٌ ماض» فكل من «زعموا ، ومن ، وضرب» اسمٌ للفظ مبتدأ ، وما بعده خبر .

(للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللاسم خبر ، وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة ، وسهلها كونه جارا ومجرورا ، وإنما ميزت هذه الخمسة الاسمَ لأنها خَوَاصُّ له: أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه فى المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأتى فى غير الاسم ؛ وأما النداء فلأن المنادى مفعول به والمفعولُ به لايكون إلا اسما ؛ وأما « أل » فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم ؛ وأما المسندفلأن المسند إليه لا يكون إلا اسما .

﴿ تنبيه ﴾ لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودُهاَ بالفعل . بل يكفى أن يكون فى الـكلمة صَلاَحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلما كان نحو : (فَعَلْتُ) بضم التاء ، أو مخاطبا نحو : « تَبَارَكْتَ يا ألله » بفتحها ، أو مخاطبة نحو : « قُمْتِ ياهند » بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالةً نحو : (أتَتْ) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : «قَالَتُ امَّة » بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، و « قالَتِ امرأة العزيز » بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و « قَالَتَا » بفتحها لذلك ، أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون فى الاسم نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله » وفى الفعل نحو « هند تقوم » وفى الحرف نحو « رُبَّتَ » و «ثُمَّتَ» .

وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رُدَّ على من زعم من البصريين كالفارسى حرفيـةَ « ليس » وعلى من زعم من الـكوفيين حرفية « عسى » ، وبالثانية رُدَّ على من زعم من الـكوفيين كالفراءاسميةَ «نعم» و « بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان فى لحاق «ليس ، وعسى » وانفردت الساكنة بـ « نِعْمَ وبئس » وانفردت تاء الفاعل بـ « تبَارك »هكذا مشى عليه الناظم ، فإنه قال فى شرح

الكافية : وقد انفردَتْ — يعنى تاء التأنيث — بلحاقها «نعم» و «بئس» كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها « تبارك » وفى شرح الآجرومية للشهاب البجائى أن تبارك تقبل التاءين ، تقول : « تباركْتَ يا ألله » ، و « تباركَتْ أسماء الله » .

(ويا افعَلِى) يعنى ياء المخاطبة ، ويشترك فى لحاقها الأمرُ والمضارعُ ، نحو : « قُومِى يا هند » ، و « أنت يا هند تَقُومِينَ » (ونون) التوكيد : ثقيلةً كانت أو خفيفةً ، نحو : (أقبلَنَّ) ونحو : « لنسفعا » وقد اجتمعتا حكاية فى قوله : « ليسجنن وليكوناً » ، وأما لحاقها اسمَ الفاعِلِ فى قوله:

١٢ — أشَاهِــرُنَّ بَعْدَنَا الشُّيُوفَا

وقوله :

١٣ — أقَائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهُودَا

فشاذ (فعل ينجلى) مبتدأ وخبر ، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس ، مثل قولهم « تَمْرَةٌ خيرٌ من جرادة » ، وبتا : متعلق بينجلى ، أى : يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به ؛ فلا توجد مع غيره إلا فى شذوذ كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ قولهم فى علامات الاسم والفعل « يعرف بكذا وكذا » هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع ، أى : كل واحد علامة بمفرده ، لا جزء علامة .

(سواهما) أى : سوى قابلى العلامات التسع المذكورة (الحرفُ) ؛ لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة ، أى : علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمةُ شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال .

ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كهل) فإنك تقول : هل زيد قائم ، وهل تقعد ؟ (و) مختص بالأسماء ، نحو : (فى ، و) مختص بالأفعال ، نحو : (لم) .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما عُدَّتْ « هل » من المشترك نظراً إلى ما عَرَضَ لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين ، نحو : «فهل أنتم شاكرون» و «هل يستطيع ربك»

به الناظم ؛ فما أشار إليه هو التحقيق ، ومَنْ أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، انتهى .

(و) كالشبه (المعنوى) وهو : أن يكون الاسمُ قد تضمَّنَ معنى من معانى الحروف ، لا بمعنى أنه حَلَّ محلا هو للحرف ؛ كتضمن الظرف معنى فى ، والتمييز معنى مِنْ ، بل بمعنى أنه خَلَفَ حرفا فى معناه ، أى : أدِّىَ به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فِى مَتَى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقوم؟ وللشرط نحو : متى تَقُمْ أقُمْ ، فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الأول ومعنى إنْ فى الثانى ، وكلاهما موجود . أو غير موجود (و) ذلك كما (فى هُنَا) أى : أسماء الإشارة ؛ فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يَضَعُوه فما فعلوا ؛ لأن الإشارة معنى حَقُّه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه .

(وكنيابة عن الفعل) فى العمل (بلا تأثر) بالعوامل ، ويسمى الشبه الاستعمالىّ ، وذلك موجود فى أسماء الأفعال ؛ فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محلّ لها من الإعراب كما سيأتى ، فأشبهت ليت ولعل ، مثلا ، ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل ؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل فى العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل : كالمصدر النائب عن فعله ؛ فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف

(وكافتقار أصّلا) ويسمى الشبه الافتقارى ، وهو : أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلا — أى : لازما — كالحرف ، كما فى إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية ؛ أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل ـ أى : غير لازم ـ كافتقار المضاف فى نحو « هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم » إلى الجملة بعده؛ فلا يبنى ؛ لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته ، وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ؟ نحو: هذا يومٌ مباركٌ ، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة ؛ فإنها

مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل ؛ لأنه ليس لذات النكرة ، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما أعربت أىّ الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه فى « أى » من لزوم الإضافة ، وفى البواقى من وجود صورة التثنية ، وهما من خواصّ الأسماء ، وإنما بنيت أىّ الموصولة وهى مضافة لفظاً إذا كان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفا نحو « ثم لننزعَنَّ من كل شيعة أيُّهم أشد » قرىء بضم « أى » بناء ، وبنصبها ؛ لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء ؛ فمن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه ، كما فى « كل » ، وزعَمَ ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ؛ فلذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ، وردّ برسم المصحف الضمير متصلا ، والإجماع على أنها إذا لم تُضَفْ كانت معربة ، وإنّما بنى « الذين » وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يَجْرِ على سَنَن الجموع ؛ لأنه أخص من الذى ، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده ، ومَنْ أعربه نظر إلى مجرّد الصورة ، وقيل : هو على هذه اللغة مبنى جىء به على صورة المعرب ، ومن أعرب ذُو وذَاتُ الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة .

الثانى : عدّ فى شرح الكافية من أنواع الشَّبَهِ الشَّبَهَ الإهمالىّ ، ومَثَّلَ له بفواتح السُّوَر ، والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لا عاملةً ولا معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أى : لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكما ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه .

(ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين :

صحيح يظهر إعرابه (كأرض ، و) معتلّ يقدر إعرابه نحو (سُمًا) بالقصر — لغة فى الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسْمٌ ، وسُمٌ ، وسِمًا ، مثلثة ، والعاشرة سُمَاة ، وقد جمعتها فى قولى :

لُغَاتُ الِاسْمِ قَدْ حَوَاهَا الْحَصْرُ فِي بَيْتِ شِعْرٍ وَهْوَ هٰذَا الشِّعْرُ
اِسْمٌ ، وَحَذْفُ هَمْزِهِ ، وَالقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعْ سُمَاةٍ — عَشْرُ

﴿ تنبيه ﴾ بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه ، وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية ، وعلّة المعرب عدَمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ؛ فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها .

(وفعل أمر و) فعل (مضىّ بنيا) على الأصل فى الأفعال : الأول على ما يُجزَمُ به مضارعه من سكون أو حذف ، والثانى على الفتح : لفظاً كضَرَبَ ، أو تقديراً كرَمَى ، وبُنى على الحركة لمشابهته المضارعَ فى وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالا وشرطا ، و بنى على الفتح لخفته . وأما نحو « ضَرَبْتُ » ، و « انْطَلَقْنَا » ، و « اسْتَبَقْنَ » فالسكون فيه عارض أوْجَبَهُ كراهتُهم توالىَ أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة أوجبها مناسبة الواو .

﴿ تنبيه ﴾ بناء الماضى مُجمَعٌ عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معربٌ مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصلُ قم لِتَقُمْ ؛ فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال فى المغنى : و بقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ، وقد دَلَّ عليه بالحرف ، انتهى .

(وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم ؛ لمشابهته إياه : فى الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال الناظم فى التسهيل : بجواز شبه ماوجب له ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانىَ مختلفةً لولا الإعرابُ لالتبست . وأشار

بقوله « بجواز » إلى أن سببِ الإعراب واجب للاُسم وجائز للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ؛ لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما فى نحو : « لا تُعْنَ بالجفاء وتمدح عمرا » فإنه يحتمل المعانى الثلاثة فى : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال : « لا تعن بالجفاء ومَدْحِ عمرو » ، و « لا تعن بالجفاء مادحاً عمراً » ، و « لا تعن بالجفاء ولك مَدْحُ عمرو » ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا ، خلافا للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كما هو أصل فى الأسماء ، قالوا : لأن اللَّبْسَ الذى أوجَبَ الإعرابَ فى الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع ، كما فى نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم .

وإنما يعرب المضارع (إن عَرِياَ من نون توكيد مباشر) له ، نحو : « لَيُسْجَنَنَّ وليكوناً » (ومن نون إناث كَيَرُعْنَ) من قولك : « النسوة يَرُعْنَ » أى : يخفن (مَنْ فُتِنْ) فإن لم يَعْرَ منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء ؛ فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيبَ خمسةَ عشَرَ ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها ؛ لأنهما مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله فى شرح الكافية ، والاحتراز بـ « المباشر » عن غير المباشر ، وهو الذى فَصَلَ بين الفعل و بينه فاصلٌ : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة و ياء الواحدة المخاطبة ، نحو : « هل تضربانِّ يا زيدان ، وهل تضرِبُنَّ يا زيدون ، وهل تضرِبِنَّ يا هند » ، الأصل تضربانِّ ، وتضربُونَنَّ ، وتضربينَنَّ ، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ، وسيأتى الكلام على

لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو « هل زيداً أكرمته » كما سيجيء فى بابه ، ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ فى « هل زيد قام » التقدير : هل قام زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل فى حيّزها تَسَلَّتْ عنه ذاهلةً ، وإن رأته فى حيزها حَنَّتْ إليه لسابق الألفة فلم ترضَ حينئذ إلا بمعانقته .

الثانى : حَقُّ الحرفِ المشتركِ الإهمالُ ، وحَقُّ المختصِّ بقَبيلٍ أن يعمل العملَ الخاصَّ بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافياتُ ـ مع عدم الاختصاص ـ لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب مَنْ يهملهن على الأصل كما سيأتى ، وإنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرّفة ـ مع اختصاصهما بالأسماء ـ ولاقد والسين وسوف وأحرف المضارعة ـ مع اختصاصهن بالأفعال ـ لتنزيلهّن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، وإنما لم تعمل إنَّ وأخواتها وأحرف النداء الجرَّ لما يذكر فى موضعه ، وإنما عملت «لن» النصب دون الجزم حملا على « لا » النافية للجنسِ لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جَزَمَ بها كما سيأتى .

ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم — أى : بمشابهته — كما سيأتى بيانه ، فقال : (فعل مضارع يلى) أى : يتبع (لم) النافية ، أى : يُنْفَى بها (كَيَشَمْ) بفتح الشين مضارع شَمِمْتُ الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علِم يعلم ، هذه اللغة الفصحى ، وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفرّاء وابن الأعرابى ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة ابن دُرُسْتُويه العامَّةَ فى النطق بها (وماضِيَ الأفعالِ بالتا) المذكورة ، أى : تاء فعلت وأتت (مِزْ) لاختصاص كل منهما به ، ومز : أمر من مَازَه يميزه ، يقال : مِزْتُه فامتاز ، وميزته فتميز (وسم) أى : علِّم (بالنون) المذكورة ، أى : نون التوكيد (فعل الأمر إن أمر) أى : طَلَبٌ (فُهِم) من اللفظ ، أى علامة فعلِ الأمرِ

مجموعُ شيئين : إفهام الـكلمة الأمرَ اللغوى وهو الطلب ، وقبولها نونَ التوكيد ؛ فالدور مُنْتَفٍ ، فإن قبلت الـكلمة النون ولم تُفْهِمِ الأمرَ فهى مضارع نحو : « هل تَفْعَلَنَّ » أو فعل تعجب نحو : « أحسِنَنَّ بزيد » فإن أحْسِنْ لفظه لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه .

(والأمر) أى : اللفظ الدال على الطلب (إن لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل أمر ؛ بل (هو اسم) : إما مصدر نحو :

١٤ — فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَـالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

أى : انْدُلْ ، وإما اسم فعل أمر (نحوصَهْ) فإن معناه اسكت (وحَيَّهَلْ) معناه أقبل ، أو قَدّم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : كما ينتفى كونُ الـكلمة الدالة على الطلب فعلَ أمرٍ عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفى كون الـكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم : كأوَّهْ بمعنى أتوجع ، وأفٍّ بمعنى أتضجر ، وينتفى كونُ الـكلمةِ الدالة عَلَى معنى الماضى فعلا ماضياً عند انتفاء قبول التاء : كهيهات بمعنى بَعُدَ ، وشَتَّان بمعنى افترق؛ فهذه أيضاً أسماء أفعال ؛ فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يُرَى كَالْفِعْلِ مَعْنًى وَانْخَزَلْ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُصَهْ وَحَيَّهَلْ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر فى ذلك عَلَى فعل الأمر لـكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه .

الثانى : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاًّ عَلَى انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما فى أفْعَلَ فى التعجب ، وماعدا وماخلا وحاشا فى الاستثناء ، وحبذا فى المدح ؛ فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية ؛ لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون عَلَى انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف

علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردةولا يلزم انعكاسها ، أى : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم من عدمها العـــدم ؛ لكونها مساوية للازم ؛ فهى كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفىُ كل منهما نفىَ الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له ، وهى أخَصُّ منه ؛ إذ يقال: كل قابل للنداء اسمٌ ، ولا عكس ، وهذ هو الأصل فى العلامة .

المعرب والمبنى

المعرب والمبنى : اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ؛ فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب فى اللغة : مصدر أعْرَبَ ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجَالَ ، أو حَسَّنَ ، أو غيَّر ، أو أزال عَرَبَ الشىء وهو فســـاده ، أو تكلم بالعربية، أو أعطى العَرْبُونَ ، أو ولدله ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفُحْش ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عِرَاب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العَرُوبَةُ المتحببة إلى زوجها وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرّفه فى التسهيل بقوله : ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلم وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيبويه . وعرفوه بأنه : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا ، والمذهَبُ الأول أقربُ إلى الصواب ؛ لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك .

والبناء فى اللغة : وَضْعُ شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ما جىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلا أو تخلصا من سكونين ؛ فعلى هذا هو لفظى . وقيل :

هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوى ، والمناسبة فى التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة .

(والاسمُ منه) أى : بعضُه (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكنا ، (و) منه ، أى : وبعضُه الآخَرُ (مبنى) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من قوله : «ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف » . و بناؤه (لشبه من الحروف مُدْنِى) أى : مقرب لقوته ، يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف شبها قويًّا يقرب به منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف ، وهو الذى عارضه شىء من خواص الاسم

(كالشبه الوضعى) وهو : أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفَىْ هجاء كما (فى اسمى) قولك (جئتنا) وهما التاء ، ونا ؛ إذ الأول على حرف والثانى على حرفين ، فشابه الأول الحرف الأُحَادِىَّ كباء الجر ، وشابه الثانى الحرف الثنائى كعَنْ . والأصْلُ فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفَىْ هجاء ، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل ، وأصْلُ الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرفَ فى وضعه واستحق البناء ؛ وأعرب نحو « يَدٍ » و « دَمٍ » لأنهما ثلاثيان وَضْعاً .

﴿ تنبيه ﴾ قال الشاطبى : « نا » فى قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما حرفُ لِينٍ وضعاً أوليًّا كما ولا ؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود ، نص عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ، ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء « كَمْ » ، وَ « مَنْ » بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل و بل ، ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل

الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ؛ فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرًّا ؛ وهذا الإعراب متعين فى الأول منها — وهو ذو — ولهذا بدأ به ، وفى الثانى منها — وهو الفم — فى حالة عدم الميم ، ولهذا ثنّى به ، وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما — وهى أب ، وأخ ، وحم — لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِي هٰذَا الأَخِيرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإتمام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك أخرهُ . والنقص : أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهى النون ، وفى الحديث « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلاَ تَكْنُوا » ولقلة الإتمام فى « هَنٍ » أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) وهما أخ وحم (يَنْدُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ — بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ   وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

(وَقَصْرُهَا) أى قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) قصرها : مبتدأ، وأشهر: خبره ، ومن نقصهن : متعلق بأشهر ، وهو من تقديم مِنْ على أفعل التفضيل ، وهو قليل ، كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحَمٍ مقصورة ـ أى : بالألف مطلقاً ـ أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة — أى : محذوفة اللامات — معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القَصْر قوله :

١٦ —   إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا   قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفى المثل « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ » . وحاصل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات : أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى هَن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ؛ وزاد فى التسهيل فى أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ؛ وفى أخ التشديد وأخْوًا — بإسكان الخاء — فيكون فيه خمس لغات ، وفى

حم حَمْوا كقَرْو ، وحَمْئًا كقَرْء ، وحَمَاءً كخطأ ؛ فيكون فيه ست لغات.

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن « ذو » بمعنى صاحب وَزْنُهَا فَعَلٌ — بالتحريك — ولامها ياء ، ومذهب الخليل أن وزنها فَعْل — بالإسكان — ولامها واو ؛ فهى من باب قُوَّة ، وأصله ذَوْوٌ ، وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعاً . و«فوك» وزنه عند الخليل وسيبويه فَعْلٌ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله فَوْهٌ لامه هاء ، وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْل ، بضم الفاء . وأبٌ وأخٌ وحَمٌ وهَنٌ : وزنها عند البصريين فَعَلٌ — بالتحريك — ولامانها واوات ؛ بدليل تثنيتها بالواو ، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية ؛ لأن أحماء المرأة يَحْمُونها ، وهو مردود بقولهم فى التثنية : حَمَوَان ، وفى إحدى لغاته: حَمْو ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فَعْل بالإسكان، ورد بسماع قصرها ، وبجمعها على أفعال . وأما «هَنٌ» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم : هَنَةٌ وهنَوَات ، وقد استدل بذلك بعضُ شراح الجُزُولية ، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون فى هَنَة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث ، وفى هَنَوَات لكونه مثل جَفَنَات ، فتح لأجل جمعه بالألف والتاء ، وإن كانت العين ساكنة فى الواحد ، وقد حكى بعضهم فى جمعه أهْنَاء ، فبه يستدل على أن وزنه فَعَل بالتحريك .

(وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة فى الكلمات الست (أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا)) ، مع ماهن عليه من الإفراد والتكبير (كَجَا أخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد ، مكبر ، مضاف ، وإضافته لغير الياء ، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ؛ فإن غير الياء : إما ظاهر أو مضمر ؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة ، والاحتراز بالإضافة عما إذا لم تُضَفْ ؛ فإنها تكون مَنْقُوصَةً معربة بالحركات الظاهرة ، نحو : جاء أبٌ ، ورأيت أخًا ، ومررت بحَمٍ . وكلها تفرد إلا « ذو » فإنها ملازمة للاضافة . وإذا أفرد فوك عُوِّضَ من عينه — وهى الواو — ميمٌ ، وقد تثبت الميم مع الإضافة ، كقوله :

١٧ — يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهُ

ولا يختص بالضرورة ، خلافا لأبى على ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « لَخُلُوفُ فمِ الصَّائِمِ أطْيَبُ عند الله من ريح المسك » والاحتراز بقوله « لا لليا » عما إذا أضيفت للياء ؛ فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . وكلها تضاف للياء إلا ذو، فإنها لا تضاف لمضمر ، وإنما تضاف لاُسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر . وبكونها مفردة عما إذا كانت مُثَنّاة أو مجموعة جمع سلامة ؛ فإنها تعرب إعرابهما وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صُغِّرت فإنها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة

واعلم أن ما ذكره الناظم —من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف— هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجى ، وقُطْرُب ، والزيادى ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، فى أحد قوليه . قال فى شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف. ومذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وأُتْبِع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت «قام أبو زيد» فأصله أبُوُ زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت « رأيْتُ أبَا زيدٍ » فأصله أبَوَ زيد ، فقيل : تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفاً . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجر فى الإتباع ، وإذا قلت « مررت بأبى زيد » فأصله بأبَوِ زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِ زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما فى نحو مِيزَانٍ . وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب فى إعراب هذه الأسماء، وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على

حَدِّهِ بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وَ بين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطَّبْعُ ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظا ومعنى : أما لفظا فلأنها لاتستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما مَعْنًى فلاستلزام كل واحد منها آخَرَ ؛ فالأب يستلزم ابنا ، والأخ يستلزم أخا ، وكذا البواقى ، وإنما اختيرت هـذه الأحرف لما بينها و بين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

(بِالألِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى) نيابةً عن الضمة . والمثنى : اسْمٌ ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ؛ فـ«اسم ناب عن اثنين» يشمل المثنى الحقيقى كالزيدَيْنِ ، وغيره كالقمرين وَاثْنَيْن وَاثْنَتَيْنِ ، وكِلاَ وكِلْتَا ، والألفاظ الموضوعة للاثنين كزَوْج وشَفْع ؛ فخرج بالقيد الأول نحو العَمْرَين فى عَمْرٍو وعُمَرَ ، وبالثانى نحو العُمَرَيْنِ فى أبى بكر وعمر ، وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثِنْتان ؛ إذ لم يسمع كِلٌ ، ولا كِلْتٌ ، ولا اثن ، ولا اثنة ، ولا ثِنْت ، وأما قوله:

١٨ ــ فى كِلْتَ رِجْلَيْها سُلاَمى وَاحِدَهْ

فإنما أراد « كِلْتَا » فحذف الألف للضرورة ؛ فهذه الْمُخْرَجَاتُ مُلْحَقَات بالمثنى فى إعرابه ، وليست منه (وَكِلاَ * إذَا بِمُضْمَر مُضَافًا وُصِلاَ) الألف للاطلاق : أى وارفع بالألف « كلا » إذا وصل بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر ، حملا على المثنى الحقيقى ، و (كِلْتَا كَـذَاكَ) أى : كَـكِلاَ فى ذلك . تقول : « جاءنى الرجلان كلاهُمَا والمرأتان كِلْتَاهُمَا » فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا ، و بعضهم يعربهما إعراب المثنى فى هذه الحالة أيضا ، و بعضهم يعربها إعراب المقصور مطلقا ، ومنه قوله :

ذلك فى موضعه مستوفًى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط : أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى لتركبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يُبْنَ لعدم تركبه معها؛ لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً ، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً ، وأما نون الإناث فقال فى شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ؛ فقد ذهب قوم — منهم ابن دُرُسْتُويه ، وابن طلحة ، والسهيلى — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عَرَضَ فيه من الشبه بالماضى .

(وكل حرف مستحق للبنا) الذى به بالإجماع ؛ إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ؛ لأنه لا يَعْتَوِرُهُ من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب .

(والأصل فى المبنى) اسماً كان أو فعلا أو حرفاً (أن يسكنا) أى : السكون ؛ لخفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) أى : من المبنى ما حرك لعارض إقتضى تحريكه ، والمحرَّكُ (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح (كأَيْنَ) وضَرَبَ ورُبَّ ، وذو الكسر نحو : (أَمْسِ) وجَيْرِ ، وذو الضم نحو : (حَيْثُ) ومُنْذُ (والساكن) نحو : (كَمْ) واضْرِبْ وهَلْ ؛ فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأصْلَ ، وكذلك الفتح لكونه أخَفَّ الحركات وأقربَهَا إلى السكون ، وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف ، لا الفعل ؛ لثقلهما وثقل الفعل و بنى «أين» لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاماً ، و «إنْ» إن كان شرطاً . و بنى «أمْسِ» عند الحجاز يين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، و بنى « حيث» للافتقار اللازم إلى جملة ، و بنى « كم »للشبه الوضعى ، أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبَّ التى للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها

على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه ، وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولما كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كأين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عُرْضَةً لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل فى التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضى فإنه أشبه المضارع فى وقوعه صفةوصلة وحالاً وخبراً كما تقدم .

وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كأَيْنَ ، ومجاورة الألف كأيّان ، وكونها حركَةَ الأصل نحو « يا مُضَارَ » ترخيم مُضَارّ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو : « يا لَزَيْدٍ لِعَمْرو » ، والإتباع نحو : كَيْفَ ، بُنيت على الفتح إتباعاً لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حاجز غير حَصِين .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمْسِ ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحَمْلُ على المقابل كلام الأمر : كُسِرَت حملاً على لام الجر ؛ فإنها فى الفعل نظيرتها فى الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أنْتِ ، وكونها حركَةَ الأصلِ ، نحو : « يا مُضَارِ » ترخيم مضارّ ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر ؛ كسرت فرقاً بينها و بين لام الابتداء فى نحو : لموسَى عبد ، والإتباع نحو : ذِهِ وتِهِ - بالكسر - فى الإشارة للمؤنثة .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو « لله الأمر من قبلُ ومن بَعْدُ » بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يا زَيْدُ » فإنه أشبه قبلُ و بعدُ ، قيل : من جهة أنه يكون متمكناً فى حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافى : من جهة أنه إذا نُكِّر أو أضيف أعرب ، ومن هذا

« حَيْثُ » فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل و بعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للاضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبلُ و بعدُ الإضافَةَ ،وكونها حركَةَ الأصلِ نحو : « يا تَحَاجُ » ترخيم تحاجُج ، مصدر تحَاجّ ، إذا سمى به ، وكونه فى الكلمة كالواو فى نظيرتها ، كنَحْنُ ، ونظيرتها هُوَ ، وكونه فى الكلمة مثله فى نظيرتها ، نحو :«اخْشَوُا القومَ » ونظيرتها « قُلُ ادْعُوا » والإتباع : كمُنْذُ .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، و يسمى أيضا وقفاً .

وهذا شروع فى ذكر ألقاب الإعراب ، وهى أيضا أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب ؛ فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيلٍ منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (والرَّفْعَ والنصبَ اُجْعَلَنْ إعراباً ، لاسم وفعل) ؛ فالاسم نحو : إنَّ زَيْداً قائم ، والفعل (نحو) : أقومُ ، و (لَنْ أهَابَا) ، وإلى الثانى أشار بقوله : (وَالِاسْمُ قد خُصِّصَ بالجر) أى : فلا يوجد فى الفعل . قال فى التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب (كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أى : بالجزم؛ لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر ، قاله فى التسهيل .

واعلم أن الأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، و إلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبَنْ فَتْحاً ، وَجُرْ كَسْراً : كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعَبْدَه : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله (وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿ تنبيه ﴾ لا مُنَافاة بين جَعْل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب ؛

إذ هى إعراب من حيث عموم كونها أثراً جَلَبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص .

(وَغَيْرُ مَاذُكِر) من الإعرابِ بالحركات والسكون مما سيأتى ، فرعٌ عما ذكر (يَنُوبُ) عنه ؛ فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون حذف الحرف : فللرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ؛ فهذه أربَعَ عَشْرَةَ علامةً : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها تنوب عنها .

فالإعراب بالفرع النائب (نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبَنِي : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحَذْوُ .

واعلم أن النائب فى الاسم إما حرف وإما حركة ، وفى الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حَدِّه ؛ فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه ، فقال :

(وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ * وَاجْرُرْ بِيَاء) أى : نيابة عن الحركات الثلاث (مَا) أى : الذى (مِنَ الأسمَا أَصِفْ) لك بَعْدُ (مِنْ ذَاكَ) أى : من الذى أصفه لك (ذُو إنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أى : أظهر ، لاذو الموصولة الطائية، فإن الأشهر فيها البناء عند طيئ (والْفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات : نَقْصُه ، وقَصْرُه ، وتضعيفه ــ مثلث الفاء فيهن ــ والعاشرة إتباع فائه لميمه ، وفُصْحَاهُنّ فتح فائه منقوصاً، و (أبٌ) و (أخٌ) و (حَمٌ كَذَاكَ) مما أصفه (وَهَنُ) وهى كلمة يُكْنَى بها عن أسماء

١٩ — نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِى   فى حِينَ جَدَّ بِنَا المسِيرُ كِلاَنَا

﴿ تنبيه ﴾ كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى ، ولذلك أجِيزَ فى ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا فى قوله :

٢٠ — كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجرْىُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيهِمَا رَابِى

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، و به جاء القرآن ، قال تعالى : « كِلْتَا الجنتين آتَتْ أكلها » ولم يقل آتتَا ، فلما كان لـكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجْرِيَا فى إعرابهما مُجْرَى المفرد تارة ومُجْرَى المثنى تارة ، وخص إجراؤهما مُجْرَى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر ؛ لأن الظاهر أصل المضمر ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للمناسبة .

(اثْنَانِ واثْنَتَانِ) — بالمثلثة — اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بمثنيين حقيقة ، كما سبق (كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) — بالموحدة — اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيَانِ) مطلقا ؛ فيرفعان بالألف ، ومثل اثنتين ثِنْتَان فى لغة تميم .

(وتَخْلُفُ الْيَاَ) هذه الألفاظ (جَمِيعِهَا) أى : المثنى وما ألحق به (الألِفْ * جَرًّا ونَصْباً بعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ) اليا : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والألف : مفعول به ، وجرا ونصبا : نصب على الحال من المجرور بفى ، أى : مجرورةً ومنصوبةً ، وسبب فتح ماقبل الياء الإشعار بأنها خَلَفٌ عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ، ويجر ويُنْصَبُ بالياء المفتوح ما قبلها .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : فى المثنى وما أُلحق بهْ لغة أخرى ، وهى لزوم الألف رفعاً

ونصباً وجراً ؛ وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل أخر ، وأنكرها المبرد ، وهو محجوج بنقل الأئمة .

قال الشاعر :

٢١ — فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وجعل منه : « إِنَّ هٰذَان لَسَاحِرَانِ » و « لَاَ وِتْرَانِ فى لَيْلَةٍ » .

الثانى : لو سمى بالمثنى ففى إعرابه وجهان : أحدهما إعرابه قبل التسمية ، والثانى يجعل كَعِمْرَانَ ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف ، وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوزها كاشْهِيبَاَبَيْنِ لم يجز إعرابه بالحركات .

(وَارْفَعْ بِوَاوٍ) نيابةً عن الضمة ، (وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ) نيابةً عن الكسرة والفتحة (سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبِ) وهما عامرون ومذنبون ، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المثنى ؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة .

وأشار بقوله (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة :

فالاسم ما كان كعامر : علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع هذا الجمعَ ما كان من الأسماء غيرَ علَمٍ ، كرجل ، أو علما لمؤنث ، كزينب ، أو لغير عاقل ، كلاَحِقٍ ، علَم فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كطلحة ، أو التركيب المزجى ، كمعديكرب ، وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى ، كبَرَقَ نَحْرُه ، بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين ، كالزيدَين أو الزيدِين علمًا .

والصفة ما كان كمذنب : صفةً لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفْعَلِ فَعْلاَء ، ولا من باب فَعْلاَنِ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكَّرُ والمؤنث ؛ فلا يجمع هذا الجمعَ ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير

عاقل ، كسابق ، صفة فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كَعَلاَّمة ونَسَّابة ، أو كان من باب أفعلِ فعلاء ، كأحمر ، وشذ قوله :

٢٢ — فَمَا وَجَدَتْ نِسَاء بَنِي تَمِيمٍ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

أو من باب فَعْلاَن فَعْلَى ، كسَكْرَانَ ؛ فإن مؤنثه سَكْرَى ، أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث ، كصَبُور وجَرِيح ، فإنه يقال فيه : رَجُل صَبُور وجَرِيح ، وامرأة صَبُور وجَرِيح .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَة » هذا الجمع .

الثانى : يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث ، نحو « عِدَةٍ » أو من لامه نحو « ثُبَةٍ » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع .

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْل » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرطَ الأخيرَ ، مستدلين بقوله :

٢٣ — مِنَّا ٱلَّذِى هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشِّيبُ

فالعانس : من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حُجَّةَ لهم فى البيت لشذوذه .

(وَبِهِ) أى : وبالجمع السالم المذكر (عِشْرُونَ وبَابُهُ) إلى التسعين (أُلْحِقَ) فى الإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلا على تسعة ، و « عشرين » على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) أُلحق به أيضاً (الْأَهْلُونَا) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعَلَمٍ ولا صفة ، وألحق به (أُولُو) لأنه اسم جمع لا جمع (وَ) أُلحق به أيضاً (عَالَمُونَ) لأنه : إما أن لا يكون جمعا لِعَالَمٍ ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لا يقال إلا على العقلاء ، والعَالَمُ يقال على كل ما سِوَى الله ، ويجب كون الجمع أعَمَّ من مفرده ، أو يكون جمعاً له باعتبار تغليب مَنْ يعقل ؛ فهو جمع لغير علَم ولا صفة ،

وألحق به (عِلِّيُونَا) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرَضُونَ) — بفتح الراء — جمع أرْضٍ — بسكونها — (شَذَّ) قياساً ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث بدليل « أُرَيْضَة » ، وغير عاقل ، وكذلك (السِّنُونَا) — بكسر السين — جمع سَنَة — بفتحها — (وَبَابُه) كذلك شذ قياساً ، والمراد ببابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعُوِّضَتْ منها هاء التأنيث ولم تُكَسَّر ؛ فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ، و بالياء والنون جرا ونصباً ، نحو « عِضَة وعِضِين » ، و « عِزَة وعِزِينَ » ، و « إرَة و إرِينَ » ، و « ثُبَة وثُبِينَ » ، و« قُلَة وقُلِينَ» قال الله تعالى : « كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ » « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » « عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ » وأصل سَنَة سَنَوٌ أو سَنَهٌ ؛ لقولهم في الجمع : سَنَوَات ، وسَنَهَات ، وفي الفعل سَانَيْتُ وسَانَهْتُ ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ ؛ قلبوا الواو ياء حين جاوزت — متطرفة — ثلاثة أحرف ، وأصل عِضَة عِضَوٌ من العُضْو واحِدِ الأعضاء ، أى : أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء ، أى : مُفرَّقاً ، يقال : عَضَّيْته وعَضَّوْته تَعْضِيَةً ، أى : فَرَّقته تفرِقَةً ، قال ذو الرمة :

٢٤ — وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالْمُعَضَّى

أى : بالمفرّق ؛ لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عَضَهٌ ، من العَضْه ، وهو البهتان ، والعَضْه أيضا : السِّحْرُ في لغة قريش ، قال الشاعر :

٢٥ — أَعُوذُ بِرَبِّى مِنَ النَّافِثَا ... تِ فى عُقَدِ الْعَاضِهِ الْمُعْضِهِ

وأصل عِزَة — وهى الفرقة من الناس — عِزْوٌ ، وأصل إرَة — وهى موضع النار — إرَى ، وأصل ثُبَة — وهى الجماعة — ثُبَو ، وقيل : ثبى ، من ثبيت ، أى : جمعت ، والأول أقوى وعليه الأكثر ؛ لأن ما حذف من اللامات أكثره واو ، وأصل قُلَة — وهى عودان يلعب بهما الصبيان — قُلَو .

ولا يجوز ذلك فى نحو « تمرة » لعدم الحذف ، وشذ « إِضُون » جمع أَضاة كقَناة ،

وهى الغدير ، و « حَرُّونَ » جمع حَرَّة ، و « إحرون » جمع إحرة ، والإحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، و « إوَزُّون » جمع إوَزَّة ، وهى البطة ، ولا فى نحو « عِدَةٍ ، وزِنَة » لأن المحذوف الفاء ، وشذ « رِقُونَ » فى جمع رِقَةٍ ، وهى الفضة ، و « لِدُونَ » فى جمع لِدَةٍ ، وهى التِّرْبُ ، و « حِشُونَ » فى جمع حِشَةٍ ، وهى الأرض الموحِشَةُ ، ولا فى نحو « يَدٍ ، ودَمٍ » لعدم التعويض ، وشذ « أبُونَ ، وأخُون » ولا فى نحو « اسْمٍ ، وأخْتٍ » لأن المعوض غير الهاء ؛ إذ هو فى الأول الهمزة ، وفى الثانى التاء ، وشذ « بَنُونَ » فى جمع ابن ، وهو مثل اسم ، ولا فى نحو « شَاةٍ ، وشَفَةٍ » ؛ لأنهما كسرا على شِيَاهٍ وشِفَاهٍ ، وشذ « ظُبُون » فى جمع ظُبَةٍ ، وهى حدّ السهم والسيف ؛ فإنهم كسره على ظُبًى ، بالضم ، وأظْبٍ ، ومع ذلك جمعوه على ظُبِينَ .

﴿تنبيه﴾ ما كان من باب سَنَةٍ ــ مفتوح الفاء ــ كسرتْ فاؤه فى الجمع ، نحو سِنِينَ وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح ، نحو « مِئِينَ » وحكى مُئُونَ وسُنُونَ وعُزُونَ ــ بالضم ــ وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان : الكسر ، والضم ، نحو « ثُبِينَ وقُلِينَ » .

(وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ * ذَا الْبَابُ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، كقوله :

٢٦ ــ دَعَانِىَ مِنْ نَجْدٍ؛ فَإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

وفى الحديث « اللهم اجْعَلْهَا عليهم سِنِيناً كَسِنِينِ يُوسُفَ » فى إحدى الروايتين (وَهْوَ) أى : مجىء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم الفراء (يَطَّرِدْ) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وخرّجوا عليه قوله :

٢٧ ــ رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طَلَالٍ لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ

وقوله :

٢٨ — وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

والصحيح أنه لا يطرد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب المثنى والجموع على حَدِّه مخالفٌ للقياس من وجهين : الأول من حيث الإعراب بالحروف ، والثانى: من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو ، ونصبه ليس بالألف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعِل الفرع للفرع طلبا المناسبة ، وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد — وهى الأسماء الستة — بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا فى آخرها حروف — وهى علامة التثنية والجمع — تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابهما بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة فى مخالفتهما للقياس فى الوجه الثانى فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، وللإعراب ستة : ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ؛ فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو « رأيت زيداك » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل : اسماً فى نحو « اضْرِبَا » ، وحرفاً فى نحو « ضَرَبَا أَخَوَاكَ » ، وأعطىَ المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعل : اسماً فى نحو « اضْرِبُوا » ، وحرفاً فى نحو « أَكَلُونِى البراغيثُ » ، وجُرَّا بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين .

الثانى : ما أفهمه النظم وصرح به فى شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حدِّهِ بالحروف — هو مذهب قُطْرُب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجى ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه ومَنْ وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف .

(وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ) فى إعرابه (فَافْتَحْ) طلباً للخفة من ثقل الجمع ، وفرقا بينه و بين نون المثنى (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) من العرب ، قال فى شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما أُلحق به لغة ، وجزم به فى شرح الكافية ، ومما ورد منه قوله :

٢٩ — عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ ‍ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ *

(وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ) وهو اثنان واثنتان وثِنْتَانِ (بِعَكْسِ ذَاكَ)النون (اسْتَعْمَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل فى التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلا بعد الياء (فَانْتَبِهْ) لذلك . وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء ، كقوله :

٣٠ — عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ‍ فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وقيل : لا تختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، و به صرح السيرافى ، كقوله :

٣١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ‍ وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وحكى الشيبانى ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب « هُمَا خَلِيلانُ » .

وقوله :

٣٢ — يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي الْقِذَّانُ ‍ فَالنَّوْمُ لا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

﴿ تنبيه ﴾ قيل: لحقت النون المثنى والمجموع عوضاعما فاتهما من الإعراب بالحركات

ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام ـ وإن كان التنوين يحذف معهما ـ نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضا .

وقيل : لحقت لدفع توهم الإضافة فى نحو « جاءنى خليلان موسى وعيسى » و« مررت ببنينَ كرامٍ » ، ودفع توهم الإفراد فى نحو « جاءنى هذان » و « مررت بالمهتدِينَ » ، وكسرت مع المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق ، وجعلت فتحة طلبا للخفة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو « المُصْطَفَيْنَ » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ فى بيان ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو شيآن : ما جمع بألف وتاء ، وما لا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثانى فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال:

(وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) الباء : متعلقة بجمع ، أى : ما كان جمعا بسبب ملابسته للألف والتاء ، أى : كان لهما مَدْخَل فى الدلالة على جمعيته (يُـكْسَرُ فى الجرِّ وفى النَّصْبِ مَعَا) كَسْرَ إعرابٍ ، خلافا للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، فى حمل نصبه على جره ، وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا ، وهشام فيما حذفت لامه ، ومنه قول بعض العرب : « سمعت لُغَاتَهُمْ » ومحل هذا القول مالم يردَّ إليه المحذوف ، فإن رُدَّ إليه نُصِبَ بالكسرة : كَسَنَوَات ، وَعِضَوَات .

﴿ تنبيــــه ﴾ إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر : كَحمَّامات وسُرَادقات ، ومالم يَسْلَمْ فيه بناء الواحد ، نحو : « بَنَات وأخَوَات » ولا يرد عليه نحو « أبْيَات وقُضَاة » لأن الألف والتاء فيهما لا دَخْلَ لهما فى الدلالة على الجمعية .

(كَذَا أولاتُ) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقا له بالجمع المذكور ، قال تعالى : « وَإنْ كُنَّ أولاَتِ حَمْلٍ » (وَالّذِى اسْمًا قَدْ جُعِل) من الجمع (كَأَذْرِعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذاله معجمة ، أصله جمع أَذْرِعَة التى هى جمع ذراع (فيه ذَا) الإعراب (أيضاً قُبِلْ) على اللغة الفُصْحَى ، ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأَرْطاة عَلَمًا ؛ فلا ينوّنه ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ ــ تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أذْرِعَاتٍ وَأهْلُهَا بِيَثْرِبَ أدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائز عند الكوفيين .

﴿ تنبيه ﴾ قد تقدم بيان حكم إعراب المثنى إذا سمى به ، وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثانى أن يكون كغِسْلِينٍ ، فى لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ، والثالث : أن يجرى مجرى عَرَبُونٍ ، فى لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة ، والرابع: أن يجرى مجرى هَارُونَ، فى لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة ، والخامس : أن تلزمه الواو وفتح النون ، ذكره السيرافى ، وهذه الأوجهُ مترتبةٌ كلٌّ واحدٍ منها دون ما قبله ، وشرط جعله كغِسْلين وما بعده أن لايتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشْهيبابين تعين الوجه الأول ، قاله فى التسهيل .

(وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ) نيابةً عن الكسرة (مَالاَ يَنْصَرِفْ) ، وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاء ، كما سيأتى فى بابه ؛ لأنه شابه الفعل فثقل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخَفِّ عليهم والأمْكَنِ عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء ؛ ولتعاقبهما على معنى واحد فى باب راقودٍ خَلاً وراقود خَلٍّ ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة

نحو : « فَحَيُّوا بأحْسَنَ مِنْهَا » وهذا (مَالَمْ يُضَفْ أوْيَكُ بَعْدَ « ألْ » رَدِفْ) أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أل » ضعف شبه الفعل ، فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة ، نحو : « فى أحْسَنِ تقْوِيم » ، « وَأنْتُم عَاكِفُونَ فى المَسَاجِدِ » ولا فَرْقَ فى « أل » بين المعرِّفَةِ كما مثـــل ، والموصولة ، نحو : « كالأعْمَى وَالأصَمُّ » وقوله :

٣٤ ـ وَمَا أنْتَ بالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

بناء على أن « أل » تُوصَلُ بالصفة المشبهة ، وفيه ماسيأتى ، والزائدة كقوله :

٣٥ ـ رَأيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً

ومثل أل « أم » فى لغة طيىء ، كقوله:

٣٦ ـ أأنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقاً تألَّقَا تَبِيتُ بِلَيلِ أمْأرْمَدِ اعْتَادَ أوْلَقَا

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : «ما» الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية أى : مُدَّةَ كونِهِ غيرَ مُضَافٍ ولا تابع لأل .

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع « أل » يكون باقيا على منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة ـ منهم المبرد ، والسيرافى ، وابن السَّرَّاج ـ إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واخْتَارَ الناظم فى نُكَتِه على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف ، نحو بأحْمَدِكم ، و إن بقيت العلتان فلا ، نحو بأحْسَنِكم .

ولمـا فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أسما أو حرفاً (النونا *رفعاً) الأصل علامة رفعٍ ، فَحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه،يدل على ذلك مابعده ، والتقدير : اجعل النونَ علامةَ الرفع لنحو يفعلان ، (وَ) لنحو (تَدْعِينَ)

من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا ؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين ، وهي : يَفْعَلان ، وتَفْعَلانِ ، ويَفْعَلُون ، وتَفْعَلونَ ؛ وتَفْعَلِين ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة ، (وَحَذْفُهَا) أي : النون (لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ) أي : علامةٌ ، نيابةً عن السكون في الأول ، وعن الفتحة في الثاني (كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ) الأصل تكونين وترومين ، فحذفت النون للجازم في الأول وهو « لم » ، وللناصب في الثاني وهو « أن » المضمرة بعد لام الجُحُودِ .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قدم الحذف للجزم لأنه الأصل ، والحذف للنصب محمول عليه ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل .

الثاني : إنما ثبتتِ النون مع الناصب في قوله تعالى : « إلاَّ أنْ يَعفُونَ » لأنه ليس من هذه الأمثلة ؛ إذ الواو فيه لام الفعل ، والنون ضمير النسوة ، والفعل معها مبني ، مثل : « يَتَرَبَّصْنَ » ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف « الرجال يَعفُونَ » ؛ فإنه من هذه الأمثلة ؛ إذ واوه ضمير الفاعل ، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب ، نحو : « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَعْفُوُوا

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القَبِيلين شرع في بيان إعراب المعتل منهما ، وبدأ بالاسم فقال :

(وَسَمٍّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا) أي : الاسمَ المعربَ الذي حرفُ إعرابه ألف لينة لازمة (كَالْمُصْطَفَى) ومُوسَى والْعَصَى ، أو ياء لازمة قبلها كسرة ، كالدَّاعِي (وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا)

﴿تنبيه﴾ إنما سمي كل من هذين الاسمين معتلا لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يُعَلُّ آخره بالقلب: إما عن ياء ، نحو الْفَتَى ، أوعن واو، نحو الْمُصْطَفَى، والثاني يعل آخره بالحذف.

فخرج بالمعـــرب نحو مَتَى والَّذِي ، وبذكر الألف فى الأول المنقوص ، نحو الْمُرْتَقِى ، وبذكر اللينة المهموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء فى الثانى للقصور ، نحو الْفَتَى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو « رأيت أخاك » ، و « جاء الزيدان » فى الأول ، و « مررت بأخيك وغُلاَمَيْكَ وَبَنِيكَ » فى الثانى ، وباشتراط الـكسرة قبل الياء نحو ظَبْى وكُرْسِيّ

(فَالأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا * جَمِيعُهُ) على الألف ؛ لتعذر تحريكها (وَهْوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا) أى : سمى مقصوراً ، والقَصْر : الحبْس ، ومنه « حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِى الْخِيَـــامِ » أى : محبوسات على بُعُولتهن ، وسمى بذلك لأنه محبوس عن المدّ ، أوعن ظهور الإعراب ؛ (وَالثَّانِ) وهوما كان كالمرتقِى(مَنْقُوصٌ) سمى بذلك لحذف لامه للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَصْبُهُ ظَهَرْ) على الياء لخفته ، نحو : «رَأَيْتُ المرْتَقِىَ » ، و « وَمُرْتَقِياً » و « أَجِيبُوا دَاعِىَ اللهِ » « وَدَاعِياً إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ » (وَرَفْعُهُ يُنْوَى) على الياء ولا يظهر ، نحو : « يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِى » « وَلِـكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ » فعلامة الرفع ضمة مقـدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة ، و (كَـذَا أيضاً يُجَرّ) بكسر منوىّ ، نحو « أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِى » ، « وَأَنَّهُمْ فِى كلِّ وَادٍ » وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا ، لا تعذراً ، لإمكانهما ، قال جرير :

٣٧ — فَيَوْماً يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي

وقال الآخر :

٣٨ — لَعَمْرُكَ مَاتَدْرِى مَتَى أَنْتَ جَائِىٌ ... وَلَـكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ

﴿ تنبيه ﴾ من العرب من يسكن الياء فى النصب أيضاً ، قال الشاعر :

٣٩ — وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر .

(وَأَىُّ فِعْلٍ) كان (آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ) نحو يَخْشَى (أَوْ وَاوٌ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَاءٌ) نحو يَرْمِى (فَمُعْتَلاً عُرِفْ) أىّ : شرط ، وهو مبتدأ مضاف ، و « فِعْلٍ » مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شانية ، و « آخر منه ألف » جملة من مبتدأ وخبر خبرها ، مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة ،و « آخر » اسمها ، و « ألف » خبرها ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و «عرف » جواب الشرط ، وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على « فِعْلٍ » وخبر المبتدأ جملة الشرط ، وقيل : هى وجملة الجواب معا ، وقيل : جملة الجواب فقط ، و «معتلا» حال منه مقدم على عامله ؛ والمعنى : أى فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا (فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْعَى » « وَلَنْ يَخْشَى » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وَأَبْدِ) أى : أظهر (نَصْبَ ما) آخره واو (كَيَدْعُو) أو ياء نحو (يَرْمِى) لخفة النصب ، وأما قوله :

٤٠ — أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

وقوله :

٤١ - مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

فضرورة .

(والرَّفعَ فِيهما) أى : الواوىّ واليائى (انْوِ) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلاَثَهُنّ) وأبق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكماً لاَزِمَا) نحو « لم يَخْشَ » و « لم يَغْزُ » و « لم يَرْمِ » فالرفع : نصب بالمفعولية لانو ، وفيهما : متعلق به ، واحذف: عطف على انو ، وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف، وثلاثهن : مفعول به ، إما لا حذف والضمير فى « ثلاثهن » لأحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف ، وهى الأفعال الثلاثة المعتلة ، والتقدير : احذف أحْرُفَ العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال ، والضمير للأفعال

ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير : احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض : مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدى ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

﴿ خاتمة ﴾ قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله :

٤٢ — وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيراً يمَانِيَا

وقوله :

٤٣ — أَلَمْ يأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى   بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

وقوله :

٤٤ — هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

فقيل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى « تَرَ » فنشأت ألف ، والكسرة فى « يَأْتِكَ » فنشأت ياء ، والضمة فى « تَهْجُ » فنشأت واو ، وأما « سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنْسَى » فلا نافية لا ناهية ، أى : فَلَسْتَ تَنْسَى .

النكرة والمعرفة

(نكرة قابل أل مؤثرا) فيه التعريفَ ؛ كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقمر (أو واقع موقعهما قد ذكرا) أى : ما يقبل أل ، وذلك كذى ، بمعنى صاحب ، و «مَنْ» و «مَا» فى الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كَيْسَانَ فى الاستفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ؛ فهذه لا تقبل « أل » لكنها تقع موقع ما يقبلها ؛ إذ الأولى تقع موقع صاحب ، و«مَنْ » و « مَا » يقعان موقع إنسان وشىء ، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ؛ فإن ذلك طارىء على « مَنْ » و « ما » ؛ إذ لم يُوضَعَا فى الأصل له، ومن ذلك أيضاً « مَنْ » و « ما » نكرتين موصوفتين ، كما فى « مررت بِمَنْ معجب لك » و « بما معجب لكَ » فإنهما لا يقبلان أل ، لكنهما واقعان موقع إنسان وشىء، وكلاهما

يقبل أل ، وكذلك « صَهٍ » و « مهٍ » بالتنوين ، لايقبلان أل ، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها ، وهو سكوتا وانكفافاً ، وما أشبه ذلك ، ونكرة : مبتدأ ، والمسوغ قصد الجنس ، وقابل أل : خبر ، ومؤثرا : حال من المضاف إليه ، وهو « أل » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها ، واحترز بمؤثرا عما يدخله «أل» من الأعلام لضرورة أو لَمْحِ وَصْفٍ ، على ما سيأتى بيانه ؛ فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

﴿تنبيه﴾ قدم النكرة لأنها الأصل ؛ إذ لايوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقلُّ أوْلَى بالأصالة ، وأيضاً فالشىء أوَّلَ وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصةُ ، كالآدمى إذا ولد فإنه يسمى إنسانا أو مولودا أو موجودا ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والكنية.

وأنكَرُ النكراتِ : مذكور ، ثم موجود ، ثم مُحْدَثٌ ، ثم جوهر ، ثم جِسْمٌ ، ثم نامٍ ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالِم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ، فتقول : كل عالِم رجلٌ ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره .

(وَغَيْرُهُ) أى : غير مايقبل « أل » المذكورَةَ أو يقع موقِعَ ما يقبلها (مَعْرِفَةٌ) ؛ إذ لاواسطة ، واستغنى بحدّ النكرة عن حد المعرفة ، قال فى شرح التسهيل : مَنْ تعرض لحد المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وأنواعُ المعرفة على ماذكره هنا ستة : المضمر (كَهُمْ ، وَ) اسم الإشارة نحو (ذِى ، وَ) العلَم نحو (هِنْدَ ، وَ) المضاف إلى معرفة نحو (ابْنِى ، وَ) المحلّى بأل نحو (الْغُلَامِ ، وَ) الموصول نحو (الَّذِى) ، وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيا رَجُلُ ، واختار فى التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونَقَله فى شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة لضيق النظم رتبها فى التَّبْويب على ماستراه ، فأعرفُها المضمر على الأصح ، ثم العلَمَ ، ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى ، وقيل : هما فى مرتبة واحدة ، وقيل : المحلى أعرف من الموصول ، وأما المضاف فإنه فى رتبة ما أضيف إليه ، مطلقا عند الناظم ، وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر فى رتبة العلم ، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب السالم عن الإبهام ، وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العَلَمَ .

(فَمَا) وضع (لِذِى غَيْبَةٍ) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكما ، على ماسيأتى فى آخر باب الفاعل ، (أَوْ) لذى (حُضُورٍ) : متكلم ، أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا (وَهْوَ) وفروعها (سَمِّ) فى اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمر ، وسماه الكوفيون كِنَايَةً وَمَكْنِيًّا .

﴿ تنبيه ﴾ رفع إبهام دخول اسم الإشارة فى ذى الحضور بالتمثيل .

(وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَالاَ يُبْتَدَا) به ، (وَلاَ يَلِى إلاَّ) الاستثنائية (اخْتِيَاراً أَبَدَا) وقد يليها اضطرارا ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نُبَالِى إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

وذلك (كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِن) قولك (ابْنِى أَكْرَمَكْ * وَالْيَاءِ وَالْهَا) مِن قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكْ) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثانى — وهو الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير المخاطبة مرفوع ، والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهى ضمائر متصلة : لا تتأتى الْبُدَاءة بها ، ولا تقع بعد إلاَّ .

(وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلا كان أو منفصلا (لَهُ الْبِنَا يَجِبْ) باتفاق النحاة ، واختلف فى سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهته الحرفَ فى المعنى ؛ لأن كل مضمر مُضَمَّنٌ معنى التكلم أو الخطاب أو الغَيبة ، وهى من معانى الحروف .

وذكر فى التسهيل لبنائها أربعةَ أسباب :

الأول : مشابهة الحرف فى الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحُمِلَ الباقى على الأكثر .

والثانى : مشابهته فى الافتقار ؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مُسَماه إلا بضَمِيمَةٍ من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له فى الجمود ؛ فلا يُتَصَرَّف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صِيَغه لاختلاف المعانى .

قال الشارح : ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بنـاء المضمرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البنـاء فقال : (وَلَفْظ مَا جُرَّ كَلَفْظ مَانُصِبْ) نحو : « إنه » ، و « له » ، و « رأيتك » ، و « مررت بك » (لِلرَّفْع وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا) الدالُّ على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاعْرِفْ بِنَا فإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ) فنَا فى « بِنَا » فى موضع جر بالباء ، وفى « فإننا » فى موضع نصب بإنّ ، وفى « نِلْنَا » فى موضع رفع بالفاعلية ، وأما اليـاء و « هُمْ » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لـكن لا يُشْبِهان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء و إن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ؛ لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضربِي ، وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لِي ، و إنى ، و « هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ؛ إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل ، وفى الجر والنصب ضمير متصل ، (وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أى : المخاطب ؛ فالغائب (كَقَامَا) وقاموا ، وقمْنَ ، (وَ) المخاطب نحو (اعْلَمَا) وَاعْلَمُوا ، وَاعْلَمْنَ .

﴿ تنبيه ﴾ رفعَ توهم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » المتـكلمَ بالتمثيل .

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز ـ وهو ما له وُجُودٌ فى اللفظ ـ ومستتر ـ وهو ما ليس كذلك ـ وقدَّم الكلامَ على الأول شرع فى بيان الثانى بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرْ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذى لايَخْلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَافْعَلْ) يا زيدُ ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أُوَافِقْ) ، أو بنون المتكلم المشارك أو المعظِّم نفسَه مثل (نَغْتَبِطْ) ، أو بتاء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كَخَلاَ وعَدَا ولا يكون فى نحو « قاموا ما خَلاَ زيداً » ، و « ما عـدا عمراً » ، و « لا يكون بكراً » ، أو بأفْعَلِ التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفْعَلِ التفضيلِ ، نحو « هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً » أو باسم فعل ليس بمعنى المضىّ : كـ « نَزَالِ » ، و « مَهْ » ، و « أُفٍّ » ، و « أَوَّهْ » والثـانى : هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المَحْضَةِ .

قال فى التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يَعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زَيْدٌ قام أبوه » أو « مَا قَامَ إلاَّ هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى مالا يرفع إلا الضمير كأقوم ، و إلى ما يرفعهما كقام ، انتهى .

﴿تنبيه﴾ إنما خُصّ ضميرُ الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد فى اللفظ فذاك ، و إلا فهو موجود فى النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر؛ فإنهما فَضْلَة ، ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ .

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا) للمتكلم ، و (هُو) للغائب ، (وأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لاَ تَشْتَبِهُ) عليك .

(وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ * إيَّاىَ) وفروعُهُ ، (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ) .

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلا .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أنَا » زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين ـ واختاره الناظم ـ أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل : فُصْحَاهُنَّ إثبات ألفه وَقْفاً وحذفها وَصْلاً ، والثانية إثباتها وصلا ووقفاً ، وهي لغة تميم ، والثالثة « هَنَا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آنَ » بمدة بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « آن » فإنه قَلَبَ « أنَا » كما قال بعض العرب : « رَاءَ » في « رَأى » والخامسة « أنْ » كعَنْ ، حكاها قطرب .

وأما « هو » فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير ، وكذلك « هِيَ » وأما « هما » و « هم » و « هُنَّ » فكذلك عند أبي علي ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أنْتَ » فالضمير عند البصريين « أنْ » ، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظاً وتصرفا .

وأما « إيَّايَ » فذهب سيبويه إلى أن « إيَّا » هو الضمير ، ولواحقه ـ وهي الياء من إياي ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه ـ حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم .

(وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيء) الضمير (الْمُنْفَصِلْ * إذَا تَأَتَّى أنْ يَجِيء) الضمير (الْمُتَّصِلْ) ؛ لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخْصَرُ من المنفصل ، فلا عُدُولَ عنه إلا حيث لم يتأتّ الاتصالُ ؛ لضرورة نظم ، كقوله :

٤٦ ـ وَمَا أصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلَيَّ هُمُ

وقوله :

٤٧ ـ بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الارضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

الأصـل « إلاَّ يزيدونهم » و « قد ضمنتهم » ، أو تقدَّمَ الضميرُ على عامله ، نحو « إيَّاكَ نَعْبُدُ » أو كونه محصورا بإلاَّ أو إنما ، نحو « أمَرَ ألاَّ تَعبُدُوا إلاَّ إيَّاهُ » ونحو قوله :

٤٨ ــ أنَا الذَّائِدُ الحَامِى الذِّمَارَ ، وَإنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِمْ أنَا أوْ مِثْلِي

لأن المعنى « لا يدافع إلاّ أنا » ، أو كون العامل محذوفا أو معنويا ، نحو « إيَّاكَ وَالشَّرَّ » و « أنا زيد » ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوى .

(وَصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أشْبَهَهُ) أى : وما أشبه هاء سَلْنيه ، من كل ثانى ضميرين أوّلُهما أخصُّ وغيرُ مرفوعٍ ، والعامل فيهما غير ناسخ للأبتداء ، سواء كان فعلا نحو «سَلْنِيهِ» ، و « سَلْنِي إياه » ، و «الدرهم أعْطَيْتُكَهُ» ، و « أعْطَيْتُكَ إياه » والاتصال حينئذ أرْجَحُ ، قال تعالى : « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ » ، « أنُلزِمُكُمُوهَا » ، « إنْ يَسْألْكُمُوهَا » ، « إذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أرَاكَهُمْ كَثِيراً » ومن الفصل « إنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إيَّاكُمْ » أو اسما ، نحو « الدرهم أنا مُعْطِيكَهُ » ، و « مُعْطِيكَ إياه » والانفصال حينئذ أرْجَحُ ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ ــ لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِباً لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا

وقولُه :

٥٠ ــ وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

و (فِي) هـاء (كُنْتُهُ) وبابِهِ (الْخُلْفُ) الآتى ذكره (انْتَمَى) أى : انتسَبَ ، و (كَذَاكَ) فى هـاء (خِلْتَنِيهِ) وما أشبهه ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص ، وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، (وَاتِّصَالاً * أخْتَارُ) فى البابين ؛ لأنه الأصل ، ومن الاتصال فى باب كان قولُه صلى الله عليه وسلم

فى ابن صيَّادٍ : «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وإلاّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»
وقول الشاعر :

٥١ — فَإنْ لاَ يَكُنْهَا أوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ أخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وأما الاتصال فى باب « خَالَ » فلمشابهة خِلْتَنِيهِ وظَنَنْتُكَهُ بسألتنيه وأعطيتكه ، وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ — بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِىءٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ إذْلَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

وأما (غَيْرِي) سيبويه والأكْثَرُ فإنه (أَخْتَارَ الانْفِصَالاَ) فيهما ؛ لأن الضمير فى البابين خَبَر فى الأصل ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فمن الأوّل قوله :

٥٣ — لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ومن الثانى قوله :

٥٤ — أخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأضْغَانِ وَالْإحَنِ

﴿ تنبيه ﴾ وافق الناظم فى التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال فى باب « خلتنيه » قال : لأنه خبر مبتدأ فى الأصل ، وقد حَجَزه عن الفعل منصوبٌ آخر ، بخلاف هاء « كنته » فإنه خبر مبتدأ فى الأصل ، ولكنه شبيه بهاء « ضربته » فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرُّمَّانِيِّ وابن الطَّرَاوة .

(وَقَدِّمِ الْأخَصَّ) من الضميرين فى الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما ، وجوبا (فى) حال (اتِّصَال) فقدم ضميرَ المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما فى « سَلْنِيهِ » ، و « وَأعْطَيْتُكَهُ » ، و « كنته » ، و « خلتنيه » ، و « ظننتكه » ، « وَحَسِبْتَنِيكَ » ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ، ولا الهاء ولا الكاف على الياء فى الاتصال ، (وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ) من الأخص وغير الأخص (فى انفِصَال) نحو « سَلْنِي إياه » و « سَلْهُ إياى » ، و « الدرهم أعطيتك إياهُ »

و « أعطيته إياك » ، و « الصديق كنت إياه » ، و « كان إياى » وهكذا إلى آخره ، ومنه « إن الله ملككم إيام ، ولو شاء لملكهم إياكم » .

﴿ تنبيه ﴾ حاصل ما ذكره أن الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرًا لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ؛ فخرج مثل الكاف من نحو « أكرمتك » ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

* وَمَنْعُكَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ *

فإن الهاء ثانى ضميرين أولهما — وهو الكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه .

(وَفى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة (الْزَمْ فَصْلاَ) نحو « سَلْنِى إياى » ، و «أعطيتك إياك» ، و «خلته إياه» ولا يجوز « سلنينى » ، ولا « أعطيتكك » ، ولا « خلتهه » (وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ) أى : كونهما للغيبة (فِيهِ) أى : فى الأتحاد (وَصْلاَ) : من ذلك ما رواه الكسائى من قول بعض العرب : هم أَحْسَنُ الناسِ وجوهاً وَأَنْضَرُ هُمُوهَا ، وقوله :

٥٥ — لوَجْهِكَ فى الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ
أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ

وقوله :

٥٦ — وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِى تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا

وشَرَطَ الناظم لجواز ذلك أن يختلف لَفْظَاهما ، كما فى هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا فى الغيبة ، وفى التذكير أو التأنيث ، وفى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول مرفوعاً — وجب كون الثانى بلفظ الانفصال ، نحو : « فأَعْطَاهُ إِيَّاهُ » ولو قال « فأَعْطَاهُوه » بالاتصال لم يجز ؛ لما فى ذلك من استثقال توالى المثلين مع إيهام كون الثانى تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا فى الإفراد والتأنيث نحو « أَعْطَاهَا إِيَّاهَا » أو فى

التثنية أو الجمع نحو « أَعْطَاهُمَا إيَّاهمَا » ، أو « أعطاهم إياهم » ، أو « أعطاهن إياهن » فالاتصال فى هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته فى بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو : « أَعْطَاهُوهَا » ، و « أَعْطَاهَاهُ » ازداد الانفصال حسناً وَجَوْدَةً ؛ لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو فى نحو «أَعْطَاهُوهَا» وبالألف فى نحو « أَعْطَاهَاهُ » بخلاف « أَنْضَرُهُوهَا » و « أَنَا لَهُمَاهُ » وشبهه .

﴿تنبيه﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم فى عدم ذكره الشرطَ المذكورَ بأن قوله « وَصْلاً » — بلفظ التنكير — على معنى نوع من الوصل ؛ يعنى بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغَيبة مطلقا ، بل بقيد ، وهو الاختلاف فى اللفظ .

(وَقَبْلَ يا النَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفِعْلِ) مطلقاً (الْتزِمَ * نُونُ وِقَايَةٍ) مكسورة نحو : « دعانى » ، و « يكرمنى » ، و « أَعْطِنِى » ، و « قام القوم ما خلانى » ، و « ما عدانى » ، و « حاشانى » إن قدرتهنَّ أفعالا ؛ و « ما أَحْسَنَنِي إن اتقيتُ اللهَ » ، و « عليه رَجُلاً لَيْسَنِي » وندر « لَيْسِى » بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسِى قَدْ نُظِمَ) أى فى قوله :

٥٧ — *إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى*

وَجَوَّزَ الكوفيون « ما أَحْسَنِى » بناء على ما عندهم من أنه اسمٌ لافعلٌ ؛ وأما نحو « تأْمُرُونِى » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع .

﴿تنبيه﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعلَ الكسرَ ، قال الناظم : بل لأنها تقى الفعلَ اللبس فى « أَكْرِمْنِى » فى الأمر ، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ؛ ففعلُ الأمر أحَقُّ بها من غيره ، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر .

(وَلَيْتَنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملاً على الفعل ؛ لمشابهتها له مع عدم المعارضِ (وَلَيْتِي) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله:

٥٨ ــ * كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي *

وهو ضرورة ، وقال الفرّاء : يجوز « ليتى » و « ليتنى » وظاهره الجواز فى الاختيار (وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ) هذا الحكم ؛ فالأكثر « لَعَلِّى » بلا نون ، والأقلُّ « لعلّنِي » ومنه قوله :

٥٩ ــ فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ

ومع قلته هو أكثر من « ليتى » نبّه على ذلك فى الكافية ، وإنما ضعفت « لعل » عن أخواتها لأنها تستعمل جارة ، نحو :

٦٠ ــ * لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وفى بعض لغاتها لَعَنَّ ــ بالنون ــ فيجتمع ثلاث نونات .

(وكُنْ مُخَيَّراً فى) أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَاتِ) على السواء ، فتقول : « إنى وإننى ، وكأنى وكأننى ، ولكنى ولكننى » فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة ، وحذفها لكراهة توالى الأمثال.

(وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا * مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب ، فقال :

٦١ ــ أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِي

وهو فى غاية الندرة ، والكثير « مِنِّى » و « عَنِّى » بثبوت نون الوقاية ، وإنما لحقت نون الوقاية مِنْ وَعَنْ لحفظ البناء على السكون .

(وفى لَدُنِّى) بالتشديد (لَدُنِى) بالتخفيف (قَلّ) أى : لَدُنِى ــ بغير نون الوقاية ــ قلَّ فى لَدُنِّى ــ بثبوتها ــ ومنه قراءة نافع « قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِى عُذْراً » بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد .

(وَفى * قَدْنى وَقَطْنِى) بمعنى حسْبى (الْحَذفُ) للنون (أيضاً قَدْ يَفِى) قليلا ، ومنه قوله جامعاً بين اللغتين فى قدنى :

٦٢ — * قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْن قَدِى *

وفى الحديث « قَطْ قَطْ بعِزّتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرها مع الياء ودونها ، ويروى « قَطْنِى قَطْنِى » بنون الوقاية ، و « قَطٍ قَطٍ » بالتنوين ، والنون أشهر ومنه قوله :

٦٣ — امْتَلأَ الْحَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِى مَهْلاً رُوَيْداً قد مَلأْتَ بَطْنِى

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب فى اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن مَنْ جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدِى » ، و « قَطِى » بغير نون كما تقول : حسبى ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : «قدنى» ، و«قطنى» بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

﴿ خاتمة ﴾ وقعَتْ نونُ الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب فى قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل أنتم صادِقُونى » وقول الشاعر :

٦٤ — وَلَيْسَ بِمُعْيِينِى وَفى النَّاسِ مُمْتِعٌ صَدِيقٌ إذَا أَعْيَا عَلَىَّ صَـدِيقُ

وقوله :

٦٥ — وَلَيْسَ الْمُوافِينِى لِيُرْفَدَ خَائِباً فإنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

للتنبيه على أصْلٍ متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نبّهُوا عليه فى بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل .

ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفْعَلُ التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِى عليكم » لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب ، نحو : « ما أَحْسَنَنِى إنِ اتَّقَيْتُ اللهَ » والله أعلم .

العلم

(اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقَا * عَلَمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ؛ فاسْمٌ : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة فى موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعَلَمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عَلَمُهُ » مبتدأ مؤخراً ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عَلَمُ المسَّى اسمٌ يعين المسمى مطلقاً ، أى: مجرداً عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله « يعين المسمى » النكرات ، وبقوله : « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم : إما لفظية كأل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغَيبة .

ثم العلم على نوعين : جِنْسِىّ وسيأتى ، وشَخْصِىّ ومُسَمَّاه العاقلُ وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَخِرْنِقَا) لامرأة ، وهى أخت طَرَفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرَنٍ) لقبيلة ينسب إليها أُوَيْسٌ القرنى (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلاَحِقٍ) لفرس (وَشَذْقَمٍ) لجمل (وَهَيْلَةٍ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب .

(وَاسْمَاً أَتَى) العلمُ ، والمراد به هنا: ما ليس بكنية ولا بلقبٍ (وَ) أتى (كُنْيَةً) وهى : ما صُدِّر بأب أو أم : كأبى بكر ، وأم هانىء (وَ) أتى (لَقَبَا) وهو : ما أشْعَرَ برفعة مُسَماه أو ضَعَته : كزين العابدين ، وبَطَّة (وَأَخِّرَنْ ذَا) أى : أخر اللقب (إنْ سِوَاهُ) يعنى الاسمَ (صَحِبَا) تقول : جاء زَيْدٌ زَيْنُ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ العابدِينَ زَيْدٌ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخيره ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

٦٦ — أنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّى أبُوهُ مُنْـذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

وقوله :

٦٧ — بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً
بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبِ

﴿ تنبيه ﴾ لا ترتيب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :

٦٨ — أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ   مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ — وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ
سَمِعْنَا بِهِ إلاَّ لِسَعْدِ أَبِي عَمْرِو

وكذلك يفعل بها مع اللقب . ا هـ

وقد رفع توهم دخول الكنية فى قوله « سواه » بقوله : (وإنْ يَكُونَا) أى : الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ) الاسمَ إلى اللقبِ (حَتْماً) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتى بيانه ، هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدُ كُرْزٍ » يتأوّلون الأولَ بالمُسَمَّى ، والثانىَ بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثانى للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هٰذَا سَعِيدٌ كرزٌ » ، و « رأيت سعيداً كرزاً » ، و « مررت بسعيدٍ كرزٍ » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو « مررتُ بسعيدٍ كرزاً ، وكرزٌ » أى : أعنى كرزاً ، وهو كرز.

(وَإلاَّ) أى : وإن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنف الناقة » ، أو الاسمُ ، نحو « عبد الله بطة » ، أو اللقبُ ، نحو « زَيْدٌ أنفُ الناقة » ـ امتنعت الإضافة للطول، وحينئذ (أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ) وهو اللقب للاسم فى الإعراب: بياناً ، أو بدلا ، ولك القطع على ما تقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل ، نحو « الْحَارِثُ كُرْزٌ » .

(وَمِنْهُ) أى : بعض العلم (مَنْقُولٌ) عن شىء سبق استعماله فيه قبل العلمية ،

وذلك المنقول عنه مصدر (كَفَضْلٍ و) اسم عين مثل (أَسَدْ) واسم فاعل كحارث ، واسم مفعول كسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كشَمَّر - علم فرس - قال الشاعر :

٧٠ - أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهِ
وَجَدِّىَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

وفعل مضارع كَيَشْكر ، قال الشاعر :

٧١ - وَيَشْكُرُ اللهُ لاَ يَشْكُرُهُ

وجملة وستأتى ، (وَ) بعضه الآخر (ذُو ارْتِجَالِ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ، وذهب بعضهم إلى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج كلها مرتجلة، والمرتجل هو : ما استعمل من أول الأمر علماً (كَسُعَادَ) علم امرأة (وَأُدَدْ) علم رجل (وَ) من المنقول ما أصله الذى نقل عنه (جُمْلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر : كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ؛ أو ضمير بارز : كأطْرِقَا - علم مفازة - قال الشاعر :

٧٢ - عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَامِ

أو مستتر : كيزيد ، فى قوله :

٧٣ - نُبِّئْتُ أَخْوَالِى بَنِى يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

ومنه إصْمِتْ - علم مفارة - قال الشاعر :

٧٤ - أشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بها بِوَحْشِ إِصْمِتَ فى أصْلاَبِهَا أَوَدُ

﴿ تنبيه ﴾ حكم العلم المركب تركيب إسناد - وهو المنقول من جملة - أن يحكى أصله، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اه

(وَ) من العلم (مَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا) وهو : كل اسمين جعلا اسماً واحداً ، منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، نحو : بَعْلَبَكّ، وحَضْرَمَوْتَ ، وَمَعْدِى كَرِب ،

وسِيبَوَيْه ، و (ذَا) المركبُ تركيبَ مَزْجٍ (إنْ بِغَيْرِ « وَيْهِ » تمّ) أى : خُتم (أعْرِبَا) إعراب مالا ينصرف على الجزء الثانى ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، ما لم يكن آخره ياء كمعدى كرب ، فيبنى على السكون ، وقد يبنى ماتمّ بغير « وَيْهِ » على الفتح تشبيهاً بِخَمْسَةَ عَشَرَ ، وقديضاف صدره إلى عجزه ، والأول هو الأشهر ؛ أماالمركب المزجى المختوم بو يه كسيبو يه وَعَمْرَوَيْهِ ، فإنه مبنى على الـكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير « وَيْهِ » .

(وَشاعَ فِى الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضافَهْ) وهو : كل اسمين جعلا اسماً واحداً ، مُنَزَّلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين ، وهو على ضربين : غير كنية (كَعَبْدِ شمْسٍ ، وَ) كنية ، مثل (أبِى قُحَافَهْ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين .

(وَوَضَعُوا لِبَعْض الاجنَاس) التى لا تؤلَفُ غالباً كالسِّبَاع والوحوش والأحناش (عَلَمْ) عوضا عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه ، وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم ، وهو (كَعَلَمِ الأشْخَاص لَفظًا) ؛ فلا يُضَافُ ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، و يبتدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، و يمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى « أسَامَة » ، و « ثُعالَةَ » ووزن الفعل فى « بنَاتِ أوْبَرَ » ، و « ابن آوَى » والزيادة فى « سُبْحَانَ » علم التسبيح ، و « كَيْسَانَ » علم على الغدر .

وعَلَمْ : مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، ولَفظاً : تمييز ، أى : العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ .

(وَهْوَ) من جهة المعنى (عَمّ) وشاع فى أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ؛ لما عرفت ، وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن « أسَامَةَ » ونحوه نكرة معنى معرفة لفظًا ، وأنه فى الشياع كأسد . وهو مذهب قوم من النحاة ، لـكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس

فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا ، وفى كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ؛ فإن كلامه فى هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ، ومثّله بالمعهود بينه و بين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين « أسد » و « أسامة » أنّ « أسَدًا » موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه فى أصل وضعه ، و « أسَامة » موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن ؛ فإذا أطلقت «أسدا» على واحد أطلقته على أصل وضعه ، و إذا أطلقت «أسَامة» على واحد فإنما أردت الحقيقة ، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا ، لا باعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسى شارح الجُزُولية : وهى مسألة مشكلة .

(مِنْ ذَاكَ) الموضوع علماً للجنس (أمُّ عِرْيَطٍ) وَشَبْوَةُ (لِلْعَقْرَبِ * وَهٰكَذَا ثُعَالَهْ) وأبو الْحُصَيْنِ (لِلثَّعْلَبِ) ، وأسامة وأبو الحارث للأسد ، وذُؤالة وأبو جَعْدَة للذئب ، (وَمِثْلُهُ بَرَّةُ) علم (لِلْمَبَرَّهْ) بمعنى البر ، و (كَذَا فَجَارِ) بالكسر كحَذَامِ (عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ) بمعنى الفجور ، وهو : الميل عن الحق ، وقد جمعهما الشاعر فى قوله :

٧٥ — إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

ومثله « كَيْسَان » علم الْغَدْر ، ومنه قوله :

٧٦ — إذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ
إلَى الغَدْرِ أدنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

وكذا « أمُّ قَشْعَمٍ » للموت ، و « أم صَبُور » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلم الجنسى يكون للذوات والمعانى ، و يكون اسما وكنية

﴿خاتمة﴾ قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب : «هَيَّان ابن بيَّان» وللفرس : « أبو الْمَضَاء » ، وللأحمق : « أبو الدَّغْفَاء » ، وهو قليل

اسم الإشارة

اسم الإشارة : ما وضع لمُشَارٍ إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحَصْرِ أفراده بالعد ، وهى ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بِذَا) مقصورا (لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أشِرْ) ، وقد يقال « ذَاء » ـ بهمزة مكسورة بعد الألف — و « ذائه » — بهاء مكسورة بعد الهمزة ـ و (بِذِي وَذِهْ) وتِهْ ـ بسكون الهاء ، وبكسرها أيضاً : بإشباع ، وباختلاس فيهما ـ و (تِي) و (تَا) وذات (عَلَى الأُنْثَى) المفردة (اقْتَصِرْ) فلا يُشَار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها فى التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ) : الأول لمذكره ، والثانى لمؤنثه (وَفِي سِوَاهُ) أى : سوى المرتفع ، وهو المجرور والمنتصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اذْكُرْ تُطِعْ) ، وأما « إنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ » فمؤول (وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا) أى : مذكرا كان أو مؤنثا (وَالْمَدُّ أَوْلَى) فيــه من القَصْرِ ؛ لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أولاَءِ تُحِبُّونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم

﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أولاء » فى غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧ — ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالعَيْشَ بَعْدَ أولٰئِكَ الأَيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى البُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (انْطِقَا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرْفًا) ألف « انْطِقَا » مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفاً : حال من الكاف ، أى : انطقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غلاَمك » ولحق الكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال المخاطب : من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه ـ وهى ستة كما تقدم ـ فذلك ستة وثلاثون ، يجمعها هذان الجدولان :

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذَاكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تِيكَ	المرأةُ	يا رجلُ
كيف	ذانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أولئكَ	الرجالُ	يا رجلُ	كيف	أولئكَ	النساءُ	يا رجلُ
كيف	ذاكمَا	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذانِكما	الرجلانِ	يا رجلانِ	كيف	تانِكُمَا	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أولئِكُمَا	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أولئِكُمَا	النساءُ	يا رجلان
كيف	ذاكُمُ	الرجلُ	يا رجالُ	كيف	تِيكُمُ	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذانِكُمُ	الرجلانِ	يا رجالُ	كيف	تانِكُمُ	المرأتانِ	يا رجالُ
كيف	أولئِكُمُ	الرجالُ	يا رجالُ	كيف	أولئِكُمُ	النساءُ	يا رجالُ
كيف	ذاكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذانكِ	الرجلانِ	يا امرأةُ	كيف	تانِكِ	المرأتان	يا امرأةُ
كيف	أولئكِ	الرجالُ	يا امرأةُ	كيف	أولئكِ	النساءُ	يا امرأةُ
كيف	ذاكمَا	الرجلُ	يا امرأتانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا امرأتانِ
كيف	ذانِكمَا	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تانِكُمَا	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أولئِكُمَا	الرجالُ	يا امرأتانِ	كيف	أولئِكُمَا	النساءُ	يا امرأتانِ
كيف	ذاكُنَّ	الرجلُ	يا نساءُ	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساءُ
كيف	ذانِكُنَّ	الرجلانِ	يا نساءُ	كيف	تانِكُنَّ	المرأتانِ	يا نساءُ
كيف	أولئِكُنَّ	الرجالُ	يا نساءُ	كيف	أولئِكُنَّ	النساءُ	يا نساءُ

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئا منهـا بالمفرد بقسميه ، ثم بالمثنى كذلك ، ثم بالمجموع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ، ثم المثنى ، ثم المجموع ، ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم المثنى ، ثم المجموع .

وإنما قُضِيَ على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنهـا لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال .

وتلحق هذه الكافُ اسمَ الإشارة (دُونَ لاَمٍ) كما رأيت ، وهى لغة تميم (أَوْ مَعَهْ) وهى لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقا نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصورا نحو « أُولاَلِكَ » ، و « أُولاَلِكَ » . وأما المثنى مطلقا ، و « أُولاَءِ » الممدود ؛ فلا تدخل معهما اللام (وَاللاَّمُ إنْ قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهى (مُمْتَنِعَهْ) عند الكل ؛ فلا يجوز اتفاقا « هٰذَالِكَ » ولا « هَاتِلْكَ » ولا « هٰؤُلاَلِكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم كلامه أن « ها » التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو « هٰذَا » و « هذه » ، و « هٰذَان » ، و « هاتان » ، و « هؤلاء » وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو « هذاك » ، و « هاتيك » ، و « هذانك » ، و « هاتانك » ، و « هؤلائك » . لكن هذا الثانى قليل ، ومنه قولُ طرفة :

٧٨ — رَأَيْتُ بَنِى غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِى * وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

(وَبِهُنَا) المجردة من « ها » التنبيه (أَوْهٰهُنَا) المسبوقة بها (أَشِرْ إِلَى دَانِى الْمَكَانِ) أى : قريبه ، نحو « إِنَّا هٰهُنَا قَاعِدُونَ » (وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ فِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَاكَ ، وهَا هُنَاكَ ، (أَوْ بِثَمَّ فُهْ) أى : أَنْطِقْ فى البعد بثَمَّ ، نحو « وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ » (أَوْ هَنَّا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهُنَالِكَ) أى : بزيادة اللام مع

الكاف (أنْطِقَنْ) على لغة الحجاز ، كما تقول «ذلك» نحو « هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ » ولا يجوز « هاهنالك » كما لا يجوز « هـذا لك » على اللغتين (أوْ هِنَّا) بالكسر والتشديد ، قال الشاعر :

٧٩ — هَنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا لَهُنَّ بِهَا * ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالأَيْمَانِ هَيْنُومُ

تروى الأولى بالفتح ، والثانية بالكسر ، والثالثة بالضم ، بتشديد النون فى الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المكان ، لكن الأُوليَان للبعيد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ، ومنه قوله :

٨٠ — حَنَّتْ نَوَارِ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ * وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ

﴿ خاتمة ﴾ يفصل بين « ها » التنبيه و بين اسم الإشارة بضمير المشار إليه ، نحو : « هَا أنَا ذَا ، وَهَا نَحنُ ذَانِ ، وَهَا نَحنُ أولاء ، وها أنا ذِى ، وها نحن تانِ ، وها نحن أولاء ، وها أنْتَ ذَا ، وها أنتما ذانِ ، وها أنتمْ أولاء ، وها أنْتِ ذِهِ ، وها أنتما تانِ ، وها أنْـتُنَّ أولاء ، وها هُوَ ذَا ، وها هما ذانِ ، وها هُمْ أولاء ، وها هِيَ تَا ، وها هُمَا تَانِ ، وها هُنَّ أولاء » و بغيره قليلا ، نحو :

٨١ — هَا إِنَّ ذِى عِذْرَةٌ [إنْ لاَ تَـكُنْ نَفَعَتْ
فإنَّ صَاحِبهَا مُحالِفُ النكد]

وقد تُعَاد بعد الفصل توكيدا ، نحو : « هَا أَنْتُمْ هؤُلاَء » والله أعلم .

الموصول

(مَوْصُولُ الأَسْمَاء) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلَفه ، وجملةٍ صريحة أو مؤولة ، كذا حدّه فى التسهيل ، فخرج بقيد « الأسماء » الموصولُ الحرفىّ ، وسيأتى ذكره آخر الباب ، و بقوله « أبدا » النكرة الموصوفة بجملة ؛ فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط ، و بقوله «إلى عائد» حيثُ و إذْ و إذَا ؛ فإنها تفتقر أبدا إلى جملة ، لكن لا تفتقر إلى عائد ، وقوله « أو خلفه » لإدخال نحو قوله :

٨٢ — سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا * [وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

٨٣ — [فَيَارَبِّ أَنْتَ اللهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

ممـا ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرفَ والمجرورَ والصفةَ الصريحة ، على ما سيأتى بيانه .

وهذا الموصول على نوعين : نَصّ ، ومُشْتَرَك ؛ فالنص ثمـانية : (الَّذِي) للمفرد المذكر ، عاقلا كان أو غيره ، و (الأُنْثَي) المفردة لها (التِي) عاقلة كانت أو غيرها . وفيهما ست لغات: إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الـكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء ، وتشديدها مكسورة أو مضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والْيَا) منهما (إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ * بَلْ مَا تَلِيهِ) الياء ، وهو الذال من الذى ، والتاء من التى (أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ) الدالة على التثنية ، وهى الألف فى حالة الرفع ، والياء فى حالتى الجر والنصب ؛ تقول «اللَّذَانِ» ، و«اللَّتَانِ» ، و«اللَّذَيْنِ» ، و«اللَّتَيْنِ» وكان القياس «اللَّذِيَانِ» ، و «اللَّتِيَانِ» ، و «اللَّذِيَيْنِ» ، و «اللَّتِيَيْنِ» بإثبات الياء ، كما يقال « الشَّجِيَانِ » ، و « والشَّجِيَيْنِ » فى تثنية « الشَّجِى » وما أشبهه ، إلا أن الذى والتى لم يكن ليائهما حَظٌّ فى التحريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين (وَالنُّونُ) من مثنى الذى والتى (إِنْ تُشْدَدْ فَلاَمَلاَمَهْ) على مُشَدِّدها ، وهو فى الرفع مُتَّفَقٌ على جوازه ، وقد قرىء «وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ» وأما فى النصب فمنعه البصرى ، وأجازه الـكوفى ، وهو الصحيح ؛ فقد قرئ فى السبع : « رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا » (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) تثنية ذا وتا (شُدِّدَا أَيْضاً) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ «فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ» « إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ» بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ) التشديد من المحذوف ، وهو الياء من الذي والتي ، والألف من ذا وتا (قُصِدَا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقَيْسٍ ، وألف « شددا » ، « قصدا » للاطلاق ، انتهى حكم تثنية الذى والتى.

وأما (جَمْعُ الَّذِى) فشيآن : الأول (الْأُلَى) مقصوراً ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ — وتُبْلِى الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الْأُلَى
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإ القُبْلِ

وقال الآخر :

٨٥ — أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ   سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

والكثيرُ استعماله فى جمع مَنْ يعقل ، و يستعمل فى غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضاً جمعاً للتى ، كما فى قوله فى البيت الأول « عَلَى الْأُلَى تَرَاهُنَّ » .

وقوله :

٨٦ — مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا   [وَحَلَّتْ مَكَاناً لَم يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ]

والثانى (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقَا) أى : رفعا ونصبا وجرا (و بَعْضُهُمْ) وهم هُذَيل أو عقيل (بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا) قال :

٨٧ — نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا   يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

﴿ تنبيه ﴾ من المعلوم أن « الْأُلَى » اسم جمع ، لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما « الَّذِينَ » فإنه خاص بالعقلاء ، و « الذى » عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالَمِ والْعَالَمِينَ . اهـ

(باللاَّتِ وَاللاَّءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (الَّتِي قَدْ جُمِعَا) التى : مبتدأ ، و « قد جمع » خبره ، و « باللات » متعلق بجمع ، أى : التى قد جمع باللاتى واللائى ، نحو « وَاللاَّتى يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ » « وَاللاَّئِى يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ » وقد تقدم أنها تجمع على « الأُلى » وتجمع أيضاً على « اللَّوَاتى » بإثبات الياء وحذفها ، وعلى « اللَّوَاء » ممدوداً ومقصوراً ، وعلى « اللاَّ » بالقصر ، و « اللاَّءاتِ » مبنيا على الكسر ، أو معربا إعراب أولات ؛ وليست هذه بجموع حقيقة ، و إنما هى أسماء جموع .

(وَاللاَّءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا) اللاء : مبتدأ ، و « وقع » خبره ، و « كالذين »

متعلق به ، و « نزراً » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والمعنى أن اللائى وقع جمعاً للذى قليلا ، كما وقع الألى جمعاً للتى كما تقدم ؛ ومن هذا قوله :

٨٨ – فما آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا

والمشترك ستة : مَنْ ، ومَا ، وألْ ، وذُو ، وذَا ، وأيٌّ ، على ما سيأتى شرحه، وقد أشار إليه بقوله: (وَمَنْ وَمَا وَألْ تُسَاوِى) أى فى الموصولية (مَا ذُكِرْ) من الموصولات (وهكذا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ) بهذا .

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالِمِ ، وتستعمل فى غيره لعارضِ تشبيهِ به ، كقوله :

٨٩ – أَسِرْبَ الْقَطَاهَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّى إلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ ؟

وقوله :

٩٠ – ألاَ عِمْ صَبَاحًا أيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى
وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ فى الْعُصُرِ الخَالِى ؟

أو تغليبه عليه فى اختلاطٍ ، نحو «وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَنْ فى السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فى الْأرْضِ » أو اقترانه به فى عمومٍ فُصِّلَ بِمَنْ ،نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي علىأرْبَعٍ »؛ لاقترانه بالعاقل فى «كل دابة»،وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعا ، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ » ويجوز اعتبار المعنى نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ – تَعَشَّ فَإنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ – يَا ذِئْبُ – يَصْطَحِبَانِ

وأما «ماَ» فإنها لغير العالم ، نحو «مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ» وتستعمل فى غيره قليلا ، إذا اختلط به ، نحو «يُسَبِّحُ لله ماَ فى السَّمٰوَاتِ وَمَا فى الْأَرْضِ» ، وتستعمل أيضاً فى صفات العالم ، نحو : «فانْكِحُوا مَا طَابَ لَكم مِنَ النِّسَاء» ، وحكى أبو زيد «سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بحَمْدِهِ» ، و «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا» وقيل : بل هى فيها لذوات مَن يعقل ، وتستعمل فى المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شَبَحًا من بعيد — : أنظر إلى مَا أرى ، وتكون بلفظ واحد كَمَنْ .

﴿ تنبيه ﴾ تقع «مَنْ» ، و «ما» موصولتين كما مر ، واستفهاميتين ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟ ومَا عِنْدَكَ ؟ وشرطيتين ، نحو : «مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِى» ، و «مَا تَفْعَلوا مِنْ خَيرٍ يُوَفَّ إلَيْكم» ونكرتَيْنِ موصوفتين ، كقوله :

٩٢ — أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ * [وَمُؤْتَمَنٍ بالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ]

وقوله :

٩٣ — رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِىَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وقوله :

٩٤ — لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ ؛ فَلاَ تَكنْ ... لِشَىْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُه الدَّهْرَ سَاعِيَا

وقوله :

٩٥ — رُب ما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْرِ ... لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

ومن ذلك فيهما قولهم : «مَرَرْتُ بمَنْ مُعْجِبٍ لكَ» ، و «بمَا مُعْجِبٍ لكَ» ، ويكونان أيضا نكرتين تامتين : أما «مَنْ» فعلى رأى أبى علىّ ، زعم أنها فى قوله :

٩٦ — [وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُه] ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فى سِرٍّ وَإِعْلَانِ

تمييزٌ ، والفاعل مستتر ، و «هو» هو المخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول

فاعل ، وقوله : « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قوله * شعرى شعرى * .

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأخفش فى نحو « ماأحْسَنَ زَيداً » ؛ إذ المعنى شيء حَسَّنَ زيداً ، على ما سيأتى بيانه فى بابه ، وفى باب نعم وبئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشرى ، نحو «غَسَلْتُهُ غُسْلاً نِعِمَّا» أى : نعم شيئا ؛ فما : نَصْبٌ على التمييز .

وأما « أل » فللعاقل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور ، وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف .

والدليل على أسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها فى نحو « قَدْ أفلَحَ الْمُتّقى رَبَّهُ » ، وقال المازنى : عائد على موصوف محذوف ، ورُدَّ بأن لحذف الموصوف مَظانّ لا يحذف فى غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها .

الثانى : استحسان خُلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو : « جاء الكريم» ؛ فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف .

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الْمُضِىّ ؛ فلولا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أَحَقّ منه بدونها .

الرابع : دخولها على الفعل فى نحو :

٩٧ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ [وَلاَ الْأَصِيلِ وَلاَذِى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ]

والْمُعرِّفَةُ مختصة بالاسم .

واستدل على حرفيتها بأن العامل يَتَخَطّاها ، نحو : « مَرَرْتُ بالضاربِ » فالمجرور « ضارب » ولا موضع لأل ، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب .

قال الشلوبين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائمُ » فلو كانت اسماً لكانت فاعلا ، واستحق « قائم » البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مُهْمَلٌ ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول .

وأجاب فى شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عَمَلُ عاملِ الموصول فى آخر الصلة ؛ لأن نِسْبَتَهَا منه نسبة عجزِ المركب منه ، لكن منع من ذلك كونُ الصلة جملةً ، والجملُ لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غيرَ جملةٍ جيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى .

ويلزم فى ضمير « أل » اعتبارُ المعنى ، نحو : « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضارِبَيْنِ » ، و « الضَّارِبِينَ » ، و «الضاربات» .

وأما « ذو » فإنها للعاقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ — ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وقال الآخر :

٩٩ — فَقُولاَ لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فإنَّ الْمَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ

وقال الآخر :

١٠٠ — فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقال الآخر :

١٠١ — فإنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحدٍ ، كما فى الشواهد ، وبعضهم يعربها إعراب « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

(وَكَالَّتِي أيْضًا لَدَيْهِمْ) أى : عند طيِّئ (ذَاتُ) أى : بعض طيِّئ ألحق بذو

تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللهُ بِهْ » (وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ) جمعاً لذات ، قال الراجز :

١٠٢ — جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التى واللاتى يقال « ذو » على الأصل ؛ وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية ذو وذات وجمعهما ، قال الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم : ذات وذوات بمعنى التى واللاتى ، فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور .

(وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ، وهذا (إِذَا لَمْ تُلْغَ) ذا (فى الكَلاَمِ) والمراد بإلغائها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسما واحدا مستفهما به ؛ ويظهر أثر الأمرين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الجواب ، فتقول عند جعلك « ذا » موصولا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ ؟ » بالرفع على البدلية من « ما » لأنه مبتدأ ، و « ذا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ — أَلاَ تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ

وتقول عند جعلهما اسما واحدا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا » ؟ ، و « مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزَيْدًا أَمْ عَمْراً ؟ » بالنصب على البدلية من « ما ذا » أو « مَنْ ذَا » ؛ لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل فى الجواب ، نحو « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذا » موصولا ، والباقون بالنصب على جعلها ملغاةً ، كما فى قوله تعالى : « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا »

فإن لم يتقدم على ذا ما ومَنْ الاستفهاميتان لم يجز أن تـكون موصولة ، وأجازه الـكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ — عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وهٰــذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وخُرِّجَ على أن « هٰذَا طَلِيقُ » جملة اسمية ، و « تَحْمِلِينَ » حال ، أى : وهذا طليق محمولا .

﴿ تنبيه ﴾ يشترط لاستعمال « ذا » موصولة ـ مع ما سبق ـ أن لا تـكون مُشَاراً بها ، نحو « ما ذا التوانى ؟ » ، و « ماذا الوقوف ؟ » ، وسكت عنه لوضوحه .

(وَكلُّهَا) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تـكون (بَعْدَهُ صِلَهْ) تُعَرِّفُهُ ويتم بها معناه : إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمته » ، أو مَنْوِيَة كقوله :

١٠٥ — نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أى : نحن الألى عُرِفُوا بالشجاعة ، بدلالة المقام .

وأفهم بقوله « بعده » أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا فيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ففيه : متعلق بمحذوف دلت عليـه صلة أل ، لا بصلتها ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة ، أو مُنَزَّلَةً منزلة المعهودة ، وإلا لم تصلح للتعريف ؛ فالمعهودة نحو : «جاء الذى قام أبوه» ، والمنزلة منزلة المعهودة هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو « فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ » « فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » وأن تـكون (عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ) بالموصول ، أى : مطابق له فى الإفراد والتذكير وفروعهما (مُشْتَمِلَهْ) ليحصل الربط بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، وربما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا [وإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

[فيارَبِّ أنتَ اللهُ فى كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأنْتَ الَّذِى فى رَحْمَةِ اللهِ أطْمَعُ

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ الموصول إن طابق لفظه معناهُ فلا إشكال فى العائد ، و إن خالَفَ لفظه معناه فلك فى العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا مالم يلزم من مراعاة اللفظ لَبْس ؛ فإن لزم لَبْس نحو «أعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ لا مَنْ سَأَلَكَ » وجبت مراعاة المعنى .

(وَجُمْلَةٌ أوْ شِبْهُهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِى وُصِلْ بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ) فعندى : ظرف تام صلة مَنْ ، و « ابنه كفل » : جملة اسمية صلة الذى . و إنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذى اسْتَقَرَّ عندك ، والذى استقر فى الدار ؛ وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والمجرور الناقصان ، نحو « جاء الذى اليوم » و « الذى بك » فإنه لا يجوز لعدم الفائدة .

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة الموصول بها ــ مع ماسبق ــ أن تكون خبرية لفظاً ومعنى فلا يجوز « جاءنى الذى اضْرِبْهُ » ، أو « ليته قائم » ، أو « رَحِمَهُ اللهُ » خلافاً للكسائى فى الكل ، والمازنى فى الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ ــ وَإنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى لَعَلِّى وَإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أزُورُها

وقوله :

١٠٧ ــ وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أنْ يَقُولُوا إنَّنِى لَكِ عَاشِقُ

فمخرّج على إضمار قول فى الأول ، أى : قبل التى أقول فيها لعلى أزورها ، وأن « ماذا » فى الثانى اسْمٌ واحد ، وليست «ذا» موصولة ؛ لموافقة عسى لعل فى المعنى

وأن تكون غير تعجبية ؛ فلا يجوز « جاء الذى ما أحْسَنَهُ » ، وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها

وأن لا تستدعى كلاما سابقا ؛ فلا يجوز « جاء الذى لكنه قائم »

(وَصِفَة صَرِيحَة) أى خالصة الوصفية (صِلَةُ أَلْ) الموصولة ، والمراد بها هاهنا : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وفى الصفة المشبهة خلاف ، وَجْهُ المنع أنها لا تؤول بالفعل ؛ لأنها للثبوت ، ومن ثم كانت « أل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصريحة الصفة التى غلبَتْ عليها الاسمية نحو «أبطح ، وأجرع ، وصاحب » فأل فى مثلها حرفُ تعريفٍ لا موصولة ، والصفة الصريحة مع « أل » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ، نحو : « فَالْمُغيرَاتِ صُبْحًا فأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا » « إنَّ المُصَّدِّقِينَ وَالمصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً » وإنما لم يؤت بها فعلا كراهَةَ أن يدخلوا الفعْلَ على ما هو على صورة المعرِّفة الخاصة بالاسم ؛ فراعوا الحَقّيْنِ (وَكَوْنُهَا) أى : صلة أل (بِمُعْرَب الأفْعَالِ) وهو المضارع (قَلّ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكومَتُهُ   وَلاَ الأصِيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْى وَالجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات

﴿ تنبيه ﴾ شذ وَصْلُ « أل » بالجملة الاسمية ، كقوله :

١٠٨ — مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدِّ

و بالظرف ، كقوله :

١٠٩ — مَنْ لاَ يَزَالُ شاكِراً على المَعَهْ   فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

و (أىٌّ) تستعمل موصولة ، خلافا لأحمد بن يحيى فى قوله : إنها لا تستعمل إلا شرطا أو استفهاما ؛ وتكون بلفظ واحد فى الإفراد والتذكير وفروعهما (كمَا) وقال

أبو موسى : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كَيْسَان أن اهل هذه اللغـة يثنونها و يجمعونها (وَأُعْرِ بَتْ) دون أخواتهـا (مَالَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انحَذَفْ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم ، نحو « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشد ، وإن لم تضف ، أو لم يحذف — نحو : أى قائم ، وأى هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الـكلام على سبب إعرابها فى المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومَنْ وافقهما (أَعْرَبَ) أيًّا (مُطْلَقًا) أى : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأوَّلاَ الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيـه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لـكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، وَاحْتُجَّ عليهما بقوله:

١١٠ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بضم أى ؛ لأن حروف الجر لايضمر بينها و بين معمولها قول ، ولا تُعلَق ، و بهذا يبطل قول مَنْ زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب[1] فى الأمالى ؛ و يحتمل أن يريد بقوله « و بعضهم — إلى آخره » أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذا « أَيَّهُمْ أشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لا تضاف « أى » لنكرة ، خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما فى الآية والبيت ؛ وسئل الـكسائى : لم لا يجوز « أعْجَبَنِى أَيُّهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أىٌّ كذا خلقت .

الثانى : تكون « أىّ » موصولة كما عرف ، وشرطا ، نحو « أَيًّا مَا تَدْعُوا فله الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاما ، نحو «فأىُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بالأَمْنِ ؟ » ، ووُصْلَةً لنداء

(١) النقيب : هو الشريف المرتضى ، كان نقيب الأشراف العلويين ، وله كتاب مشهور باسم « الأمالى » طبع مرارا.

ما فيه « أل » ، ونعتا لنكرة دالا على الـكمال ، نحو : مررتُ برجلٍ أىِّ رَجُلٍ ؛ وتقع حالا بعد المعرفة ، نحو : هذا زيد أىَّ رجلٍ ، ومنه قوله :

١١١ — فأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَـلِلّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَـتَى

(وَفِى ذَا الْحَذْفِ) المذكور فى صلة « أىّ » — وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ — (أيًّا غَيْرُ أىٍّ) من الموصولات (يَقْتَفِى) غَـيْرُ أىٍّ : مبتدأ ، ويقتفى : خبره ، وأيا : مفعول مقدم ، وأصل التركيب : غَيرُ أىٍّ من الموصولات يقتفى أيا ، أى: يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) نحو : مَا أنا بِالّذِى قائلٌ لكَ سُوءًا ، أى : بالذى هو قائل لك ، ومنه « وهوَ الذِى فى السَّماءِ إلٰه » أى: هو فى السماء إلٰه (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ) الوصل (فالْحَذْفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه ، وأجازه الـكوفيون ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر « تماماً على الّذِى أحْسَنُ » وقراءة مالك بن دينار وابن السماك « مَا بَعُوضَةٌ » بالرفع ، وقوله :

١١٢ ـ لاَتَنْوِ إلاَّ الَّذِى خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ إلاَّ نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونا

وقوله :

١١٣ ـ مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لاَ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْـكَرَمِ

(وَأَبَوْا أَنْ يُخْـتَزَلْ) العائد المذكور ، أى : يقتطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِى) بعد حذفه (لِوَصْـلٍ مُـكْمِلِ) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها ؛ لأنه — والحالة هذه — لا يُدْرَى أهناك محذوف أم لا ؛ لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق فى ذلك بين صلة أىّ وغيرها ؛ فلا يجوز « جاءنى الذى يضرب » ، أو « أبوه قائم » ، أو « عندك » أو « فى الدار » ، على أن المراد « هو يضرب » أو « هو أبوه قائم » أو « هو عندك » أو « هو فى الدار » ، ولا « يعجبنى أيهم يضرب » أو « أبوه قائم » أو « عندك » أو « فى الدار » كذلك ؛ أما إذا كان الباقى غير صالح للوصل : بأن كان مفردا ، أو خاليا عن العائد — نحو : « أيهم أشد » « وهو الذى فى السماء إلٰهٌ » — جاز كما عرفت ؛ للعلم بالمحذوف .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا أخر :

(أحدها) أن لا يكون معطوفا ، نحو « جاء الذى زيد وهو فاضلان »

(ثانيها) أن لا يكون معطوفا عليه ، نحو « جاء الذى هو وزيد قائمان » نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حَذْفَه .

(ثالثها) أن لا يكون بعد لولا ، نحو « جاء الذى لولا هو لأكرمتك » .

الثانى : أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه ؛ فلا يجوز « جاء اللذان قام » ولا « اللذان جُنَّ » .

(وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أى : عند النحاة ، أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلِي * فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ * بِفِعْلٍ) تام (أَوْ وَصْفٍ) هو غير صلة أل ؛ فالفعل (كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ) أى : نرجوه ، و « أَهٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً » أى : بعثه ، و « مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا » أى : عملته . والوصفُ كقوله :

١١٤ ــ مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ   فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

أى : الذى الله مُولِيكَهُ فَضْلٌ ، وخرج عن ذلك نحو «جاء الذى إياه أكرمت » ، و « جاء الذى إنه فاضل » ، و « جاء الذى كأنَهُ زيد » ، و الضار بها زيد هند » فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

١١٥ ــ مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ   وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

وقوله :

١١٦ ــ فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا   يَنْهَى امْرَأً حَازِماً أَنْ يَسْأَمَا

وقوله :

١١٧ ــ أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ   عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِى كَانَ مَالِكُ

أى : كَانَهُ مَالِكٌ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : فى عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالَةِ الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثانى) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة « أل » والذى هو صلتها ، ومذهب الجمهور أن منصوبَ صلة « أل » لا يجوز حذفه ، وعبارة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شَرْطُ جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يجز حذفه ، نحو « جاء الذى ضربته فى داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعلَ بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته

الثانى : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف : أجازه الأخفش والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، واتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هٰذِهِ التى عانَقْتُ مجردة ، أى : عانقتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة — نحو هذه التى مجردةً عانقت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام .

وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : (كَذَاكَ) أى : مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ) عامل (خُفِضَا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ) فِعْلِ (أَمْرٍ مِنْ قَضَا) قال تعالى : « فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » أى : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ــوَيَصْغُرُ فِى عَيْنِى تِلَادِى إِذَا انْثَنَتْ يَمِينِى بِإِدْرَاكِ الَّذِى كُنْتُ طَالِبَا

أى : طَالِبَهُ .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذى وَجْهُهُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وَصْفٍ غيرِ عاملٍ — نحو « جاء الذى أنا ضاربُهُ أمْسِ » — فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه .

و (كَذَا) يجوز حذف العائد (الّذِي جُرّ) وليس عمدة ؛ ولا محصورا (بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ) من الحروف ، مع اتحاد متعلق الحرفين : لفظا ، ومعنى (كَمُرَّ بِالّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ) أى : مررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

١١٩ ـ لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أى : ركنتْ إليه ، وقوله :

١٢٠ ـ لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

أى : بائح به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورَغبت فى الذى رَغِبْتَ عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به ـ تعنى بإحدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق ـ وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه ـ تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف ـ فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ ـ وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ ـ وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أى : عليه ـــ فشاذان .

وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول ، كما فى قوله :

لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ رَكَنَتْ [أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ]

وقد أعطى الناظمُ ما أشَرْتُ إليه من القيود بالتمثيل .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحُمِلَ المجرورُ عليه ؛ لأن كلا منهما فَضْلَةٌ ، واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولاً ؛ فقال الكسائى : حُذِف الجار أولا ثم حذف العائد ، وقال غيره : حُذِفا معا ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين اه .

الثانى : قد يحذف ما علم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاء

والثانى كقوله

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثانى .

﴿ خاتمة ﴾ الموصولُ الحرفى : كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أنَّ وأنْ ، وما ، وكى ، ولو ، والذى ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » ، « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » ، « وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا » .

المعرف بأداة التعريف

(ألْ) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه (أوِ اللاَّمُ فَقَط) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فيهِ : النَّمَطْ) فالهمزة على الأول — عند الأول — همزة قطع أصلية ، وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال ، وعند الثانى زائدة مُعْتَدٌّ بها فى الوضع ، وعلى الثانى همزة وصل زائدة لا مَدْخَل لها فى التعريف ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ،

وهَمْزَةُ الوصل مكسورة و إن فتحت فلِعَارِضٍ كهمزة « ايمُنُ اللهِ » فإنها إنما فُتِحَتْ لئلا يُنْتَقَلَ من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، وللوقف عليهافى التذكر ، و إعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذاك ؛ كقوله :

١٢٤ — يَاخَلِيلَيَّ ارْبعَا وَاسْتَخْبِرَا الْـ مَنْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ حِلاَلِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفّى بعدَكَ الْـ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتأويبُ الشَّمالِ

وكقوله :

١٢٥ — دَعْ ذَا ،وَعَجِّلْ ذَا،وأَلْحِقْنَابذا الْـ بالشحْـــمِ إنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

ودليلُ الثانى شيئان :

الأول : هو أن المعرِّفَ يمتزج بالـكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ، ألا ترى أن العامل يتخطّاه ، ولو أنه على حرفين لما تخطاهُ ؟ وأن قولك « رجل » و « الرجل » فى قافيتين لا يعد إيطاء ، ولو أنه ثُنَائى لقام بنفسه .

الثانى : أن التعريف ضدُّ التنـكير ، وعَلَمَ التنـكير حرف أُحَادِىٌّ ، وهو التنوين فليـكن مقابِلُهُ كذلك.

وفيهما نظر ؛ وذلك لأن العامل يَتَخَطَّى« ها » التنبيه فى قولك : «مررت بهذا » وهو على حرفين ، وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ، و « لا » الجنسية من علامات التنـكير وهى على حرفين ، فهلاَّ حمل المعرفعليها ؟

واعلم أن اسم الجنس الداخـــل عليه أداة التعريف قد يُشَار به إلى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن ، من غير اعتبار لِشىء ممـا صدق عليه من الأفراد ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فالأداة فى هذا لتعريف الجنس ، ومدخولها فى معنى عَلَمِ الجنس .

وقد يشار به إلى حِصَّة مما صدق عليه من الأفراد معينة فى الخارج ، لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحاً أو كناية ، نحو« وَلَيْسَ الذَّكَرُ كالأُنثَى » فالذَّكر تقدم ذكره فى

اللفظ مَكْنِيًّا عنه بما فى قولها « نَذَرْتُ لكَ مافى بَطْنِى مُحَرَّراً » فإن ذلك كان خاصًّا بالذكور ، والأنثى تقدم ذكرها صريحا فى قولها « رَبِّ إنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى » ، أو لحضور معناها فى عِلْمِ المخاطب ، نحو « إِذْ هُمَا فى الْغَارِ » ، أو حِسِّه ، نحو «الْقِرْطاس» لمن فَوَّقَ سَهْمَاً ، فالأداةُ لتعريف العَهْدِ الخارجى ، ومدخولُهَا فى معنى عَلَمِ الشخص .

وقد يشار به إلى حصة غير معيَّنَة فى الخارج ، بل فى الذهن ، نحو قولك « ادْخُلِ السُّوقَ » حيث لا عهد بينك و بين مخاطبك فى الخارج ، ومنه « وَأَخَافُ أَنْ يأْكله الذِّئبُ » والأدادة فيه لتعريف العهد الذهنى ، ومدخولها فى معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة فى قوله :

١٢٦ — وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى * [فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِى]

وقد يُشَار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أنتَ الرَّجُلُ عِلماً وَأَدَباً » فالأداة فى الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفى الثانى لاستغراق خصائصهمبالغةً ، ومدخول الأداة فى ذلك فى معنى نكرة دَخَلَ عليها « كل » .

(وَقَدْ تُزَادُ) أل كما يزاد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعَرَّفاً بغيرها ، وباقياً على تنكيره ، وتُزاد (لازماً) ، وغير لازم ؛ فاللازم فى ألفاظ محفوظة ، وهى الأعلام التى قارنَتْ « أل » وضعها (كاللاَّتِ) والْعُزَّى ، على صَنَمَين ، والسَّمَوْءَل ، والْيَسع ، على رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الآنَ) للزمن الحاضر ، بناء علىأنهمعرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ؛ فإنه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه ، وهو قول الزجَّاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بُنِىَ ، لكنه رده فى شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ ثُمَّ اللاَّتِى) و بقية الموصولات مما فيه « أل » ، بناء على أن الموصول يتعرَّفُ بصلته ،

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه ، نحو « الذى » ، وإلا فبنيَّتِهاَ نحو « مَنْ » و « مَا » إلا « أيًّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا لا تـكون « أل » زائدة .

وغير اللازم على ضربين : اضطرارى ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (وَلِاضْطِرَارٍ) أى : فى الشعر (كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ) فى قوله :

١٢٧ — وَلَقدجَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلاً   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

أراد « بنات أوْبَر » ؛ لأنه علم على ضَرْب من الـكَمْأة ردىء ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، فأل عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و (كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز ، نحو : (وَطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ السَّرِى) فى قوله :

١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا   صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرو

أراد « طِبْتَ نفساً » ؛ لأن التمييز واجبُ التنـكير ، خلافا للـكوفيين.

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ) أى : المنقولة (عَلَيْهِ دَخلا * لِلَمْحِ مَاقد كان) ذلك البعض (عنْهُ نُقِلاَ) مما يقبل أل : من مصدر (كالْفَضْل ، وَ) صفة ، مثل (الْحَارِثِ ، وَ) اسم عين ، مثل (النُّعْمَانِ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأفهم قوله « و بعض الاعلام » أن جميع الأعلام المنقولة ممـا يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ؛ فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن ذلك غيرُ المنقول : كسُعَاد ، وأُدَدَ ، والمنقول عما لا يقبل أل : كيزيد ، و يشكر ، فأما قوله :

رَأَيتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً   [شَدِيداً بِأَعْبَاء الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ]

فضرورة سَهَّلها تقدمُ ذكر الوليد ، ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول « أل » على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل — أى : ينتقل النظر من العلمية

إلى الأصل فيدخل « أل » ـ (فَذِكْرُ) أل (ذَا) حينئذ (وَحَذْفهُ سِيَّانِ) ؛إذ لا فائدة مترتبة على ذكره ، وإن أراد أن دخول « أل » سببٌ للمح الأصل فليسا بسِيَّيْن ؛ لما يترتب على ذكره من الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سِيَّان من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ، قال الخليل : دخلت « أل » فى الْحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشىء بعينه

﴿ تنبيه ﴾ فى تمثيله بالنُّعمَان نظر ؛ لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله ، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتى للمح الأصل ليست لازمة

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً) على بعض مسمياته (بِالْغَلَبَهْ) عليه (مُضَافٌ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزُّبَيْر ، وابن مسعود ؛ فإنه غلب على الْعَبَادِلَةِ حتى صار علما عليهم دون مَنْ عداهم من إخوتهم (أُوْ مَصْحُوبُ أَلْ) العهدية : (كَالْعَقَبَهْ) والمدينة ، والكتاب ، والصَّعِق ، والنجم : لعقبة أيلة ، ومدينة طَيْبَة ، وكتاب سيبويه ، وخُوَيلد ابن نُفَيل ، والثُّرَيَّا (وَحَذْفَ أَلْ ذِى) الأخيرة (إنْ تُنَادِ) مدخولها (أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ) ؛ لأن أصلها المعرِّفة ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلى اللازم أبدا ، كما هى فى نحو الْيَسَع ، كما تقدم ، فتقول « يَا صَعِقُ » و « يا أخطَلُ » ، و «هذه عَقَبَة أيلة» ، و « مدينةُ طَيْبَةَ » ومنه :

١٢٩ — [أَلاَ أَبْلغْ بَنِى خَلَفٍ رَسُولاً] * أحقًّا أنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِى

والأخطل : مَنْ يهجو ويُفْحِش ، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : « أَعْشَى تَغْلِبَ » ، و « نَابِغَةُ ذُبْيَانَ » (وَفِى غَيْرِهِمَا) أى : فى غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَذِفْ) مع « هٰذَا عَيُّوق طَالِعاً » ، و « هٰذَا يَوْمُ أثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ »

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : المضاف فى أعلام الغلبة كابن عباس لا يُنْزَع عن الإضافة بنداء ولا غيره ؛ إذ لا يعرض فى استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثانى : كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراكُ فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى ، ومنهُ قوله :

١٣٠ – عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وقوله :

١٣١ – بِاللهِ يَاظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا ... لَيْلاَىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

﴿خاتمة﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرَّفْتَ الآخِرَ ، وهو المضاف إليه ؛ فيصيرالأول مضافا إلى معرفة ؛ فتقول: « ثَلاَثَةُ الأَثْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدِّرْهَمِ » ، و « أَلْفُ الدِّينَارِ » ؛ ومنه قوله :

١٣٢ – مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ... فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وقوله :

١٣٣ – وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَا ... ثَلاَثُ الأَثَافِى وَالدِّيَارُ الْبَلاَقِعُ

وأجاز الكوفيون « الثَّلاَثَةَ الأَثْوَابِ » تشبيهها بـ « الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ؛ قال الزمخشرى : « وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .

وإذا كان العدد مركَّباً ألحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الِاثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » ولم تُلْحِقه بالثانى ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛ وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ؛ فقالوا « الأَحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَماً » ، و « الِاثْنَتَا الْعَشْرَةَ جَارِيَةً » ؛ لأنهما فى الحقيقة اسمان ، والعطف مُرَاد فيهما ؛ ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم « ثلاثةَ عشَرَ » و « وَأَرْبَعة عَشَرَ » ، وتاء التأنيث لا تقع حشوا ؛ فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز « الأحد العشر الدرهم » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفى ، وقد استعمل ذلك بعض الكتّاب

وإذا كان معطوفا عرَّفْتَ الاسمين معا ، تقول : « الأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَماً » ؛ لأن حرف العطف فَصَلَ بينهما .

واعلم أن فى تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو « خَمْسمائةِ الألفِ » ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو « خَمْسُمائةِ ألفِ الدِّينَار » وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو « خَمْسُمائةِ ألفِ دِينَارِ الرَّجُلِ » وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو « خَمْسُمائةِ ألفِ دِينَار غُلاَمِ الرَّجُل» ، وعلى هذا ، ولو قلت «عِشْرُونَ ألفَ رَجُلٍ» امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ؛ فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التنكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت « خَمْسَةُ آلافِ دِينَارٍ » جاز تعريف المضاف إليه ، نحو « خَمْسَة آلافِ الدِّينَار » ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

الابتـــــداء

المبتدأ : هو الِاسم الْعَارِى عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبَراً عنه، أو وَصْفاً رافعاً لمستغنًى به .

فالاسم يشمل الصريح ، والمُؤَوَّل ، نحو « وَأَنْ تصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » و « تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِىِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ »

والعارى عن العامل اللفظية مُخْرِج لنحو الفاعل واسم كان.

وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، و« هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ »

ومُخبَرًا عنه أو وصفاً إلى آخره مُخرِج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب .

ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعِلَ نحو « أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » ، ونائبَهُ نحو «أمَضْرُوبٌ العَبْدَانِ » وخرج به نحو « أقائم » من قولك : « أقَائِمٌ أبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعَهُ غير مستغنًى به

و « أو » فى التعريف للتنويع ، لا للترديد ، أى : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خَبَرٌ ،

ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ) أى : له (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ) و إلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى : من الجزءين (مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِى) منهما (فَاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (فِى) نحو (أَسَارٍ ذَانِ) الرجُلاَنِ ، ومنه قوله :

١٣٤ — أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا * [إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا]

وقوله :

١٣٤ — أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْداً وَثِقْتُ بِهِ أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ

(وقِسْ) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنًى به .

ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسمَ فاعلٍ ، أو اسمَ مفعولٍ ، أوصفةً مشبهةً ، ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بِهَلْ ، أو كيف أو مَنْ ، أوما ، ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلا .

(وَكَاسْتِفْهَامٍ) فى ذلك (النَّفْىُ) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو مَا ، ولا ، و إنْ ، أو اسماً ، وهو غَيْر ، أو فعلا ، وهو لَيْسَ ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغنى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ و بعد « غير » يجر بالإضافة ، و « غير » هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن النفى بما قوله :

١٣٦ — خَلِيلَىَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِىَ أَنْتُمَا إذا لَمْ تَكُونَا لى عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

ومن النفى بغير قوله :

١٣٧ — غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـــوَ ، وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمِ

وقوله :

١٣٨ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام ، (نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ) ، وهو قليل جداً ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، ولا حجة فى قوله :

١٣٩ – خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، على حَدِّ : « وَالْمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ » ، وقوله :

١٤٠ — * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِى لَمْ يَشِبِ *

(وَالثَّانِ مُبْتَدأً) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خَبَرْ) عنه مقدم (إنْ فى سِوَى الْإِفْرَادِ) ـ وهو التثنية والجمع ـ (طِبْقاً اسْتَقَرْ) أى : استقرَّ الوصفُ مطابقاً للمرفوع بعده ، نحو : « أقائمان الزيدان» ، و «أقائمون الزيْدُونَ » ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر ، إلا على لغة : « أَكلُونى الْبَرَاغِيثُ » ، فإن تطابقا فى الإفراد جاز الأمران ، نحو « أقائم زيد » ، و « ما ذاهبة هند » .

(وَرَفَعُوا) أى : العربُ (مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا) وهو : الاهتمام بالاسم وجَعْلُه مقدَّما ليسند إليه ؛ فهو أمر معنوى (كَذَاكَ رَفْعُ خبرٍ بِالْمُبْتَدَا) وَحْدَه ، قال سيبويه : فأما الذى ُبنى عليه شىء هو هو فإنَّ المبنىَّ عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء . وقيل : رافع الجزءين هو الابتداء ؛ لأنه اُقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى « كأنَّ » لما اقتضى مُشَبَّها ومشبها به كانت عاملة فيهما . وضُعِّفَ بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون إتباع ، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك . وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ ، وهما رافعان للخبر ، وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان ، وهذا الخلاف لَفظِى.

(وَالْخَبرُ الْجُزْء المتمُّ الْفَائِدَهْ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة المقام والتمثيل

بقوله : (كَاللهُ بَرٌّ والْأَيَادِي شَاهِدَهْ) ؛ فلا يَرِدُ الفـاعل ونحوه .

(وَمُفْرَداً يَأْتِى) الخبرُ ، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ، كَبَرٌّ ، وشاهدة (وَيَأْتِى جُمْـلَهْ) وهى فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قامَ »، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ »، أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » .

ويشترط فى الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِى سِيقَتْ) خبراً (لَهْ) ليحصل الرَّبْطُ .

وذلك بأن يكون فيها ضميره: لفظا كما مُثّل، أو نية ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى : مَنَوَانِ منه ، أو خلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنب، وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنبٍ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسُّه مسُّ أرنب ورِيحُهُ ريحُ زَرْنب ، كذا قاله الـكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الهوَى فَإِنَّ الْجَنَّـةَ هى المأوَى » أى : مأواه ، والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المسُّ له أو منه ، وهى المأوى له ، و إلا لزم جواز نحو « زَيْدٌ الأبُ قَائِمٌ » وهو فاسد .

أو كان فيها إشارةٌ إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ » .

أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحـو : « زَيْدٌ جاءَنِى أَبُو عبدِ اللهِ » إذا كان « أبو عبد الله » كنية له .

أو كان فيها عُمُومٌ يشمله ، نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لديكم * [وَلَـكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ]

كذا قالوه، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ ماتَ الناسُ » ، و «خالدٌ لارَجُلَ فى الدار » ، وهو غير جائز ؛ فالأولى أن يُخَرَّجَ المثال على ماقاله أبو الحسن بناء على صحته، وعلى أن « أل » فى فاعل « نِعْم » للعهد لا للجنس .

أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالفاء، نحو « زيد مات عمرو فورثه » وقوله :

١٤٢ ـ وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً   فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَتْ هِنْدٌ وَوَرِثَهَا » . وإما شرطاً مدلولا على جوابه بالخبرِ ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام » .

(وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى * بِهَا) عن الرابط (كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقى : مبتدأ ، وجملة « الله حسبى » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفسُ المبتدأ فى المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام: « أَفْضَلُ ما قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لا إِلٰهَ إلا اللهُ » .

(وَ) الخبر (الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير المبتدأ، خلافا للكوفيين، (وَإِنْ * يُشْتَقَّ) المفرد ، بمعنى يُصَاغ من المصدر ليدل على مُتَّصِفٍ به ، كما صرح به فى شرح التسهيل (فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ) فيه يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ؛ فهى من الجوامد ، وهو اصطلاح .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : فى معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أى : شُجَاع، و « عَمْرو تميمىّ » أى : مُنْتَسِب إلى تميم ، و « بكر ذُو مَالٍ » أى : صاحبُ مالٍ ؛ ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ .

الثانى : يتعين فى الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستتراً أو منفصلا ، ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلا ، فألف « قائمان » وواو « قائمون » من قولك : « الزيدان قائمان » ، و « الزيدون قائمون » ليستا بضميرين كما هما فى « يقومان » و « يَقُومُونَ » ، بَلْ حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب .

(وَأَبْرِزَنْهُ) أى : الضميرَ المذكور (مُطْلَقاً) أى : وإن أُمِنَ اللبس (حَيْثُ

تلاَ) الخبرُ (مَا) أى: مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أى : معنى الخبر (له) أى: لذلك المبتدأ (مُحَصَّلاَ) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو : « زَيْدٌ عَمْرو ضاربُهُ هو » فضاربُهُ : خبر عن عمرو، ومعناه ـ وهو الضاربية ـ لزيد ، وبإبراز الضمير عُلم ذلك ، ولو استتر آذَنَ التركيبُ بعكس المعنى ، ومثال ما أمن فيه اللبس « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هو » و « هِنْدٌ زيدضَارِبَتُهُ هِيَ » فيجب الإبراز أيضاً ؛ لجريان الخبر على غير من هو له ، وقال الكوفيون : لا يجب الإبراز حينئذ ، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب ، واستدلوا لذلك بقوله :

١٤٣ – قَوْمِى ذُرَا المجدِ بَانُوهاوَقَدْعَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : من الصور التى يتلو الخبرُ فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو « زَيْدٌ قائم أبوه » فالهاء فى « أبوه » هو الضمير الذى كان مستكنًّا فى « قائم » ، ولا ضمير فيه حينئذ ؛ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً .

الثانى : قد عرفت أنه لا يجب الإبراز فى « زيد هند ضاربته » ولا « هند زيد ضاربها » ولا « زيد عمرو ضاربه » تريد الإخبار بضاربية عمرو ؛ لجريان الخبر على مَنْ هو له ، بل يتعين الاستتار فى هذا الأخير ؛ لما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربية زيد .

(وأخبرُوا بظَرْف) نحوُ « زيد عندك » (أوْ بحرف جَرّ) مع مجروره ، نحو : « زيد فى الدار » (ناوينَ) متعلّقهما ؛ إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوباً ، وانتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافى أنه حذف معه ، ولا ضمير فى واحد منهما ، وهو مردود بقوله :

١٤٤ – فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بأَرْضٍ سِوَاكُمُ فإنَّ فُؤَادِى عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

والمتعلّقُ المنوىّ إما من قبيل المفرد ، وهو ما فى (مَعْنَى كائِنٍ) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة ، وهو ما فى معنى (اسْتَقَرّ) وثَبَتَ ، والمختار عند الناظم الأول .

قال فى شرح الكافية : وكونه اسمَ فاعل أولى لوجهين :

أحدها : أن تقدير اسم الفاعل لا يُحْوِجُ إلى تقدير آخر ؛ لأنه وافٍ بما يحتاج إليه المحلُّ من تقدير خبر مرفوع ، وتقديرُ الفعلِ يحوج إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكومُ عليه به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل .

الثانى : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقُدِّرَ تعلُّقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل ، وبعد « أمَّا » و « إذا » الفُجَائية يتعين التعلق باسم الفاعل ، نحو « أمّا عندكَ فَزَيْدٌ » ، و « خَرَجْتُ فإذا فى الباب زيد » ؛ لأن أمَّا و إذا الفُجَائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر، و إذا تعين تقديرُ اسمِ الفاعِلِ فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى مالا احتمال فيه ؛ ليجرى الباب على سَنَنٍ واحد .

ثم قال : وهذا الذى دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه .

ولك أن تقول : ما ذكره من الوجهين لا دَلاَلَةَ فيه ؛ لأن ما ذكره فى الأول معارَض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أمَّا وإذا إنما هو لخصوص المحل ، كما أن وجوب كونه فعلا فى نحو «جَاءَ الّذِى فِى الدّارِ» ، و « كُلُّ رَجُلٍ فِى الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ » كذلك ؛ لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى : هل يجوز « إذَا زَيْدًا ضربته » ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جنى : يلزمك إيلاء « إذا » الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ؛ ويقال مثله فى أمَّا ؛ فالمحذور ظهور الفعل بعدها ، لا تقديره بعدها ؛ لأنهم يغتفرون فى المقدَّرات مالا يغتفرون فى الملفوظات ، سلّمنا أنه لايليهما الفعلُ ظاهرا ولا مقدرا ، لكن لا نسلم

أنه وليهما فيما نحن فيه ؛ إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما فى الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا فى الباب زيد حَصَلَ .

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو فى نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل المعمول .

لأنا نقول : هذا المعمول ليس فى مركزه ؛ لكونه خبراً مقدماً .

وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ، ونُسِبَ لسيبويه أيضاً .

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذفُ المتعلّق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو «زَيْدٌ جَالِسٌ عِنْدَكَ» أو «نَائِمٌ فِي الدَّارِ» وَجَبَ ذكره ؛ لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ .

(وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا * عَنْ جُثَّةٍ) فلا يقال : « زَيْدٌ الْيَوْمَ » ؛ لعدم الفائدة (وَإِنْ يُفِدْ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخْبِرَا) كما فى قولهم : « الْهِلاَلُ اللَّيْلَةَ » ، و « وَالرُّطَبُ شَهْرَىْ ربيع » ، و « وَالْيَوْمَ خَمْرٌ ، وَغداً أَمْرٌ » وقوله :

١٤٥ — أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ * [يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ]

أى : طلوعُ الهلالِ ، ووُجودُ الرطب ، وشُرْبُ خمر ، وإحْرَازُ نَعَمٍ ؛ فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو عن مَعْنًى لا جُثَّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم الناظم فى تسهيله — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى ؛ لحدوثها وَقْتاً بعد وقت ، وهذا الذى يقتضيه إطلاقه .

(وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ * مَالَمْ تُفِدْ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ،

ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبَّعُوها : فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ، ومن مُكْثِرٍ مُورِدٍ مالا يصح ، أو مُعَدِّدٍ لأمور متداخِلَةٍ.

والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكروه فى الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمرا :

الأول : أن يكون الخبر مختصاً : ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً ، ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ) و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و«قَصَدَكَ غُلَامُهُ إِنْسَانٌ» قيل : ولا دَخلَ للتقديم فى التسويغ ، وإنما هو لما فى التأخير من توهم الوصف .

فإن فات الإختصاصُ نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » ، و « لإِنْسَانٍ ثَوْبٌ » امتنع ؛ لعدم الفائدة .

الثانى : أن تكون عامة : إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو « مَنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ » ، و « مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، و « مَا عِنْدَكَ ؟ » أو بغيرها ، وهى الواقعة فى سياق استفهام أو نفى ، نحو « أَإِلٰهٌ مَعَ اللهِ ؟ » (وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ ، فَمَا خِلٌّ لَنَا) و « مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظاً ، نحو : « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديراً ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أى : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى : منه ، ومنه قولهم « شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ » أى : شر عظيم ، أو مَعْنًى ، نحو « رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه فى معنى رجل صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْداً » ؛ لأن معناه شيء عظيم حَسَّنَ زيداً .

فإن كان الوصف غير مُخَصِّصٍ لم يجز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِي » ؛ لعدم الفائدة .

الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعاً ، نحو « قَائِمٌ الزَّيْدانِ » إذا جوَّزناه ،

أو نصباً ، نحو « أمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنْ مُنْـكَرٍ صَدَقَةٌ »(وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) ، و « أفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا » ؛ إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جراً ، نحو « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ » ، (وَعَمَلُ * بِرٍّ يَزِينُ) و « مِثْلُكَ لاَ يَبْخَلُ » و « غَيْرُكَ لاَ يَجُودُ » .

الخامس : العطف ، بشرط أن يكون أحـد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، أى: أمْثَلُ من غيرهما ، ونحو « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أذًى » .

السادس : أن يراد بها الحقيقة ، نحو « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنَ امْرَأةٍ » ومنه « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » .

السابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء ، نحو « سَلاَمٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » و «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» ولما يراد بها التعجب ، نحو «عَجَبٌ لِزَيْدٍ» ، وقوله :

١٤٦— عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أعْجَبُ

ولنحو « قائم الزيدان » عنـد من جوّزه ؛ فيكون فيه مُسَوِّغان ، كما فى نحو « وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ » فقد بَانَ أنّ منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه ، وهو الاعتماد .

الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارق العادة،نحو« بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ».

التاسع : أن تقع فى أول الجملة الحالية ؛ سواء ذات الواو وذات الضمير ، كقوله :

١٤٧— سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ

وكقوله :

١٤٨— الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فى الدَّهْرِ وَاحِدَةً ... وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

العاشر : أن تقع بعد « إذا » المفاجأة ، نحو « خرجت فإذا أسد بالباب » وقوله :

١٤٩ — حَسِبْتُكَ فِى الْوغى مِرْدَى حُرُوبٍ   إِذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقَا(١)

بناء على أن « إذا » حرف كما يقول الناظم تبعا للأخفش ، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبعا للزجاج .

الحادى عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :

١٥٠ — لَوْلاَ اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ * [لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ]

الثانى عشر : أن تقع بعد لام الابتداء ، نحو « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .

الثالث عشر : أن تقع جوابا ، نحو « رَجُلٌ » فى جواب « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، التقدير : رجل عندى .

الرابع عشر : أن تقع بعد « كم » الخبرية ، كقوله :

١٥١ — كَمْ عَمَّةٌ لكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٌ   فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى

الخامس عشر : أن تكون مبهمة ، كقوله :

١٥٢ — مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ   بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِى أَرْنَبَا

(وَلْيُقَسْ) على ما قيل (مَا لَمْ يُقَلْ) ؛ والضابطُ حصولُ الفائدة.

(وَالأَصْلُ فى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق فى الإعراب لما هو له ، دالّ على الحقيقة أو على شىء من سَبَبِيِّهِ ؛ ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب التأخير توسّعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرا) فى ذلك ، نحو « تمِيمىٌّ أَنَا » و « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » ، فإن حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه .

إذا تقرر ذلك (فَامْنَعْهُ) أى : تقديمَ الخبر (حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْءَانِ) يعنى المبتدأ والخبر (عُرْفًا وَنُكْرًا) أى : فى التعريف والتنكير (عَادِمَىْ بَيَانٍ) أى : قرينةٍ تبين المراد ، نحو « صديقى زَيْدٌ » ، و « أفضلُ منك أفضَلُ منى » ؛ لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا نحو « رجُلٌ صالح حاضر » أو استويا وَاجِدَىْ بيانٍ — أى : قرينةٍ

(١) وقع فى جميع نسخ الكتاب « بردى حروب » وهو تصحيف ، والمردى فى الأصل حجر يقذف به ، وقالوا « فلان مردى حروب » إذا كان شجاعا يقذف بنفسه فيها .

تبين المراد — نحو « أَبُو يُوسُفَ أبو حنيفَةَ » جاز التقديم ، فتقول : « حاضرٌ رجل صالح » و « أبو حنيفة أبو يوسف » ؛ للعلم بخبَرِية المقدم ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

و (كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستتراً (كَانَ الْخَبَرَا) لإيهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ؛ فلا يقال فى نحو « زيدٌ قام » : قَامَ زَيد ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحسِّ : بأن يكون له فاعل محسوس — من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زيد قام أبوه » — جاز التقديم فتقول : « قَامَا الزَّيدَانِ » ، و « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ لِلأمن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أَكَلُونِى البراغيث ، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحمل على الأكثر راجح ، قاله فى شرح التسهيل .

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلا ؛ لأن الخبر هو المُحَدَّثُ عنه فلا يحسن جعله حديثا ، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، وليعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا) أى : وكذا يمتنع تقديمُ الخبر إذا استعمل منحصرا نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لا نْعَكَسَ المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ .

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا .

قلت : هو كذلك ، إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما ، وأما قوله :

١٥٤ — [فَيَارَبِّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ※ عَلَيْهِمْ] وَهَلْ إِلا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

فشاذٌ .

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزَيْدٌ قائم » كما أشار إليه بقوله : (أَوْ كَانَ) أى : الخبر (مُسْنَداً لِذِى لاَمِ ابْتِدَا) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصَّدْرَ ، وأما قوله :

١٥٥ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلِ العَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ

فشاذ ، أو مؤول ؛ فقيل : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أى : لهو أنت ، وقيل : أصله لخالى أنت ، أخرت اللام للضرورة .

(أَوْ) مسندا لمبتدأ (لاَزِمِ الصَّدْرِ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، و « كم » الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِداً) ، و « مَنْ يقم أحسن إليه » ، و « ما أَحْسَنَ زيدا » و « كَمْ عَبِيدٍ لزيدٍ » ومنه قوله :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو « غُلاَمُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « غُلاَمُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ »

فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء ، نحو « الذِى يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » قاله فى شرح الكافية .

وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحْوُ : « عِنْدِي دِرْهَمٌ » و « لِي وَطَرْ ») و « قَصَدَكَ غُلاَمُهُ رجُلٌ » (مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ) رفعا لإيهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال ؛ إذ لو قلت : درهم عندى ، ووَطَرٌ لى ، ورَجُلٌ قصدك غلامه ؛ احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتاً له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجةُ النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدةً يعتدّ بمثلها آكَدُ من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو « وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ » .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا) أى : من المبتدأ الذى (بِهِ) أى : بالخبر (عَنْهُ) أى : عن ذلك المبتدأ (مُبِيناً يُخْبَرُ) . والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » وقوله :

١٥٦ـ أَهَابُكِ إِجْلَالاً ، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ، وَلٰكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فلا يجوز « مثلها زبدا على التمرة » ولا « حَبِيبُهَا ملء عَيْنٍ » ؛ لما فيه من عَوْدِ الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على مُلاَبسه .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا) بأن يكون اسْمَ استفهام ، أو مضافا إليه (كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا) و « صَبِيحَةَ أىِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (الْمَحْصُورِ) فيه بإلاَّ أو بإنَّمَا (قَدِّمْ أَبَدَا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا) ، و « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سَلَفَ .

﴿ تنبيه ﴾ كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ «أنَّ» وصلتها ، نحو « عندى أَنَّكَ فاضِلٌ » ؛ إذ لوقدم المبتدأ لا لتبست أنَّ المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لَعَلَّ ؛ ولهذا يجوز ذلك بعد « أَمَّا » كقوله :

١٥٧ ـ عِنْدِى اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

لأن « إن » المكسورة و « لَعَلَّ » لا يدخلان هنا . اﻫ

(وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزءين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك : (مَنْ عِنْدَ كُمَا ؟) والتقدير : زَيْدٌ عِنْدَنَا ،

وإن شئت صَرَّحْتَ به . ولو كان المجاب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضا بعده . قال فى شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير « عندى رجل » إلا على ضعف .

(وَفِى جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ دَنِفْ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) المبتدأ (اسْتُغْنِيَ عَنْهُ) لفظا (إِذْ) قد (عُرِفْ) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به .

وقد يحذف الجزءان معا إذا حَلاَّ محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللاَّئِى لَمْ يَحِضْنَ » أى : فعدَّتهن ثلاثة أشهر ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التى قبلها — وهى « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ » — عليها .

واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيلُهُ الجوازُ كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوبُ ، وهذا شروع فى بيانه (وَبَعْدَ لَوْلاَ) الامتناعية (غَالِباً) أى : فى غالب أحوالها ، وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَذْفُ الْخَبَرْ * حَتْمٌ) نحو « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف « مَوْجُودٌ » وجوباً ؛ للعلم به وسد جوابها مَسَدَّه ، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره ، نحو « لَوْلاَ زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » ، وإن دلَّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو « لَوْلاَ أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول المعرى :

١٥٨ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرمانى ، وابن الشجرى ، والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقا ، بناء على أنه لا يكون

إلا كونا مطلقا ، و إذا أريد الـكون المقيد جعل مبتدأ ؛ فتقول : لولا مُسَالمة زيد إيانا ما سلم ، أى : موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ، ولحنوا المعرى .

(وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا) الحكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا (اسْتَقَرّْ) نحو « لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ » ، و « أَيْمُنُ اللهِ لَأَقُومَنَّ » أى : لعمرك قَسَمِى ، وأيمن الله يمينى ، فحذف الخبر وجوبا ؛ للعلم به وسد جواب القسم مَسَدَّه .

فإن كان المبتدأ غير نص فى اليمين جاز إثباتُ الخبرِ وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللهِ لأفعلن » ، و « عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ لأفعلن » .

﴿ تنبيه ﴾ اقتصر فى شرح الـكافية على المثال الأول ، وزاد ولَدُهُ المثال الثانى ، وتبعه عليه فى التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ؛ لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : قَسَمِى أَيْمُنُ الله ، بخلاف المثال الأول ؛ لمـكان لام الابتداء .

(وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ) وهى الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قولك : (كُلُّ صَانِـعٍ وَمَا صَنَعْ) و « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه » تقديره مقرونان ، إلا أنه لا يذكر ؛ للعلم به وسَدِّ العطف مَسَدَّهُ .

فإن لم تـكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو « زيد وعمرو مجتمعان » لم يجب الحذفُ ، قال الشاعر :

١٥٩ ـ تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى وَكُلُّ امْرِئٍ وَالمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الـكوفيون والأخفشُ أن نحو « كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » مستغنٍ عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، فـكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها .

(وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لاتصلح خبرا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مَصْدَراً عاملا فى اسم ، مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور أو إلى مُؤَول به ؛ فالأول (كَضَرْبِىَ الْعَبْدَ مُسِيئاً ، وَ) الثانى مثل (أَتَمّ تَبْيِينِىَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ) إذا جعل «مَنُوطاً» جاريا على الحق لاعلى المبتدأ ، والثالث نحو «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأمير قائما» ، والتقدير : إذ كان ، أو إذا كان مسيئا ومَنُوطا وقائما ؛ فمسيئا ومنوطا وقائما : نصب على الحال من الضمير فى «كان» ، وحذفت جملة «كان» التى هى الخبر للعلم بها وسَدّ الحال مَسَدَّها ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ ؛ إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة .

فإن قلت : جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن «كان» تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟

فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم نَرَ العربَ استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكمنا بأنها أحوال ؛ إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثانى : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ» وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرُ اقْتِرَابِى مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضاً ... وَشَرُّ بُعْدِىَ عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار «كان» لتكون عاملة فى الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

فالجواب أنه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت مِن صلته ؛ فلا تسدُّ

مسدّ خبره ؛ فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر فى الحال ، فيكون التقدير ضربى العبد مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفى .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصـدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ، والتقدير : ضربى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره فى التسهيل .

وقد منع الْفَرَّاء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

١٦١ — وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الْفَتَى أَبَاكَا   يُعْطِى الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَا

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رَفْعُهُ خبراً ؛ فلا يجوز « ضَرْبِى زَيْدًا شديداً » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حكمك لك مُثْبَتاً ، كما شذ « زَيْدٌ قَائِماً » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِساً » فيما حكاه الأخفش ، أى : ثبت قائما وجالسا .

ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدَّها فى غير هـذا الـكتاب أربعة

الأول : ما أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ فى معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم

الثانى : ما أُخْبِرَ عنـه بمخصوص « نِعْمَ » و « بِئْسَ » المؤخر ، نحو « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدما نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير .

وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الـكتاب .

الثالث : ما حكاه الفارسىُّ من قولهم « فى ذمتى لأفعلنَّ » التقدير : فى ذمتى عهد أو ميثاق .

الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع ، جىء به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمْعٌ وطَاعَةٌ » أى : أمرى سمع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢ — وَقَالَتْ: حَنَان، مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا؟ أذو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَىِّ عَارِفُ ؟

أى : أمرى حنان : أى رحمة ، وقول الراجز:

١٦٣ — شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر

ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سَرَاة شُعَرَا) ونحو «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذو الْعَرْشِ الْمَجِيد فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » ، وقوله :

١٦٤ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقوله :

١٦٥ — يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثانى : تعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطُه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، نحو « هذا حُلْوٌ حامضٌ » أى : مُزٌّ ، و « هذا أعْسَرُ يَسَرٌ » أى : أَضْبَطُ ، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافا لأبى على .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية ، وزاد ولده فى شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطفُ ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدُّد ماهو له : إما حقيقة ، نحو « بنوك كاتب وصائغ وفقيه » ، وقوله :

١٦٦ — يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

وإما حكما كقوله تعالى : « اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلَادِ » .

واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلو حامض » فى معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

يَدَاكَ يَدٌ خَـيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لأعْدَائِهَا غَائِظَهْ

فى قوة مبتدأين لـكل منهما خبر ، وأن نحو « أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ » الثانى تابع لا خَبَر .

قلت : وفى هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله فى الأول فليس بشىء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعدِّداً فى اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطا بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فـكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثانى فهو أن كون « يَدَاكَ » ونحوه فى قوة مبتدأين لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدا أو متعدِّداً إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لا خفاء فيه .

وأما قوله فى الثالث « إن الثانى يكون تابعا لا خبرا » فإنَّا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه و بين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ حَقُّ خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدَآتِ يشبه أدَوَاتِ الشرط فيقترن خبره بالفاء : إما وجوبا ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ »

وأما قوله :

أَمَّا الْقِتَالُ لا قِتَالَ لديكُمُ [وَلَـكِنَّ سَيْراً فى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ]

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعلٍ لا حَرْفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذى يأتينى — أو فى الدار — فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، و «رَجُلٌ يسألنى — أو فى المسجد — فَلَهُ بِرٌّ » ، و « كلُّ الَّذِى تَفْعَلُ فلَكَ أو عليك » ، و « كل رجل يَتَّقِي اللهَ فَسَعِيدٌ » ، و « السَّعْيُ الَّذِي تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ » .

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتفاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذى اقترن خبره بالفاء أَزَالَ الفاء ، إن لم يكن « إنَّ » أو «أنَّ » أو « لكنَّ» بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إنَّ » ، و « أنَّ » و لكنَّ » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك فى « إنَّ » و « أنَّ » سيبويه ، وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » . « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا » . « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ » . « قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ » ومثل ذلك مع « لكن » قول الشاعر :

١٦٧ — بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ ، وَقَدْ يُظَنُّ أَنِّيَ فى مَكْرِى بِهِمْ فَزِعُ
كلا، وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ

وقول الآخر :

١٦٨ — فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد « إنّ » ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو « زَيْد فقَائِم » فإذا دخلت « إنّ » على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء فى الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر « زيد » وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد والله أعلم .

كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كانَ الْمُبْتَدَا) إذا دَخَلَتْ عليه ، ويسمى (اُسْمًا) لها ، وقال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه الأول (وَالْخَبَرْ * تَنصِبُهُ) باتفاق ، ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ) فعمر : اسم كان ، وسيدا : خبرها .

و (كَكَانَ) فى ذلك (ظَلَّ) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ، و (بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلا ، و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به فى الضُّحَى ، و (أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به فى الصباح ، و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به فى المساء (وَصَارَ) ومعناها التحوُّل من صفة إلى صفة ، و (لَيْسَ) ومعناها النفى ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال ، وعند التقييد بزمن بِحَسبه ، و (زَالَ) ماضى يَزَالُ ، و (بَرِحَا) و (فتِىء ، وَانْفَكّ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر الْمُخْبَرَ عنه على ما يقتضيه الحال، نحو «مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكا» و « مَا بَرِحَ عَمْرو أزْرَقَ الْعَيْنَيْن » .

وكل هذه الأفعال ــ ماعدا الأربعة الأخيرة ــ تعمل بلا شرط ، (وَهٰذِى الأرْبَعَهْ) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفْيٍ) والمراد به النهى والدعاء (أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ) سواء كان النفى لفظا ، نحو « مَازَالَ زَيْد قَائِماً » «وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ » و « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وقوله :

١٦٩ ــ لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازٍ   كُلُّ ذِى عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

أو تقديرا ، نحو : « تَاللهِ تَفتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ » ، وقوله :

١٧٠ — فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

ولا يحذف النافى معها قياسا ، إلا فى القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

١٧١ — وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيـــدَا

أى : لا أبرح ؛ ومثال النهى قوله :

١٧٢ — صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِـــينُ

ومثال الدعاء قوله :

أَلاَ يَا اُسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

(وَمِثْلُ كَانَ) فى العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمًا) أى : مدة دوامك مصيبا .

﴿ تنبيه ﴾ مثلُ صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعـال ، وذلك عشرة ، وهى : آضَ ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وارتَدَّ ، وتحول ، وغدا ، وراح ، كقوله :

١٧٣ — وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْداً عَنَطْنطاً

إِذَا قَامَ سَـاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ

وفى الحديث « لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً » وقوله :

١٧٤ — وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا

وفى الحديث « فَاسْتَحَالَتْ غَرْباً » ومن كلام العرب : أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وقال بعضهم :

١٧٥ — وَمَا المَرْءُ إِلاَّ كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَاداً بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً » وقال امرؤ القيس :

١٧٦ — وَبُدِّلْتُ قُرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وفي الحديث « لَرُزِقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً » وحكى سيبويه عن بعضهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ماصارت ؛ فالنصب على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفي « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل التأنيث على « ما » لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتَكَ : خبر ، والتقدير أيةُ حاجةٍ صارت حاجتَكَ ، وعلى الرفع « حاجتُكَ » اسم جاءت ، و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِّحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً » وقوله :

١٧٧ — بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا
قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨ — ثُمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفْـ ـفَ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

وقوله :

١٧٩ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وقوله :

١٨٠ — أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه .

(وَغَيْرُ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلُهُ)

أى : مثل الماضى (قد عملا) العمل المذكور (إن كان غيرُ الماض منهُ استعملا) يعنى أنّ ما تصرّف من هذه الأفعال يعمل غيرُ الماضى منه عمل الماضى، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ، وهو «ليس» باتفاق ، و « دام » على الصحيح ؛ وقسم يتصرف تصرفا ناقصا ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقيها ؛ فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا » والأمر نحو « قُلْ كُونوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً » والمصدر كقوله :

١٨١ — بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢ — وَمَا كلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كائِناً أخَاكَ ، إذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

وقوله :

١٨٣ — قَضَى اللهُ يا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلا أُحِبُّكِ حَتّى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ

(وَفِي جَمِيعِهَا) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « ما دام » (تَوَسُّطَ الْخَبَرْ) بينها و بين الاسم (أَجِزْ) إجماعا ، نحو « وكانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ » وقراءة حمزة وحفص « لَيْسَ الْبِرَّ أن تُوَلُّوا » بنصب البر ، وقوله :

١٨٤ — سَلِي ، إنْ جَهِلْتِ ، النّاسَ عَنّا وَعَنْهُمُ
فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

وقوله:

١٨٥ — لاَطِيبَ لِلْعَيْشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : منع ابن مُعْطٍ توسُّطَ خبر « ما دام » وَهُوَ وَهَمٌ ؛ إذ لم يقل به غيرُه ، ونقل صاحب الإرشاد خلافا فى جواز توسط خبر « ليس » ، والصوابُ ما ذكرته .

الثانى : محل جواز توسط الخبر مالم يعرض مايوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعـود على شىء فى الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامَ هِنْدٍ بَعْلُهَا » ، و « لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كانَ صَاحِبِي عَدُوِّى » واقتران الخبر بإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً » وأن يكون فى الخبر ضمير يعود على شىء فى الاسم ، نحو « كان غُلَامُ هند مُبْغِضَهَا » ؛ لما عرفت أيضاً

(وَكُلٌّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبْقَهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظَرْ) أى مَنَعَ ، سَبْق : مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » فى موضع النصب بالمفعولية ؛ والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا تحته صورتان ؛ الأولى : أن يتقدم على «ما» ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى : أن يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر عن « ما » ، وفى دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معلل بعلتين : إحداهما عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق ؛ بدليل اختلافهم فى ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن « ما » موصول حرفى ولا يفصل بينه و بين صلته ، وهذا أيضاً مختلف فيه . وقد أجاز كثير الفصلَ بين الموصول الحرفى وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدرية ، لـكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر «ما» المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَاتَالِيَهْ) أى : متبوعة لا تابعة ؛ لأن لها الصدر ، ولافرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال ، أولا كـكان ؛ فلا تقول « قَائِماً مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَاعِداً مَا زَالَ عَمْرٌو » ، قال فى شرح الـكافية : وكلاهما جائز عند الـكوفيين ؛ لأن « ما » عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين فى « ما كان » ونحوه ، وخالفهم فى « ما زال » ونحوه ؛ لأن نفيها إيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان النفى بغير « ما » يجوز التقديم ، نحو « قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « قَاعِداً لَمْ يَكُنْ عَمْرٌو » قال فى شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ – وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَاإِنْ رَأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

أراد : لا يزال يَزِيدُ على السن خَيْراً ؛ فقدم معمول الخبر — وهو « خَيْراً » — على الخبر — وهو « يَزِيدُ » — مع النفى بلا ، وتقديمُ المعمول يؤذِنُ بجواز تقديم العامل غالبا ، لكنه حكى فى التسهيل الخلافَ عن الفراء ، قلت : ومن شواهده الصريحة قوله :

١٨٧ – مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا   بِمِثْلِ أَو أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

الثانى : أفهم أيضا جَوَازَ توسُّط الخبر بين « ما » والمنفى بها ، نحو « مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ » و « مَا قَاعِداً زَالَ عَمْرٌو » ومنعه بعضهم ، والصحيح الجواز .

الثالث : قوله « كذاك » يوهم أن هـذا المنع مجمع عليه ؛ لأنه شبهه بالمجمع عليه ، وإنما أراد التشبيه فى أصل المنع دون وَصْفه ؛ لما عرفت من الخلاف

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِى) منعُ : مصدر رفع بالابتداء ، مضاف إلى مفعوله — وهو سبق — والفاعل محذوف ، وسبق : مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر ، وليس : فى محل نصب بالمفعولية ، واصطُفِى : جملة فى موضع رفع خبر المبتدإ . والتقدير : مَنْعُ مَنْ مَنَعَ أن يسبق الخبرُ ليس اصطفى ، أى : اختير

وهو رأى الكوفيين ، والمبرد ، والسيرافى ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجانى ، وأبى على فى الحلبيات ، وأكثر المتأخرين ؛ لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية .

وحجة مَنْ أجاز قولُه تعالى : « أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ » ؛ لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ، وأيضاً فإنَّ « عسى » لا يتقدم خبرها إجماعا ؛ لعدم تصرفها مع

عدم الاختلاف فى فعليتها ؛ فَلَيْسَ أولى بذلك ؛ لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليّتها .

﴿ تنبيه ﴾ خبر فى كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس ، كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات ، وذلك ممنوع

(وَذُو تَمَامٍ) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها (مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى) أى : يستغنى بمرفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصلُ فى الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أى : ما سوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) ؛ لافتقاره إلى المنصوب(وَالنَّقْصُ فِى فَتِئَ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِماً قُفِى) ، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً بحال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاما ، نحو « مَا شَاءَ اللهُ كَانَ » أى : حَدَثَ « وَإِنْ كَانَ ذو عُسْرَةٍ » أى : حضر ؛ وتأتى كان بمعنى كَفَلَ ، وبمعنى غَزَلَ ، يقال : كان فُلَانٌ الصبىَّ ، إذا كفله ، وكَانَ الصُّوفَ ، إذا غزله ؛ ونحو « فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى : حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح« خالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالأَرْضُ» أى : ما بقيت ، وكقوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِى الْعَائِرِ الأَرْمَدِ

وقالوا : بَاتَ بِالْقَوْمِ ، أى : نزل بهم ليلا ، ونحو « ظَلَّ الْيَوْمُ » ، أى : دام ظله ، « وأَضْحَيْنَا » : أى دخلنا فى الضُّحَى ، ومنه قوله :

١٨٩ —[وَمِنْ فَعَلَاتِى أَنَّنِى حَسَنُ الْقِرَى] إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

أى : بقى جليدها حتى أضحى ، أى : دخل فى الضحى ، ويقال « صَارَ فُلَانٌ الشَّىْءَ » بمعنى ضمّه إليه ، و « صرت إلى زيد » تحوّلْتُ إليه . وقالوا « بَرِحَ الخفاء » و « انفَكَّ الشىء » بمعنى انفصل ، وبمعنى خلص

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما قيَّدْتُ زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يَزِيل ؛ فإنه

فعل تام متعد معناه مَازَ ، يقولون : زِلْ ضَأْنَكَ عن معزك ، أى : مِزْ بَعْضها من بعض ، ومصدره الزَّيْلُ ،ومن ماضى يَزُول ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ » ومصدره الزَّوَال

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قائما » جاز أن تكون كان ناقصة ؛ فقائما خبرها ، وأن تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، و إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أخاك » وجب أن تكون ناقصة ؛ لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ) أى : كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرْ) مطلقا عند جمهور البصريين ، سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كانَ طَعَامَكَ آكِلاً زيدٌ ، خلافا لابن السراج والفارسى وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكلا ، وأجازه الكوفيون مطلقا ، تمسكا بقوله :

١٩٠ــ قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

وخُرِّج على زيادة كان ، أو إضمار اسم مرادٍ به الشأنُ ، أو راجع إلى « ما » ، وعليهن فعطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين فى قوله :

١٩١ — بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَــةً
فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

وقوله :

١٩٢ – لَئِنْ كانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا
لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَــا التَّحَلُّمُ

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلى معمولُ الخبر العاملَ ، فقدم المفعول — وهو العامل — وأخر الفاعل — وهو معمول الخبر — لمراعاة النظم ، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إلاَّ إِذَا ظَرْفًا أَتَى) أى : معمولُ الخبر (أَوْ حَرْفَ جَرْ) مع مجروره ؛ فإنه حينئذ يلِي العامل اتفاقا ، نحو « كانَ عِنْدَكَ — أو فى

الدَّارِ ــ زَيْدٌ جَالِسًا ، أو جَالِسًا زَيْدٌ » ؛ للتوسع فى الظرف والمجرور

(وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً انْوِ) فى العامل (إنْ وَقَعْ) شىء من كلامهم (مُوهِمُ) جواز (مَا اسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ امْتَنَعْ) ، كما تقدم بيانه فى قوله * قنافذ هَدَّاجُونَ ... البيتَ * وقوله:

١٩٣ ــ فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ

فى رواية «تلقى» بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر ، وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن فى « كان » قوله :

١٩٤ ــ إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ
وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ

(وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ) أى : بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين «مَا» وفعل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) و «ما كان أَحْسَنَ زَيْدًا» ، وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله :

١٩٥ ــ فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ ــ فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

ورُدَّ ذلك عليه ؛ لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغاء ظَنَّ عند توسطها أو تأخرها إسنادُهَا إلى الفاعل .

وبين العاطف والمعطوف عليه ، كقوله :

١٩٧ ــ فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

وبين « نِعْمَ » وفاعلها ، كقوله :

١٩٨ – وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا ... وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ

ومن زيادتها بين جُزْءى الجملة قولُ بعض العرب : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِّ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ » .

نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :

١٩٩ – سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

﴿تنبيهات﴾ الأول : أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ما ندر من قول أم عقيل :

٢٠٠ – أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

الثانى : أفهم قوله «فى حشو » أنها لا تزاد فى غيره ، وهو كذلك ، خلافاً للفراء فى إجازته زيادتها آخراً .

الثالث : أفهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم: « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا »، روى ذلك الكوفيون .
وأجاز أبو على زيادة « أصبح ، وأمسى » فى قوله :

٢٠١ – عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهِمَا ... أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ

وقوله :

٢٠٢ – أَعَاذِلَ قُولِي مَا هَوِيتِ فَأَوِّبِي ... كَثِيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى .

(وَيَحْذِفُونَهَا) أى كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر (وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ) على حاله (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيراً ذَا) الحكم (اشْتَهَرْ) من ذلك « الْمَرْءُ مَجْزِيٌّ بِعَمَلِهِ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ » .

وقوله :

٢٠٣ – قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقاً وَإِنْ كَذِباً ... [فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا]

وقوله :

٢٠٤ — حَدِبَتْ عَلَيّ بُطُونُ ضَنَّةَ كلُّهَا　　إنْ ظَالِماً فِيهِمْ وإنْ مَظْلوماَ

وفي الحديث : « الْتَمِسْ وَلَوْ خاتماً مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ — لَا يأمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً　　جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك مع « إن » « الْمَرْءُ مجزيٌّ بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شر فشر » برفعهما ، أي : إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر ، وفي هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيراً فهو يُجْزَى خيراً ، والرابع : عكس الأول ، أي : رفع الأول ونصب الثاني ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « أَلاَ طَعَامٌ وَلَوْ تَمْرٌ » ، جوَّزَ فيه سيبويه رفع « تمر » على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثاني : قلّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ —　　مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلَى إتْلاَئِهَا

قدره سيبويه : مِنْ لَدُ أَنْ كانَتْ شَوْلاً .

(وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِيضُ « مَا » عَنْها) أي : عن « كان » (ارْتُكِبْ) فتحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فأَنْ : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرّا : خبرها ، والأصل : لِأَنْ كنتَ بَرًّا ، فحذفت لام التعليل ؛ لأن حذفها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عُوِّض عنها « ما » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :

٢٠٧ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ　　فإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

﴿ تنبيه ﴾ حذفت « كان » مع معموليها بعد « إنْ » في قولهم : « افعَلْ هذا

إمّا لاَ » أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فما : عوض عن « كانَ » ، ولا : نافيـة للخبر ، ومنه قوله :

٢٠٨ — أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَوَانّ مالاَ لَوْ أَنّ نوقاً لكِ أو جِمَالاَ

* أَوْ ثَلةً مِنْ غَـنَمٍ إمّالاَ *

التقدير : إن كـنْتِ لا تجدين غيرها .

(وَمِنْ مُضَارِعِ لِـكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِم) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحْذَفُ نُونٌ) هى لام الفعل تخفيفاً (وَهْوَ حَذْفٌ) جائز (مَا الْتُزِمْ) نحو « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ » فى القراءتين ، بخلاف نحو « مَنْ تَـكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدّارِ » ، « وَتَـكُونَ لـكُمَا الْـكِبْرِيَاءُ » ، « وَتَـكُونوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْماً صالحينَ » ، إنْ يكنهُ فلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، « لمْ يكنِ اللهُ ليَغْفِرَ لهُمْ » وخالف فى هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ — فَإِنْ لمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامةً فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وحمل على الضرورة ، قال الناظم: و بقوله أقول : إذ لا ضرورة، لإمكان أن يقال: فإنْ تَـكُنِ المرآة أخفت وسامة ، وقد قرىء شاذاً « لمْ يَكُ الذِينَ كَفرُوا »

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخل على غير « زَالَ » وأَخواتها من أَفعال هذا الباب نافٍ فالمنفى هو الخبر ، نحو « ما كان زيد عالما » ، فإن قصـد الإيجاب قرن الخبر بإلا ، نحو : « مَا كانَ زَيْدٌ إلاّ عَالِما » ، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفى نحو « يَعِيجُ » لم يجز أن يقترن بإلا ؛ فلا يقال فى « مَا كانَ زَيْدٌ يَعِيجُ بالدّواء » : « ما كان زيد إلا يعيج » ، ومعنى يَعِيج : ينتفع ، وحكم « لَيْسَ » حكم « ما كانَ » فى كل ما ذكر .

وأما « ما زَالَ » وأخواتها فنفيها إيجاب ؛ فلا يقترن خبرها بإلا ، كما لا يقترن بهـا

خبر « كان » الخالية من نفى ؛ لتساويهما فى اقتضـاء ثبوت الخبر ، وما أَوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

٢١٠ – حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بلداً قَفْرَا

أى : ما تنفصل عن الإتعاب إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلداً قفراً ، فتنفكّ هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها « عَلَى الْخَسْفِ » ، ومناخة: منصوب على الحال ، أى : لا تنفك على الخسف إلا فى حال إناختها ، والله أعلم .

فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها إياها فى المعنى ، وإنما أفردت عن باب « كان » لأنها حروف وتلك أفعال .

(إعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ ما) النافية ، نحو « مَا هذَا بَشَراً » و « ماهُنَّ أُمَّهَاتِهِم » وهذه لغة الحجازيين ، وأهملها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصـاصها بالأسماء ، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : (دُونَ إنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ) أى : عُلم ؛ فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها ، نحو : ماإنْ زَيْدٌ قائم ، فما : حرف نفى مهمل ، وإنْ : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقائم : خبره ، ومنه قوله :

٢١١ – بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلـكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَباً » بالنصب فمخرّجة على أن « إنْ » نافية مؤكدة لما ، لا زائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفى بإلاّ ، نحو : « وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ » فأما قوله :

٢١٢ – وَمَا الدَّهْرُ إلاّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَـاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا

فشاذ، أو مؤول؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، نحو «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ» ومنه قوله :

٢١٣– وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَـكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ

وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ

فشاذ ، وقيل : غلط سببه أنه تميمى وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يَدْرِ أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر ، وقيل : مؤوّل .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قال فى التسهيل : « وقد تعمل متوسِّطاً خبرها ، وموجباً بإلا وفاقًا لسيبويه فى الأول ، وليونس فى الثانى » .

الثانى : اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ، ولو كان ظرفًا أو مجروراً،قال فى شرح الـكافية : « من النحويين مَنْ يرى عمل مَا إذا تقدم خبرها وكان ظرفًا أو مجروراً ، وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور » .

(وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفٍ) مدخولَىْ «مَا» مع بقاء العمل (كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) و « ما عِنْدَكَ زَيْدٌ قائمًا » (أَجَازَ الْعُلَمَا) سَبْق : مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجروراً كما مثل ،ومنه قوله :

٢١٤ – بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِى مُوَالِيَا

فإن كان غير ظرف أومجرور بطل العمل،نحو « مَاطَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ »ومنه قوله:

٢١٥–وَقَالُوا: تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

وأجاز ابن كَيْسَانَ بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَـكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ) خبرِ (مَنْصُوبٍ بِمَا) الحجازية (الْزَمْ حَيْثُ حَلّ) رفع : مصدر نصب بالمفعولية لا لزم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل

محذوف ، والتقدير : الزم رفعك معطوفاً بلـكن أو ببل إلى آخره ، و إنما وجب الرفع لـكونه خبر مبتدإ مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفاً عَلَى خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهى لا تعمل فى الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ » و « مَا عَمْرٌو شُجَاعاً لٰكِنْ كَرِيمٌ » أى : بل هو قاعد ، ولـكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِماً وَلاَ قَاعِداً ، وَلاَ قَاعِدٌ » ، والأرجح النصب .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولـكن معطوفاً مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف و إنما هو خبر مبتدإ مقدر ، و بل ولـكن حرفا ابتداء .

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا) الزائدة (الْخَبَرْ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لاَ) النافية (وَنَفْيِ كَانَ) و بقية النواسخ (قَدْ يُجَرّ) قليلا ، من ذلك قوله :

٢١٦ ــ فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وقوله :

٢١٧ ــ وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

٢١٨ ــ دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ

ور بما أجروا الاستفهام مجرى النفى لشبهه إياه ، كقوله :

٢١٩ ــ يَقُولُ إِذَا اُقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ :
أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

وندر فى غير ذلك ؛ كخبر إنَّ ولـكنَّ وليت ، فى قوله :

٢٢٠ ــ فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ

وقوله :

٢٢١ ـ وَلٰكِنَّ أجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ

وقوله :

* ألاَ لَيْتَ ذَا العَيْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ *

على إحدى الروايتين ؛ وإنما دخلت فى خبر « أنَّ » فى قوله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ » لأنه فى معنى أو ليس الله بقادر .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لا فرق فى دخول الباء فى خبر « ما » بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقُه ، وصرح به فى غير هذا الكتاب ، وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشرى ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود فى أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك .

الثانى : اقتضى إطلاقُه أيضاً أنه لا فرق فى ذلك بين العاملة والتى بطل عملها بدخول إنْ ، وقد صرح بذلك فى غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ ـ لَعَمْرُكَ مَا إنْ أبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

الثالث : اقتضى إطلاقُه أيضاً أنه لا فرق فى « لا » بين العاملة عملَ « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إنَّ » نحو قولهم : « لاَ خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النارُ » أى : لا خير خير .

(فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ) النافية ؛ بشرط بقاء النفى والترتيب على ما مر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز، دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ ـ تعزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : ذكر ابن الشَّجَرِىّ أنها أعملت فى معرفة ، وأنشد للنابغة الجَعْدِىّ :

٢٢٤ - وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنا بَاغِياً   سِوَاهَا ، وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وتردّد رأى الناظم فى هذا البيت ؛ فأجاز فى شرح التسهيل القياسَ عليه ، وتأوّله فى شرح الكافية فقال : « يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة ، منها قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً » أى حكمك لك مسمطاً ، أى : مُثْبَتاً ، فجعل مُسَمَّطاً وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى » هذا لفظه .

الثانى : اقتضى كلامه مُسَاواة « لا » لليس فى كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه الفراء ومَنْ وافقه ، وقد نبه عليه فى غير هذا الكتاب .

الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفا ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا   فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

أى لا بَرَاحُ لى ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم .

(وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا العَمَلاَ) المذكور ؛ أما « لاَتَ » فأثبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش .

وأما « إِنْ » فأجاز إعمالهَا الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع نثراً ونظماً ؛ فمن النثر قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالْعَافِيَةِ » ، وجعل

منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير « إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ » على أن « إنْ » نافية رفعت « الَّذِينَ » ونصبت « عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ » خبراً ونعتا ؛ والمعنى : ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم فى الاتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ — إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

وقوله :

٢٢٧ — إِنِ الْمَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَٰكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

وقد عرفتَ أنه لا يُشْتَرط فى معمولَيْهَا أن يكونا نكرتين .

(وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى) اسم (حِينٍ) أى : زمان (عَمَلْ) بل لا تعمل إلا فى أسماء الأحيان نحو حين ، وساعة ، وأوان ، قال تعالى : « وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ » وقال الشاعر :

٢٢٨ — نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ [وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ]

وقال الآخر :

٢٢٩ — طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

أى : وليس الأوان أوانَ صلح ، فَحُذِفَ المضاف إليه « أوان » منوىّ الثبوت ؛ وبُنِيَ كما فعل بقبلُ وبعدُ ، إلا أنَّ أواناً لشبهه بِنَزَالِ وزنا بنى على الكسر ونوّن اضطراراً ، وأما قوله :

٢٣٠ — لَهْفِى عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِى جِوَارَكَ حِينَ لاَتَ مُجِيرُ

فارتفاع « مُجِيرُ » على الابتداء ، أو الفاعلية ، أى : لات يَحْصُل مجير ، أولات له مجير ، و « لات » مهملة لعدم دخولها على الزمان .

﴿ تنبيه ﴾ للنحويين فى « لاَتَ » الواقع بعدها « هَنَّا » كقوله :

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ [وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ]

مذهبان (أحدهما) : أن « لاتَ » مُهْمَلة لا اسم لها ولا خبر ، و « هَنَّا » فى موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و « حَنَّتْ » مع « أن » مقدَّرةً قبلها فى موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : حَنَّتْ نَوَار ولات هُنَالِكَ حَنِينٌ ؛ وهذا توجيه الفارسى ؛ (والثانى) : أن تكون « هَنَّا » اسم «لات» ، و «حَنَّت» خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج « هَنَّا » عن الظرفية ، وهى من الظروف التى لا تتصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال «لات» فى معرفة ، وإنما تعمل فى نكرة .

واختصت «لات» بأنها لا يذكر معها معمولاها معا ، بل لا بدَّ من حذف أحدهما

(وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ) منهما ، وهو الاسم (فَشَا) فتقدير « وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ » ولات الحينُ حينَ مناص ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، فحذف الأسم و بقى الخبر (وَالْعَكْسُ قَلّ) جدًّا ، قرأ بعضهم شذوذا « وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ » برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حِينُ مناصٍ لهم ، أى : كائناً لهم .

﴿ خاتمة ﴾ أصل « لات » لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث ، كما فى « رُبَّتَ » ، و « ثُمَّتَ » قيل : ليَقْوَى شبهها بالفعل ، وقيل : للمبالغة فى النفى ، كما فى نحو عَلَّامة ونَسَّابة ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ؛ بدليل « رُبَّتَ » و « ثُمَّتَ » فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها

وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين :

الأول : أن فيه جَمْعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض فى كلامهم لم يجىء منه إلا مَاءٌ وَشَاءٌ ، ألا ترى أنهم لم يدغموا فى « يطد » و « يتد » فراراً من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين إلى جنس اللام ؟

والثانى : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذّان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

أفعال المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهى ثلاثة : كاد ، وكَرَبَ ، وأوشك ، وُضِعَتْ للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهى أيضاً ثلاثة : عسى ، وحَرَى ، واُخْلَوْلَقَ ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، و بقية أفعال الباب للدلالة على الشروع فى الخبر ، وهى : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَكَانَ) فى العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ * غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب(خَبَرْ) فلذلك افترقا ببابين ، وغيرُ جملةِ المضارعِ : المفردُ ، كقوله :

٢٣١ — فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً [وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْىَ تَصْفِرِ]

وقوله :

٢٣٢ — [أَكْثَرْتَ فِى الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا] لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسِيتُ صَائِمًا

وأما «فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ» فالخبر محذوف ، أى : يَمْسَحُ مَسْحاً .

والجملةُ الاسميةُ كقوله :

٢٣٣ — وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وجملةُ الماضى ؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما : «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً »

(وَكَوْنُهُ) أى : كونُ المضارِعِ الواقعِ خبراً (بِدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ) أى : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا) فاقترانه بأنْ بعدها قليل ، كقوله :

٢٣٥ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

وقوله :

٢٣٦ ـ أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ
لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وأنشد سيبويه :

٢٣٧ ـ فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ فَنَهْنَهْتُ نَفْسِى بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وقال : أراد بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَهْ ، فحذف « أَنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأنْ ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته .

(وَكَعَسَى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى ، وَلٰكِنْ جُعِلاَ * خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلاَ) نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ (وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ « أَنْ » مِثْلَ حَرَى) فقالوا : « اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ » ، ولم يقولوا : اخلولقت تمطر (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا « أَنْ » نَزَرَا) أى : قلَّ ، والكثير الاقتران بها ، كقوله :

٢٣٨ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومن التجرد قوله :

٢٣٩ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِى بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِى الْأَصَحِّ كَرَبَا) بفتح الراء ، ونقل كسرها أيضاً ، يعنى أن إثبات « أنْ » بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ ـ قَدْ بَرِتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

وقوله :

٢٤١ ـ سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا   وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّمَا

والكثيرُ التجردُ ، ولم يذكر سيبويه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢ ـ كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ   حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبُ

(وَتَرْكُ « أَنْ » مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا) لما بينهما من المنافاة ؛ لأن أفعال الشروع للحال ، و « أَنْ » للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقْ) زَيْدٌ يَعْدُو ، بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء أيضاً ، و (كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأَخَذْتُ) أقرأ (وَعَلِقْ) زيد يسمع ؛ ومنه قوله :

٢٤٣ ـ أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا   وَظُلْمُ الْجَارِ إِذْلَالُ الْمُجِيرِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : عَدَّ الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال المشروع هَبَّ وَقَامَ ، نحو « هَبَّ زيد يفعل » ، و « قامَ بَكْرٌ يُنْشِدُ » .

الثانى : إذا دَلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ، ومنه الحديث : « مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَو كَادَ ، وَمَنْ عَجِلَ أَخْطَأَ أَو كَادَ » .

الثالث : يجب فى المضارع الواقع خبرا لأفعال هذا الباب ـ غير عسى ـ أن يكون رافعاً لضمير الاسم ، وأما قوله :

٢٤٤ ـ وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ   تُكَلِّمُنِى أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

وقوله :

٢٤٥ ـ وَقَدْ جَعَلَتْ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِى   ثَوْبِى فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فأحجاره وثوبى : بدلان من اسْمَىْ كاد وجعل ، وأما « عَسَى » فإنه يجوز فى المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببىّ ؛ كقوله :

٢٤٦ ـ وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ   إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

روى بنصب « جُهْدُهُ » ورفعه ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببىّ ، وأما قوله :

عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

فإنّ فى « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان .

(وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لِأَوْشَكَا) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالا من ماضيها (وَكَادَ لاَ غَيْرُ) أى : دون غيرهما من أفعال الباب ؛ فإنه ملازم لصيغة الماضى ، (وَزَادُوا مُوشِكاً) اسم فاعل من أوشك مُعْمَلاً عمله كقوله :

٢٤٧ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ   خِلاَفَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَاباَ

وقوله :

٢٤٨ ـ فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لاَ تَرَاهَا   وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِى

وهو نادر .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أثبت جماعة اسمَ الفاعل من كَادَ وكَرَبَ ، وأنشدوا على الأول قوله :

٢٤٩ ـ أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ ، وَإِنَّنِى   يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ

وعلى الثانى قوله :

٢٥٠ ـ أُبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ   فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى المَكَارِمِ فَاعْجَلِ

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد ـ بالباء الموحدة ـ كما جزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كُثَيِّر ، اسم فاعل من المكابدة غير جارٍ على فعله ؛ إذ القياس مُكابد . قال ابن سيده : كابَدَه مُكابدة وكِباداً : قاساه ، والاسم كابد كالكاهل والغارب ، وأن كاربا فى البيت الثانى اسمُ فاعلٍ من كَرَبَ التامة ، نحو قولهم : كَرَبَ الشتاء ، أى : قرب ، كما جزم به الجوهرى وغيره .

الثانى : حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفِقُ ـ كضرب يضرب ـ وَطَفِقَ يَطْفَقُ ـ كعلم يعلم ـ وسمع أيضاً : إنّ البَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتّى يَجْعَلُ إِذَا شَرِبَ المَاء مَجّهُ .

(بَعْدَ عَسَى) و (اخلَوْلَقَ) و (أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ * غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ) أى : يستغنى بأنْ والمضارع (عَنْ ثَانٍ) من معمولِيها (فُقِدْ) وتسمى حينئذ تامة ، نحو « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شيْئاً » و «اخلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِيَ» و «أَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ» فأنْ والمضارعُ فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنًى به عن المنصوب الذى هو الخبر .

وهذا إذا لم يكن بعد أنْ والمضارع اسمٌ ظاهر ، فإن كان نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم ، و « أَنْ يقُومَ » فاعل عسى ، وهى تامّة لا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز ذلك ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها ، وأنْ والمضارع فى موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم ، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وجاز عودهُ عليه متأخراً لتقدمه فى النية ، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول على رأيه : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وعَسَى أَنْ يقوم الزيدون ، وعَسَى أَنْ تَقُومَ الهِنْدَاتُ ، وعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، بتأنيث « تَطْلُعَ » وتذكيره ، وعلى رأيهم يجوز ذلك ، ويجوز : عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ ، وعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الهِنْدَاتُ ، وعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ؛ بتأنيث « تَطْلُعَ » فقط ، وهكذا أوشك واخلولق .

﴿ تنبيه ﴾ يتعين الوجه الأول فى نحو « عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْراً » ؛ فلا يجوز أن يكون « زَيْدٌ » اسم « عَسَى » لئلا يلزم الفصل بين صلة « أَنْ » ومعمولها وهو « عَمْراً » بأجنبى ، وهو « زَيْدٌ » ، ونظيره قوله تعالى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً » .

(وَجَرِّدَنْ عَسَى) وأختيها اخْلَوْلَقَ وأَوشك من الضمير ، واجعلها مسندة إلى « أَنْ يَفْعَلَ » كما مر (أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا) يكون اسمها ، و « أَنْ يَفْعَلَ » خبرها (إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث ؛

فتقول على الأول : الزَّيْدَانِ عَسَى أن يقوما ، والزيدون عَسَى أن يقوموا ، وهندٌ عسى أن تَقُومَ ، والهندانِ عَسَى أن يَقُومَا ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ ، وهكذا اخْلَوْلَقَ وأوشك ، هذه لغة الحجاز ؛ وتقول على الثانى : الزَّيْدَانِ عَسَيَا ، والزيدون عَسَوْا ، وهند عَسَتْ ، والهندان عَسَتَا ، والهندات عَسَيْنَ ، وهكذا اُخْلَوْلَقَ وأوشك ؛ وهذه لغة تميم .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ما سوى « عسى ، واُخْلَوْلَقَ ، وأَوْشَكَ » من أفعال الباب يجب فيه الإضمار ، تقول : الزيدان أَخَذَا يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ؛ ولا يجوز : أَخَذَ يكتبان ، وطفق يخصفان .

الثانى : اُختلف فيما يتصل بِعَسَى من الكاف وأخواتها نحو « عَسَاكَ ، وَعَسَاهُ » فذهب سيبويه إلى أنه فى موضع نصب حملا على « لَعَلَّ » ، كما حُمِلَت « لعل » على « عَسَى » فى اقتران خبرها بأنْ ؛ كما فى الحديث : « فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ » وذهب المبرد والفارسى إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذى كان اسماً جعل خبراً ، والذى كان خبراً جعل اسماً ، وذهب الأخفش إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب عنه فى قوله :

٢٥١ — يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

وكما ناب ضميرُ الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد ، نحو « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير المُشَارُ إليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه فى مثل :

٢٥٢ — [تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَاكَا] * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثانى بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ، انتهى ؛ وفيه نظر .

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فى السِّينِ مِنْ) « عسَى » إذا اتصل بها تاء الضمير أو نُونَاهُ كما فى (نَحْوِ عَسَيْتُ) وَعَسَيْنَا ، وَعَسَيْنَ (وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشىء ، أى : اختاره ، وزُكن : عُلم ؛ أى : اختيارُ الفتح عُلِم ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى : « فَهَلْ عَسَيْتُمْ » ، وقرأ نافع بالكسر .

﴿ خاتمة ﴾ قال فى شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن « كَادَ » إثباتها نفى ، ونفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لغزاً :

أَنَحْوِيَّ هـذَا الْعَصْرِ مَاهِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فى لِسَانَىْ جُرْهُمٍ وَثَمُودَ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فى صُورَةِ الْجَحْدِ أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل « كادَ » ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم « كَادَ » حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفىٌّ إذا صحبها حرف نفى ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل: « كَادَ زَيْدٌ يَبْكِى » فمعناه قارب زيدٌ البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف ، وإذا قال : « لَمْ يَكَدْ يَبْكِى » فمعناه لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاءً أبعدَ من انتفائه عند ثبوت المقاربة ؛ ولهذا كان قول ذى الرمة :

٢٥٣ ـ إِذَا غَيَّرَ النَّأْىُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كل محبٍّ لم يقارب حبى التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح ، وكذا قوله تعالى : « إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا » هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يرَ قدْ يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : « فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ » فكلام تضمَّن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير

وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بُعَدَاء من ذبحها غير مُقَارِبِينَ له ، وهذا واضح ، والله أعلم .

إنّ وأخواتها

(لِإنّ) و (أنّ) و (لَيْتَ) و (لـكِنّ) و (لَعَلّ) و (كأنّ عَكْسُ مالِكَانَ)

الناقصة (مِنْ عَمَلْ) : فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها .

(كَإِنّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنّى كُفْءٌ ، وَلـكِنّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)

أى : حِقْدٍ ؛ وقس الباقى ؛ هذه اللغة المشهورة ، وحكى قوم ـ منهم ابن سِيدَه ـ أن قوماً من العرب تنصب بها الجزءين معاً ، من ذلك قوله :

٢٥٤ ـ إذَا اسْوَدّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ، وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافاً ؛ إنّ حُرّاسنَا أُسْدَا

وقوله :

٢٥٥ ـ [قَدْ طَرَقَتْ لَيْلَى بِلَيْلٍ هَاجِعاً] * يَا لَيْتَ أيّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وقوله :

٢٥٦ ـ كَأَنّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرّفَا

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لم يذكر الناظم فى تسهيله أنّ المفتوحة ، نظراً إلى كونها فرع المكسورة ، وهو صنيع سيبويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .

الثانى : أشار بقوله «عَكْسُ مَالِكَانَ » إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان، فى لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوساً ؛ ليكونا معهن كمفعول قدّم وفاعل أخر؛ تنبيهاً على الفرعية؛ ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما .

الثالث : معنى « إنّ » و « أنّ » التوكيد ، و « لـكِنّ » الاستدراك والتوكيد ،

وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها « لكنْ أنّ » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون « لكنْ » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ - وَلَسْتُ بآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ   وَلاَكِ اسْقِنِي إن كانَ ماؤُكَ ذَا فَضْلِ

وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إنّ » ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ؛ ومعنى « لَيْتَ » التمنى فى الممكن والمستحيل ، لا فى الواجب : فلا يقال : ليت غداً يجيء ، وأما قوله تعالى : « فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمنّيه قبل وقته ، وهو الأكثر ؛ و « لعلّ » الترجى فى المحبوب ، نحو « لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أمْراً » والإشفاقُ فى المكروه ، نحو « فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ ما يُوحَى إلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية ، وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ » والاستفهام نحو « وَمَا يُدْرِيكَ لعلهُ يَزَّكَّى ؟ » وتابع فى الأول الأخفش ، وفى الثانى الكوفيين ، وتختص « لعل » بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كأنّ » التشبيه ، وهى مركبة - على الصحيح ، وقيل : بإجماع - من كاف التشبيه و « أنّ » فأصل « كأن زيداً أسد » إن زيداً كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة « أنّ » لدخول الجار .

(وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إلاَّ فِى) الموضع الَّذِى يكون الخبر فيه ظرفاً أو مجروراً (كَلَيْتَ فيها - أوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَذِى) للتوسع فى الظروف والمجرورات . قال فى العمدة : ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفاً أو جارًّا ومجروراً ، نحوُ « إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إنَّ فيك عَمْراً رَاغِبٌ » ؛ ومنه قولُه :

٢٥٨ — فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

وقد صَرَّحَ به فى غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثانى : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجروراً فى غير نحو « إنَّ عِنْدَ زيدٍ أخاه » ، و « لَيْتَ فى الدار صَاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

(وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ) وجوبا (لِسَدِّ مَصْدَرٍ *مَسَدَّهَا) مع معموليها لزوما ؛ بأن وقعت فى محل فاعل ، نحو « أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكى بالقول ، نحو « وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبرعن اسم معنى ، غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، نحو « اعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إِنَّكَ فَاضِلٌ » و « وَاعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ » أو معطوف على شىء من ذلك ، نحو « اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ » .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسَدِّ مصدر » ولم يقل لسدّ مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر ، نحو : « ظننت زيداً إنه قائم » .

(وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ) على الأصل (فَاكْسِرْ فِى الِابْتِدَا) إما حقيقة نحو « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكما كالواقعة بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ » والواقعة بعد « حَيْثُ » نحو « اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبراً عن اسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إِذْ » نحو « جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » (وَفِي بَدْءِ صِلَهْ) نحو « مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ » ؛ بخلاف حشو الصلة نحو « جاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » و « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ فى السماء نَجْمًا » ؛ إذ التقدير :

ما ثبت أن فى السماء نجماً (وَحَيْثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ) يعنى وقعت جوابا له، سواء مع اللام أو دونها، نحو «وَالْعَصْرِ إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ» «حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إنَّا أنْزَلْنَاهُ» (أو حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ) نحو «قَالَ إنِّى عَبْدُ اللهِ» فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح، ومن ثم روى بالوجهين قوله:

٢٥٩ — أتَقُولُ إنَّكَ بالحَيَاةِ مُمَتَّعٌ * [وَقَدِ اسْتَبَحْتَ دَمَ امْرِىءٍ مُسْتَسْلِمِ]

(أو حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ) إما مع الواو (كَزُرْتُهُ وَإنِّى ذُو أَمَلْ) «كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ» وقوله:

٢٦٠ — مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إلاَّ وَإنِّى لَحَاجِزِى كَرَمِى

أو بدونه، نحو: «إلاَّ إنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» (وَكَسَرُوا) أيضاً (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبي (عُلِّقَا) عنها (بِاللاَّمِ كَاعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقَى) و «اللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ» وأنشد سيبويه:

٢٦١ — أَلَمْ تَرَ إنِّى وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِى إلى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

و (بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ أَوْ) فعل (قَسَمٍ) ظاهر (لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى) أى نسب؛ نظرا لموجب كل منهما، لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل؛ فمن الأول قوله:

٢٦٢ — وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

يروى بالكسر على معنى فإذا هُوَ عبدُ القَفَا، وبالفتح على معنى فإذا الْعُبُودِيَّةُ: أى حاصلة، كما تقول: خرجت فإذا الأسدُ، قال الناظم: «وَالْكَسْرُ أَوْلَى؛ لأنَّهُ لا يُحْوِجُ إلى تَقْدِيرٍ»؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر، والتقدير فإذا العبودية أى ففى الحضرة العبودية، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا؛ فيستوى الوجهان، ومن الثانى قوله:

٢٦٣ — أوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع

الخافض ، أى : على أنى ، والتقييد بكون القسَم بفعل ظاهر للاحتراز عما مَرَّ قريباً فى المكسورة ، وبقوله « لاَلاَمَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ، حيث يتعين فيه الكسر ، نحو « وَيَحْلِفُونَ باللهِ إنهمْ لَمِنْكمْ » و « أَهٰؤُلاء الَّذِينَ أَقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أَيمَانِهِمْ إنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .

وقد اتضح لك أن مَنْ فتح « أن » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن «أن» وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ؛ فإنه لا يكون إلا جملة .

و يجوز الوجهان أيضا (مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا) نحو « فإنهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ » قرىء بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، أى : فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدإ محذوف ، أى : فجزاؤه الغفرانُ ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفرانُ جزاؤه ، والكسر أحسن فى القياس ، قال الناظم : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِىء الْفَتْحُ فى الْقُرْآنِ إلا مَسْبُوقاً بأَنَّ الْمَفْتُوحَةِ » .

(وَذَا) الحكم أيضا (يَطَّرِدُ * فى) كل موضع وقعت « إنَّ » فيه خبر قول ، وكان خبرها قولا ، والقائل واحد ، كما فى (نحوِ خَيْرُ الْقَوْلِ أنى أَحْمَدُ) اللهَ ، فالفتح على معنى خيرُ القول حمدُ اللهِ ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خيرُ القولِ هذا اللفظُ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو « عَمَلِى أنى أَحْمَدُ اللهَ » ، أو القول الثانى ، أو لم يتحد القائل ؛ فالكسر نحو « قَوْلِى إنى مُؤْمِنٌ » و« قَوْلِى إنَّ زَيْدًا يحمد الله » .

﴿ تنبيه ﴾ سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو « إنَّ لَكَ أَنْ لا تَجُوعَ فيها وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لاتَظْمأُ فيهَا وَلاَ تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر،

إما على الاستئناف ، أو العطف على جملة « إن » الأولى ، والباقون بالفتح عطفا على « أن لاتجوع » .

الثانى : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو « مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إنهُمْ لايَرْجُونه » وتفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو « عَرَفْتَ أُمُورَكَ حتى أنك فاضل » .

الثالث : أن تقع بعد « أمَا » نحو « أمَا إنك فاضل » فتكسر إن كانت « أمَا » استفتاحيه بمنزلة ألاَ ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول « حَقًّا أنك ذاهب . ومنه قوله :

٢٦٤ — أحَقًّا أنَّ جِيرَتنَا اسْتَقَلُّوا * [فنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ]

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لاَجَرَمَ » نحو « لاَجَرَمَ أنَّ اللهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أنَّ » وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن «لاَجَرَمَ» بمنزلة لارَجُلَ ، ومعناه لاَبُدَّ ، و«مِنْ» بعدها مقدرة ، والكسر على ماحكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزله اليمين فيقول : لاَجَرَمَ لآتينَّكَ .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكسْرِ تَصْحَبُ الْخبَرْ) جوازا (لامُ ابْتِدَاء نَحْوُ إنى لَوَزَرْ) أى : مَلجَأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنلها الصّدْرَ ، لكن لما كانت للتأكيد و « إنَّ » للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلقوا اللام إلى الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أنها لاتصحب خبر غير «إنَّ» المكسورة ، وهو كذلك، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فمن ذلك قراءة بعض السلف« إلاَّ أنَّهُمْ ليأكُلون الطَّعَامَ » بفتح الهمزة ، وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٢٦٥ — وَلٰـكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ومنه قوله :

٢٦٦ — أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وقوله :

٢٦٧ —[مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُـكُمْ ؟] فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا :أَمْسَى لَمَجْهُودَا

وقوله :

٢٦٨ ـ وَمَازِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَـكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ

وقوله :

٢٦٩ ـ أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ

(وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا) ذى : إشارة ، واللامَ : نصب بالمفعولية ، و « مَا » من قوله « ما قد نفيا » فى موضع رفع بالفاعلية : أى لا تدخل هذه اللام على منفيّ ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَمُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاهُ

(وَلاَ) يليها أيضا (مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا) ماضٍ ، متصرفٌ ، غير مقرون بقد ؛ فلا يقال : إنّ زيداً لَرَضِيَ ، وأجازه الـكسائى وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه ،متصرفا كان نحو« إنَّ زَيْداً لَيَرْضَى » أو غير متصرف نحو« إنَّ زَيْداً لَيَذَرُ الشَّرَّ » وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى إذا كان غير متصرف نحو « إنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، أو لَعَسَى أن يقوم » وهو مذهب الأخفش والفراء ؛لأن الفعل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك ، فإن اقترن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه ، كما أشار إليه بقوله :

(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

لأن «قد» تقرب الماضى من الحال فأشبه حينئذ المضارع؛ وليس جواز ذلك مخصوصا

بتقدير اللام للقسم ، خلافا لصاحب الترشيح ، وقد تقدم أن الكسائى وهشاما يجيزان « إنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ » وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد ، واللام عندهما لام الأبتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط ، ولو دخل على « إنّ » والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام ، نحو « عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَرَضِي » .

(وَتَصْحَبُ) هذه اللام ، أعنى لام الابتداء أيضاً (الْوَاسِطَ) بين اسم « إن » وخبرها (مَعْمُولَ الْخَبَرْ) بشرط كون الخبر صالحاً لها ، نحو «إنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضارب » فإن لم يكن الخبر صالحاً لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط ، نحو « إنَّ زَيْداً عَمْراً ضَرَبَ » ؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، و بشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا ، فإن كان حالا لم يجز دخولها عليه ؛ فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا لَرَاكِبًا مُنْطَلِقٌ » واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ لَعَمْرًا »

(وَ) تصحب أيضاً (الْفَصْلَ)وهو الضمير المسمى عِمَاداً ـ نحو«إنَّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ » إذا لم يعرب « هُوَ » مبتدأ .

(وَ) تصحب (اسْمًا)لإنّ (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ) نحو « إنَّ عندك لبرّا» « وَإنَّ لَكَ لَأَجْراً » وفى معنى تقدم الخبرتقدم معموله ، نحو « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمٌ » .

﴿ تنبيه ﴾ إذا دخلت اللام على الفَصْلِ أو على الاسم المتأخرلم تدخل على الخبر ؛ فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ » ولا « إنَّ لَفِي الدَّارِ لَزَيْداً » ولا « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا لَجَالِسٌ » .

(وَوَصْلُ مَا) الزائدة (بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ * إعْمَالَهَا) ؛ لأنهـا تزيل اختصاصها بالأسمـاء ، وتهيئها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالهـا لذلك ، نحو «إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّمَا خَالِدٌ أَسَدٌ ، ولـكنَّمَا عمرو جبان ، ولعلّما بكر عالم » (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) وتجعل « مَا » مُلْغَاة ، وذلك مسموع فى « لَيْتَ » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ – قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

يروى بنصب « الْحَمَام » على الإعمال ، ورفعه على الإهمال ، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً ، ووافقهم الناظم ؛ ولذلك أطلق فى قوله « وَقَد يُبَقَّى الْعَمَلُ » ؛ ومذهب سيبويه المنع ؛ لما سبق من أنّ « مَا » أزالت اختصاصها بالأسماء وهَيَّأتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ وَلَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله :

٢٧٢ – أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال فى « ليتما » ؛ وهو يشكل على قوله فى شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع .

(وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى * مَنْصُوبِ إِنَّ) المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ) خبرها نحو « إنّ زيداً آكلٌ طعامك وعَمْرٌو » ومنه نحو :

٢٧٣ – فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ

وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم — مثل « ما جاءنى من رجلٍ ولا امرأةٌ » بالرفع — لأن الرافع فى مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف ، والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير فى الخبر إنْ كان فاصل ، كما فى المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل — نحو « إنّ زيداً قائم وعمرو » — تعين الوجه الأول ، وقد أشْعَرَ قوله « وجائز » أن النصب هو الأصل والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إنّ » خبرَهَا تعين النصبُ ،

وأجاز الكسائى الرفع مطلقا؛ تمسكا بظاهر قوله تعالى: « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ » وقراءة بعضهم: « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته، وقوله:

٢٧٤ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وخرّج ذلك على التقديم والتأخير، أو حذف الخبر من الأول كقوله:

٢٧٥ ـ خَلِيلَيَّ، هَلْ طِبٌّ؟ فَإِنِّى وَأَنْتُمَا ـ وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى ـ دَنِفَانِ

ويتعين الأول فى قوله * فإنى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ * لأجل اللام فى الخبر، والثانى فى « وَمَلَائِكَتُهُ » لأجل الواو فى « يُصَلُّون » إلا أن قدرت للتعظيم، مثلها فى « رَبِّ ارْجِعُونِ » ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه، نحو « إنَّكَ وَزَيْدٌ ذاهبانِ، وإنَّ هٰذَا وعمرو عالمان »؛ تمسكا ببعض ما سبق، قال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ن ذاهبون؛ وإنك وزيد ذاهبان.

(وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لٰكِنَّ) باتفاق، كقوله:

٢٧٦ ـ وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُئُولَةٌ وَلٰكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِ وَالْخَالُ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح؛ إذا كان موضعها موضع الجملة: بأن تقدمها علم أو معناه نحو « وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز فى المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب: تقدم المعطوف، أو تأخر؛ لزوال معنى الابتداء معها، وأجاز الفراء الرفع معها أيضا، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق، وهو خفاء الإعراب.

(وَخُفِّفَتْ إِنَّ) المكسورة (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وكثر الإهمال؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ، نحو « وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل،

نحو « وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » (وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها و بين « إنِ » النافية ، ولهـذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال؛ لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هى لام الابتداء ، وذهب الفارسى إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، و يظهر أثر الخلاف فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً » فعلى الأول يجب كسر إنّ ، وعلى الثانى يجب فتحها .

(وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا) أى : عن اللام (إِنْ بَدَا) أى : ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — إِنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ * [وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدِمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ]

أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلاَ * تُلْفِيهِ) أى : لا تجده (غَالِباً بِإِنْ ذِي) المخففة من الثقيلة (مُوصَلاَ) ؛ وإن كان ناسخا وجدته مُوصَلاً بها كثيرا ، نحو « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً » « إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ » « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

٢٧٩ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً * [حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ]

ولا يقاس عليه نحو : إن قام لأنا ، و إن قَعَدَ لزيد ، خلافا للأخفش والكوفيين ، وأَنْدَرُ منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ .

(وَإِنْ تُخَفَّفْ أن) المفتوحة (فَاسْمُهَا) الذى هو ضمير الشأن (اسْتَكَنّْ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ، ونوى وجوده ، لا أنها تحمّلته ؛ لأنها حرف ، وأيضاً فهو ضمير نصب ، وضمائر النصب لا تَسْتَكِنُّ ، وأما بُرُوزُ اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله :

٢٨٠ — فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقوله :

٢٨١ — بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعُ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

فضرورة .

(وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو « علمت أنْ زَيْدٌ قائمٌ » فأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و « زيد قائم » جملة فى موضع رفع خبرها .

﴿تنبيه﴾ أنّ المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ؛ لأن لفظها كلفظ عَضّ مقصودا به الماضى أو الأمر ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر ، كجِدّ ؛ فلذلك أوثرت أنّ المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا ؛ لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص ، فضعفت بالتخفيف ، و بطل عملها ؛ بخلاف المفتوحة .

(وَإِنْ يَكُنْ) صدرُ الجملة الواقعة خبر « أن » المفتوحة المخففة (فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا ، فَالْأَحْسَنُ) حينئذ (الْفَصْلُ) بين « أن » و بينه (بِقَدْ) نحو « وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا » وقوله :

٢٨٢ — شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ
وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاء وَتُثْبِتُ

(أَوْ نَفْيٍ) بلا ، أو لَنْ ، أو لم ، نحو « وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ » «أَيَحْسَبُ

أنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ » « أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ » وقوله :

٢٨٣ — وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(أَوْ لَوْ) نحو « وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقَلِيلٌ) فى كتب النحاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا فى لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ — عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله :

٢٨٥ — إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْـــقَةُ إِنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزَاحِ
وَنَجَوْتِ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلها جامدٌ ، أو دعاء ؛ فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » « وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا » .

(وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا) حملا على أن المفتوحة (فَنُوِي * مَنْصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَثَابِتاً أيضاً رُوِي) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب أنْ ؛ فمن الأول قوله :

٢٨٦ — وَصَــدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وقوله :

٢٨٧ — وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

على رواية من رفع فيهما ، وعلى رواية النصب هما من الثانى ، وقد عرفت أنه

لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما فى «أنْ» ، بل يجوز أن يكون جملة كما فى البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما فى الثانى .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر « كأنْ » المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل ، كما فى البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقد أو لم ، نحو « كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ » وكقوله :

٢٨٨ — لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف « لعلّ » على اختلاف لغاتها ، وأما «لكنّ» فتخفف فتهمل وجوبا ، نحو « ولَـكِنِ اللهُ قَتَلَهُمْ » وأجاز يونس والأخفش إعمالَها حينئذٍ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

لا التى لنفى الجنس

اعلم أنه إذا قُصِدَ بلا نفيُ الجنس على سبيل الاستغراق اختصّتْ بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود « مِن » لَفْظًا أو معنًى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ؛ فوجب لِلاَ عند ذلك القصدِ عمل فيما يليها ، وذلك العمل : إما رفعٌ ، وإما نصب ، وإما جر ؛ فلم يكن جرًّا لئلا يُعتقد أنه بمِنَ المنوية ؛ فإنها فى حكم الموجودة ؛ لظهورها فى بعض الأحيان كقوله :

٢٨٩ — فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إلى هِنْدِ

ولم يكن رفعًا ؛ لئلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن فى ذلك إلحاقًا لِلاَ بإنّ لمشابهتها إياها فى التوكيد ؛ فإن « لا » لتوكيد النفى ، و « إنّ » لتوكيد الإثبات ، ولفظ « لا » مساو للفظ « إنّ » إذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يُؤْذِنُ بذلك فقال :

(عَمَلَ إنَّ اجْعَل لِلاَفِي نَـكِرَهْ * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو « لا غُلاَمَ رجُل قائم» (أَوْ مُكَرَّرَهْ) نحو « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ » وهو مع المفردة على سبيل الوجوب، ومع المكررة على سبيل الجواز ، كما ستراه .

﴿تنبيه﴾ شروط إعمال « لا » العملَ المذكورَ على ما أفهمه كلامُه تصريحاً وتلويحاً سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون مَنْفِيُّهَا الجنسَ ، وأن يكون نفيه نصًّا ، وأن لا يدخلِ عليها جارٌّ ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتّصل بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة .

فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشَذَّ إعمالُ الزائدة فى قوله :

٢٩٠ ـ لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنُوبَ لَهَا إذَن لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

و إن كانت لنفى الوَحْدَةِ أو لنفى الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل «لَيْسَ» كما مر ، و إن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو « جِئْتُ بِلاَ زَادٍ ، وغَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْء » وشذ «جئت بلا شىء » بالفتح ، و إن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها ، نحو « لاَ زَيْدٌ فى الدارِ ولا عَمْرٌو ، ولا فى الدار رجلٌ ولا أمْرَأَةٌ » وأما نحو « قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا » و

٢٩١ ـ لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ * [وَلاَ فَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيِّ]

وقوله :

٢٩٢ ـ [أرى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أبى خُبَيْبٍ] * نَـكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ فى البِلاَدِ

فمؤول . وعَدَمُ التكرار فى قوله :

٢٩٣ ـ أشَاءُ مَاشِئْتِ حَتَّى لاأزَالُ لِمَا لاَ أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَـأنِنَا شَانِى

ضرورةٌ اه .

واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضربٍ : مضافٍ ، ومشبهٍ بالمضاف — وهو ما بعده شىء من تمام معناه ، و يسمى مُطَوَّلا و مَمْطُولا ، أى : ممدوداً — ومفردٍ ، وهو ماسواها

(فَانْصِبْ بِهَا مضَافًا) نحو « لا صـاحبَ برّ ممقوتٌ »(أَوْ مُضَارِعَهْ) أي: مُشابهه ، نحو « لا طالعاً جبلاً ظاهر »(وَ بَعْدَ ذَاكَ) المنصوب(الْخَبَرَ اُذْكُرْ) حال كونك(رَافِعَهْ) حتما ؛ وأما الرافع له فقال الشلوبين : لاخلاف فى أن « لا » هى الرافعة له عنـد عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضاً هى الرافعة له ، وقال فى التسهيل : إنه الأصح ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولم تعمل إلا فى الاسم .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وَ بَعْدَ ذاكَ الخبر اُذكر » أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر .

(وَرَكِّبِ) الاسم (الْمُفْرَدَ) — وهو ما ليس مضافاً ، ولا مشبهاً به — مع « لا » تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ (فَاتِحًا) له من غير تنوين ، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح ، وإنما بنى — والحالة هذه — لتضمنه حرف الجر ؛ لأن قولنا « لارجل فى الدار » مبنىٌّ على جواب سؤال سائل : محقق ، أو مقدَّر ، سأل فقال : هَلْ مِنْ رجل فى الدار ؟ وكان من الواجب أن يقال : لاَ مِنْ رجل فى الدار ؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال ؛ إلا أنه لما جرى ذكر « مِن » فى السؤال استغنى عنه فى الجواب ، فحذف ، فقيل : لارجل فى الدار ؛ فتضمن « مِنْ » ، فبنى لذلك ، و بنى على الحركة إيذاناً بعروض البناء ، وعلى الفتح لخفته ، هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كَلاَ حَوْلَ وَلاَ) قُوَّةَ إلا بالله، وجمع التكسير مثل « لاغِلْمَان لك » أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكَّر فيبنيان على ما ينصبان به ، وهو الياء ، كقوله :

٢٩٤ ـ تعزَّ فَلاَ إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا ... وَلـكِنْ لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ

وقوله :

٢٩٥ ـ يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ وَلا آ ... بَاءَ إِلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان .

وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به ـ وهو الكسر ـ ويجوز أيضاً فتحه ، وأوجبه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتحُ أَوْلَى ، وقد روى بالوجهين قوله :

٢٩٦ ــ إنَّ الشَّبَابَ الذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيبِ

وقوله :

٢٩٧ ــ لاَ سَابِغَاتِ وَلاَ جَأْوَاء بَاسِلَةً تَقِي المَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

(وَالثَّانِى) وهو المعطوف مع تكرر «لا» ـ كقوة من «لاَحَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بالله» (اجْعَلاَ مَرْفُوعًا) كقوله :

٢٩٨ ــ [هذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ] * لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذاكَ وَلاَ أَبُ

(أَو مَنْصُوباً) كقوله :

٢٩٩ ــ لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً * [اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ]

(أَوْ مُرَكَّباَ) كالأول ، نحو «لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ ولا شَفَاعَةَ» فى قراءة أبى عمرو وابن كثير .

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطفِ على محل «لا» مع اسمها ؛ فإن محلَّهما رَفْعٌ بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفى ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أنَّ «لا» الثانية عاملة عمل لَيْسَ .

وأما النصب فبالعطف على محل اسم «لا» ، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، كما مر .

(وَإنْ رَفَعْتَ أَوَّلاَ) إما بالابتداء أو على إعمال «لا» عَمَلَ ليس فالثانى وهو المعطوف (لاَ تَنْصِباَ) ؛ لأن نَصْبَه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظاً أو محلا ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رفعه ، كقوله :

٣٠٠ ـ فَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً : لا نَاقَةٌ لِىَ فى هذَا وَلاَ جَمَلُ

و إما بناؤه على الفتح ، كقوله

٣٠١ ـ فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَـا وَمَا فَاهُـوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

فحاصل ما يجوز فى نحو « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللهِ » خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثانى ، وفتح الأول مع رفع الثانى ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثانى .

﴿تنبيهان﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز فى المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو « لا غلام رجل ولا امرأةَ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةٌ » .

الثانى : محل جواز الأوْجُهِ الثلاثة فى المعطوف إذا كان صالحًا لعمل «لا» ؛ فإن لم يكن صالحًا تعين رفعه ، نحو « لا امرأةَ فيها ولا زَيْدٌ » ، و « لا غلامَ رجل فيها ولا عَمْرٌو » .

(وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْـنِيّ يَلِى) منعوتَهُ أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَافْتَحْ)على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول «لا» مثل «خَمْسَةَ عَشَرَ» نحو « لاَرَجُل ظَرِيفَ فيهَا» (أَوِ انْصِبَنْ) مراعاة لمحل اسم « لا » ، نحو « لاَ رَجُل ظَرِيفًا فيها » (أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ) مراعاة لمحل «لا» مع المنعوت ، نحو « لاَ رَجُل ظَرِيفٌ فيهاَ » .

(وَغَيْرَ مَا يَلِى) منعوته (وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ) ـ وهو المضاف ، والمشبه به ـ (لاَ تَبْنِ) لتعذر موجب البناء بالطول (وَانْصِبْهُ) نحو « لا رَجُل فيهاَ ظَرِيفًا » و «لاَرَجُل صاحِب بِرٍّ فيهاَ » و « لا رَجُل طَالِعًا جَبَلاً ظَاهِرٌ » (أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ) نحو «لاَرَجُل فيهاَ ظَرِيفٌ » ، و «لاَ رَجُل صَاحِبُ بِرٍّ فيهاَ » ، و « لاَ رَجُل طَالِعٌ جَبَلاً ظَاهِرٌ»؛ وكذا يمتنع البناء ، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو « لاغلاَمَ سَفَرٍ مَاهِراً ــ أو مَاهِرٌ ــ فِيهاَ » وقد يتناوله قوله « وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ » .

(وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لاَ ») معه (أُحْكُمَا * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الفَصْلِ أُنْتَمِى) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ [إذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتأَزَّرَا]

بنصب ابن ، ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ما حكاه الأخفش من نحو « لاَ رَجُلَ وامْرَأَةَ » بالفتح ؛ فشاذ ، وما ذكره فى معطوفٍ يصلح لعمل « لا » ؛ فإن لم يصلح تعين رفعه ، نحو « لاَ رَجُلَ وَهِنْدٌ فِيهاَ »

﴿ تنبيه ﴾ حكمِ البدل الصالح لعمل « لا » حُكْمُ النعتِ المفصولِ ، نحو « لاَ أحَدَ رَجُلاً وأمْرَأَةً فِيهاَ » ، و « لا أحَدَ رَجُلٌ وَأمْرَأَةٌ فِيهاَ » ؛ فإن لم يصلح له تعين الرفع ، نحو « لاَ أحَدَ زَيْدٌ وعَمْرٌو فِيهاَ » .

(وَأَعْطِ لاَ) هذه (مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ما تَسْتَحِقُّ) من الأحكام (دُونَ الاسْتِفْهَامِ) على ما سبق بيانه .

وأكثر ما يكون ذلك إذا قُصِدَ بالاستفهامِ معها التوبيخُ والإنكارُ ، كقوله :

٣٠٣ — ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً إلا تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ

وقوله :

٣٠٤ ـ ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

ويقلّ ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفى ، حتى توّهم الشلوبين أنه غير واقع ، كقوله :

٣٠٥ ـ ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَدٌ إذَا ألاَقِى الَّذِى لاَقَاهُ أمْثَالِى

أما إذا قصد بالاستفهام التمنى ـ وهو كثير ـ كقوله :

٣٠٦ ـ ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأبَ مَا أثْأَتْ يَدُ الغَفَلاَتِ

فعند الخليل وسيبويه أنّ « ألاَ » هذه بمنزلة « أتَمَنَّى » فلا خبر لهـا ، وبمنزلة « لَيْتَ » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المـازنى

والمبرد ، ولا حجة لهما فى البيت ؛ إذ لا يتعين كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً أو صفة ، و « رُجُوعُهُ » فاعلا ، بل يجوز كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً مقدما ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخراً ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك .

﴿ تنبيه ﴾ تأتى « أَلاَ » لمجرد التنبيه ، وهى الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ، نحو « أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » « أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ » ؛ وَلِلْعَرْضِ والتَّحْضِيضِ ؛ فتختص بالفعلية ، نحو « أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ » « أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » وقوله :

٣٠٧ — أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفى الأخيرتين خلاف ، وكلامه فى الكافية يُشْعِر بالتركيب .

(وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ) جوازا عند الحجازيين ، ولزوما عند التميميين والطائيين (إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ) بقرينة ، نحو « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ » « قَالُوا لاَ ضَيْرَ » ؛ فإن خفى المراد وجب ذكره عند الجميع ، ولا فرق بين الظرف وغيره ، قال حاتم[1] :

٣٠٨ — وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

﴿ تنبيه ﴾ نَدَرَ فى هذا الباب حذفُ الاسمِ وإبقاء الخبر ؛ من ذلك قولهم : لاَ عَلَيْكَ ، يُرِيدون : لا بأس عليك .

﴿ خاتمة ﴾ إذا اتصل بلا خَبَرٌ ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو « لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ » « تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ » وجاء زَيْدٌ لاَ خَائِفاً وَلاَ آسِفاً ؛ وأما قوله :

٣٠٩ — وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

(١) الصواب أنه لرجل من بنى النبيت بن قاصد ، فى قصة ذكرناها فى شرحنا المطول

وقوله :

٣١٠ـ بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وقوله :

٣١١ـ قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلٰكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ

فضرورة ، والله أعلم .

ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل ـ بعد استيفاء فاعلها ـ على المبتدأ والخبر؛ فتنصبهما مفعولين، وهى على نوعين : أفعال قلوب ، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَىِ ابْتِدَا) يعنى المبتدأ والخبر (أَعْنِى) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم ، وهو الكثير ، كقوله :

٣١٢ـ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

و بمعنى ظن وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً » أى : يظنونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية ، أو من الرَّأْى ، أو بمعنى أصاب رِئَتَهُ ؛ تعدَّت إلى واحد ، وأما الحلمية فستأتى ، و (خَال) بمعنى ظن ، كقوله :

٣١٣ـ إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى
يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

و بمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤ـ دَعَانِى الْغَوَانِى عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتُنِى لِىَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

فإن كانت بمعنى تكبَّر أو ظَلِعَ فهى لازمة ؛ و (عَلِمْتُ) بمعنى تيقنتُ ، كقوله :

٣١٥ـ عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ، فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِى وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

وقوله :

٣١٦ ـ عَلِمْتُكَ مَنَّانًا ؛ فَلَسْتُ بِآمِلٍ   نَدَاكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثَانَ عَارِيَا

و بمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فإن كانت من قولهم « عَلِمَ الرجل » إذا انشقَّتْ شَفَتُه العليا فهو أعْلَمُ ؛ فهى لازمة ؛ وأما التى بمعنى عرف فستأتى . و (وَجَدَا) بمعنى علم ، نحو «وَ إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ» ومصدرها الوجود ؛ فإن كانت بمعنى أصاب تَعَدَّت إلى واحد ، ومصدرها الوُجْدَان ، و إن كانت بمعنى استغنى أو حَزِنَ أو حَقَد فهى لازمة ؛ و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان ، كقوله :

٣١٧ ـ ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا
فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا

و بمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ » وأما التى بمعنى اتَّهَمَ فستأتى ؛ و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت ، كقوله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ » «وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ » و بمعنى تَيَقَّنْتُ ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٨ ـ حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ   رَبَاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

وفى مضارعها لغتان : فتح السين ، وهو القياس ، وكسرها ، وهو الأكثر فى الاستعمال ، ومصدرها الحِسْبَانُ ـ بكسر الحاء ـ وَالْمَحْسَبَةُ والمَحْسِبَةُ ، فإن كانت بمعنى صار أحْسَبَ ـ أى : ذا شُقْرَة أو حُمْرَة وَبَيَاضٍ كالبَرَصِ ـ فهى لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّ) بمعنى الرُّجْحَانِ ؛ فالأول كقوله :

٣١٩ ـ زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ   إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا

ومصدرها الزَّعْمُ . قال السيرافى: هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا،وقال الجرجانى: هو قول مع علم ، وقال ابن الأنبارى : إنه يستعمل فى القول من غير صحة . و يقوى هذا قولهم : زَعَمَ مَطِيَّةُ الْكَذِبِ ، أى : هذه اللفظة مَرْكَبُ الكذب .

فإن كانت بمعنى تَكَفَّلَ أو رَأَّسَ تعدَّت لواحد : تارةً بنفسها ، وتارةً بالحرف ، وإن كانت بمعنى سَمِنَ أو هُزِلَ فهى لازمة .

﴿ تنبيه ﴾ الأكثر تعدِّى زَعَمَ إلى « أَنَّ » وصلتها ، نحو « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٢٠ — وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

والثانى كقوله :

٣٢١ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِى الْغِنَى وَلٰكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِى الْعُدْمِ

فإن كانت بمعنى حَسَبَ تعدت لواحد . و (حَجَا) بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٢ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

فإن كانت بمعنى غلب فى المُحَاجاة ، أو قَصَدَ ، أوردَّ ؛ تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى أقام أو بَخِلَ فهى لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٢٣ — دُرِيتَ الْوَفِىَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : دَرَيْتُ بكذا ؛ فإن دخلت عليه همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء ، نحو « قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ » وتكون بمعنى خَتَلَ — أى خَدَعَ — فتتعدى لواحد ، نحو دَرَيْتُ الصيد ، أى : خَتَلْتُه (وَجَعَلَ الذْ كاعْتَقَدْ) فى المعنى ، نحو « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثًا » ؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت إلى واحد ، نحو « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ » وتقول : جعلت للعامل كذا ، والتى بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها . وأما التى بمعنى صَيَّرَ فستأتى (وَهَبْ) بلفظ الأمر بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٤ — فَقُلْتُ : أَجِرْنِى أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِى امْرَأً هَالِكَا

أى : اعتقدنى ، و (تَعَلَّمْ) بمعنى اعلم ، كقوله :

٣٢٥ — تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فى التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها فى « أنَّ » وصلتها ، كقوله :

٣٢٦ — فَقُلْتُ : تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وإلاَّ تُضَيِّعْهَا فإنَّكَ قَاتِلُهْ

وقوله :

٣٢٧ — تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أنَّكَ مُدْرِكِي وأنَّ وَعِيداً مِنْكَ كالأَخْذِ باليَدِ

وفى حديث الدَّجَّالِ «تَعَلَّمُوا أنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بأَعْوَرَ» أى : اعلموا .

فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدَّت لواحد .

فقد بان لك أنَّ أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع :

الأول : ما يفيد فى الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وَتَعَلَّمْ ، ودَرَى .

الثانى : ما يفيد فيه رُجْحَاناً ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبْ

الثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعلم .

الرابع : ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظنَّ ، وَخَالَ ، وَحَسِبَ .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال «وأَعْنِي رَأَى — إلى آخره» إيذانا بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين ؛ إذ منها مالا ينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم نحو جَبُنَ وَحَزِنَ .

وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب وهى أفعال التَّصْيِيرِ (وَالَّتِى كَصَيَّرَا) من الأفعال فى الدلالة على التحويل ، نحو جَعَلَ ، واتَّخَذَ ، وتَخِذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ، وَرَدَّ (أَيْضاً بِهَا انْصِبْ) بعد أن تستوفى فاعلها (مُبْتَدأً وَخَبَرَا) نحو :

٣٢٨ — [وَلَعِبَتْ بِهِمْ طَيْرٌ أَبَابِيلْ] * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

ونحو « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً » ، ونحو «واتَّخَذَ اللهُ إبْرَاهِيمَ خَلِيلاً » وكقوله :

٣٢٩ — تَخِذْتُ غُرَازَ إثْرَهُمُ دَلِيلاً [وَفَرُّوا فى الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى]

وما حكاه ابن الأعرابى من قولهم : وَهَبنِي اللهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فى بَعْضٍ » ، وقوله :

٣٣٠ — وَرَبَّيْتُهُ حَتى إذا مَا تَرَكْتُهُ أخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهُ

ونحو « لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إيمَانِكُمْ كُفَّارًا » وقوله :

٣٣١ — فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بيضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البيضَ سُودَا

(وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ) ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلا (وَالإلْغَاء) وهو إبطاله لفظاً ومحلا ، (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب ، وهو أحدَ عشرَ فعلا ،وذلك لأن هذه الأفعالَ لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثيرَ الفعلِ فى المفعول؛ لأن مُتَنَاوَلَهَا فى الحقيقة ليس هو الأشخاص ، و إنما متناولها الأحداث التى تدل عليها أسامِى الفاعِلِينَ والمفعولين فهى ضعيفة العمل ؛ بخلاف أفعال التصيير ، و إنما لم يدخل التعليقُ والإلغاء هَبْ وتَعَلَّمْ ــ و إن كانا قلبيين ــ لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله : (وَالأمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا ، كَذَا تَعَلَّمْ) ألزما : ماض مجهولٌ فيه ضمير مستتر يعود على هَبْ نائب عن الفاعل ، والألف للاطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو هَبْ .

(وَلِغَيْرِ المَاضِ) وهو : المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل، واسم المفعول ، والمصدر (مِنْ سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبْ وتَعَلَّمْ ، من أفعال الباب (اجْعَلْ كلَّ مَالَهُ) أى : للماضى (زُكِنْ) أى : عُلِم ، من الأحكام ، من نَصْبِ مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو« أظُنُّ زَيْدًا قائما ، ويا هذا ظُنَّ زيداً قائماً ، وأنا ظانٌّ زيداً قائما ، ومررتُ برجل مَظْنُونٍ أبُوهُ قائمـاً ، وأعجبنى ظَنُّكَ زَيْدًا قائمـاً » ومن جواز الإلغاء فى القلبي وتعليقه على ما ستراه .

(وَجَوِّزِ الإلْغَاء لاَفِى) حال (الابْتِدَا) بالفعل ، بل فى حال توسطه أو تأخره ، وَصَدَق ذلك بثلاث صور :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء ، كقوله :

٣٣٢ — شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا [فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا]

يروى برفع « رَبع » على أنه فاعل شجاك : أى أحْزَنَكَ ، وأظن : لغو ، و بنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاكَ : المفعول الثانى مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإلغاء حينئذ أرجح ، كقوله :

٣٣٣ — آتِ المَوْتُ تَعلَمُون فَلاَ يُرْ هِبُكُمُ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ

الثالثة : أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به ، بل يتقدم عليه شىء ، نحو : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قائمًا ، والإعمالُ حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إلغاء المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش (وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ) ؛ ليكون هو المفعول الأول ، والجزآن جملة فى موضع المفعول الثانى ، (أَوْ) انْوِ (لاَمَ ابْتِدَا) لتكون المسألة من باب التعليق (فى مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا) كقوله :

٣٣٤ — أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقوله :

٣٣٥ — كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّى رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

فعلى الأول التقدير : إخاله ، ورأيته : أى الشان ، وعلى الثانى لَمِلاَكُ ، وَلَلَدَيْنَا ، فالفعل عامل على التقديرين .

نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الإلغاء ؛ لتقدم «ما» فى الأول و « إنى» فى الثانى على الفعل ، لكن الأرْجَحُ خلافُهُ ، كما عرفت ؛ فالحمل على ما سبق أولى .

(وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ) عن العمل فى اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر ، كما إذا وقع (قَبلَ نَفْيِ مَا) النافية ، نحو « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هٰؤلاء يَنْطِقُونَ » (وَإِنْ ، وَلا) النافيتين فى جواب قَسَمٍ ملفوظ أو مقدر ، نحو «علمتُ وَاللهِ إنْ زَيْدٌ قائم ، وعلمت إنْ زيدُ قائم ، وعلمتُ واللهِ لا زيد فى الدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد فى الدار

ولا عمرو » . و (لاَمُ أبْتِدَاء أو) لامُ جوابِ (قَسَمْ كَذَا) نحو « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ » وكقوله :

٣٣٦ــ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لتأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

(وَالاسْتِفْهَامُ ذَا) الحكم (لَهُ أنْحَتَمْ) سواء كان بالحرف ، نحو « وَإنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ » أم بالاسم ، سواء كان الاسم مبتدأ نحو « لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى » و « لَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً » أم خبراً نحو « عَلِمْتُ مَتَى السفرُ » أم مضافاً إليه المبتدأ نحو « عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ » أم فضلة ، نحو « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » فأي : نصب على المصدر بما بعده : أي ينقلبون منقلباً أيَّ انقلابٍ ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف ـ نحو علمت زَيْداً مَنْ هُوَ ـ جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه ؛ لأنه المستفهَمُ عنه في المعنى ، وهذا شبيه بقولهم : إنّ أَحَداً لايقول ذلك ، فأحداً هذا لايستعمل إلا بعد نفي ، وهنا قد وقع قبل النفي ؛ لأنه والضمير في « لا يقول » شيء واحد في المعنى .

الثاني : من المعلِّقَاتِ أيضاً لَعَل ، نحو « وَإنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ » ذكر ذلك أبو علي في التذكرة ، و « لو » الشرطية ؛ كقوله :

٣٣٧ ــ وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

وإنّ التي في خبرها اللام ، نحو « علمتُ إنّ زيداً لقائمٌ » ذكر ذلك جماعة من المغاربة . والظاهر أنّ المعلق إنما هو اللام لا إنّ ، إلا أنّ ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز « علمت إنّ زَيْداً قائم » بالكسر مع عدم اللام ، وأنّ ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلِّقُ إنّ .

الثالث : قد عرفت أن الإلغاء سبيلُه عند وجود سببه الجوازُ ، والتعليق سبيله الوجوبُ ، وأن المُلْغَى لاعمل له ألبتة ، والمعلق عامِل فى المحل ، حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

٣٣٨ — وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى
وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

يروى بنصب «مُوجِعَاتِ» بالكسرة عطفا على محل قوله « مَا الْبُكَى » .

ووجه تسميته تعليقاً أن العامل مُلْغًى فى اللفظ عامِلٌ فى المحل ؛ فهو عامل لاعامل ، فسمى معلَّقاً ، أخْذاً من المرأة المعلَّقة التى لا [هى] مُزَوَّجة ولامُطَلَّقة ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى [وَضْعِ] هذا اللقب لهذا المعنى .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها نحو « فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً » « فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ » « أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ » « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ » « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ » ؛ ومنه ماحكاه سيبويه من قولهم : أَمَا تَرَى أَىُّ بَرْقٍ هٰهُنَا

(لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ)

نحو « وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً » أى : لا تعرفون ، وتقول « سُرِقَ مالى وظَنَنْتُ زيداً » أى اتهمته ، واسم المفعول منه مَظْنُون وظَنِين ، قال الله تعالى : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ » : أى بمتَّهَمٍ .

وقد نَبَّهْتُ على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدّى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛ وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناهما ، وأيضاً فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القَلْبية غالباً ، بخلافهما .

(وَلِرَأَى) التى مصدرُهَا (الرُّؤيَا) وهى الحلمية (أَنْمِ) أى : انسب (مَا لِعَلِمَا * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أُنْتَمَى) أى : انْتَسَبَ ، « ما » : موصول صلته « انتمى » فى موضع نصب مفعول لأنْمِ ، و « طَالِبَ » حال من عَلِمَ ، و «لرأى» متعلق بانْمِ ، و «لعلما» متعلق بانتمى ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم متعديةً إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحِسِّ الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ — أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فهم من « أراهم » مفعول أول ، و « رفقتى » مفعول ثان .

وإنما قيد بقوله : « طالِبَ مفعولين من قبل » ؛ لئلا يعتقد أنه أحال على عَلِمَ العرفانية .

فإن قلت : ليس فى قوله « الرؤيا » نَصٌّ على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدراً لرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية .

قلت : الغالبُ والمشهور كونُهَا مصدراً للحلمية .

(وَلاَ تُجِزْ هُنَا) فى هذا الباب (بِلاَ دَلِيلٍ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ) ويسمى اقتصاراً ؛ أما الثانى فبالإجماع ، وفى الأول — وهو حَذْفُهما معاً اقتصاراً — خلاف ؛ فعن سيبويه والأخفش المنعُ مطلقاً ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن الأكثرين الجواز مطلقاً ، تمسكاً بنحو « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى » أى : يعلم « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْء » وقولهم : مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ ؛ وعن الأعلم الجوازُ فى أفعال الظن دون أفعال العلم .

أما حَذْفُهما لدليل — ويسمى اختصاراً — فجائز إجماعاً ، نحو « أَيْنَ شُرَكَائِىَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ » ، وقوله :

٣٤٠ — بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ وَتَحْسِبُ

وفى حذف أحدهما اختصارا خلاف ؛ فمنعه ابن مَلْكُون ، وأجازه الجمهور .

من ذلك — والمحذوفُ الأولُ — قولُه تعالى : « وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ » فى قراءة (يحسبَنَّ) بالياء آخر الحروف ، أى : ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً .

ومنه — والمحذوفُ الثانى — قوله :

٣٤١ — وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أى : فلا تظنى غيره واقعاً منى .

(وَكَتَظُنُّ) عَمَلاً ومعنى (أَجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع « قال » المبدوء بتاء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين (إِنْ وَلِىَ مُسْتَفْهِماً بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلْ) أى : مَعْمُولٍ (وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى) للذكوراتِ (فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ) ؛ فمن ذلك حيث لافَصْلَ قوله :

٣٤٢ — عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِى إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

وقوله :

٣٤٣ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ — أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِى بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُوماَ

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله :

٣٤٥ — أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِى لُؤَىٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فإن فُقِدَ شرط من هذه الأربعة تعين رَفْعُ الجزءين على الحكاية ، نحو « قال زيد عمرو مُنْطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأأنت تقول زيد منطلق » .

﴿ تنبيه ﴾ زاد السُّهَيْلى شرطا آخر ، وهو ألاَّ يتعدى باللام ، نحو « أتَقُولُ لزيد عمرو منطلق » وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا ، وفى شرحه أن يكون مقصودا به الحال . هذا كله فى غير لغة سُلَيم .

(وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنَّ مُطْلَقَا) أى : ولو مع فقد الشروط المذكورة (عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا) وقوله :

٣٤٦ ــ قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا　　هٰـذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

﴿ تنبيه ﴾ على هذه اللغة تفتح أنَّ بعد « قُلْتُ » وشبهه ، ومنه قوله :

٣٤٧ ــ إذَا قُلْتُ أَنِّى آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ　　وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

﴿ خاتمة ﴾ قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد فى معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْراً ، وخطبةً ، وحديثاً ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو « يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ » أى : يُطْلَق عليه هذا الاسمُ ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . وممن أجازه ابن خروف والزمخشرى . وإمَّا جملة فتحكى به ، فتكون فى موضع مفعوله ، والله أعلم .

أَعْلَمَ وأَرَى

(إِلَى ثَلاَثَةٍ) من المفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) المُتَعَدِّيَيْن إلى مفعولين (عَدَّوْا إِذَا) دخلت عليهما همزةُ النقلِ ، و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثى فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلا قبل ؛ فيصير متعديا إن كان لازما ،

نحو « جَلَسَ زَيْدٌ ، وَأَجْلَسْتُ زَيْداً » ويزاد مفعولا إن كان متعديا ، نحو « لَبِسَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، ورَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وأَرَانِي اللهُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وعَلِمْتُ الصِّدْقَ نَافِعًا ، وأعْلَمنِي اللهُ الصدق نافعا »

(وَمَا) حُقِّقَ (لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقَا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعْلَمَ وأَرَى (أيْضاً حُقِّقَا) ؛ فيجوز حَذْفهما معا اختصارا إجماعا ، وفى حذف أحدهما اختصاراً ماسبق ، ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا إجماعا ، وفى حذفهما معا اقتصارا الخلفُ السابق ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو « عَمْرٌو أَعْلَمْتُ زَيْداً قَائِمٌ » ومنه « الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا الله مَعَ الأَكَابِرِ » ، وقوله :

٣٤٨ — وَأَنْتَ أَرَانِى اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

وكذلك يُعَلَّقُ الفعل عنهما ، نحو « أَعْلَمْتُ زيداً لَعَمْرٌو قائم ، وأَرَيْتُ خالداً لَبَكْرٌ مُنْطَلِق » ؛ وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنـه ، ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اختصاراً واقتصاراً .

(وَإِنْ تَعَدَّيَا) أى : رأى وعلم (لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ) بأن كانت رأى بَصَرِيَّة وعلم عِرْفانية (فَلِاثْنَيْنِ بِهِ) أى : بالهمز (توصَّلاً) ؛ لما عرفت ، فتقول : أَرَيْتُ زيداً الهلال ، وأَعْلَمْتُهُ الْخَبَرَ .

(وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أى : من هذين المفعولين (كَثَانِى اثْنَىْ) مفعولَىْ (كَسَا) وَبَابِهِ من كل فعـل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً ، وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا (فَهْوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (بِهِ) أى : بالثانى من مفعولى باب كسا (فِى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا) أى : ذو اقتداء ؛ فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصارُ عليه ، وعلى الأول ، ويمتنع الإلغاء .

نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ؛ فإنَّ «أَعْلَمَ وأرى»هذين يُعَلَّقان عن الثانى ؛ لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ، ومن تعليق أرى

عن الثانى قوله تعالى : « رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى » .

(وَكَأَرَى السَّابِقِ) المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَّا) و (أَخْبَرَا) و (حَدَّثَ) و (أَنْبَأَ) ، و (كَذَاكَ خَبَّرَا) لتضمنها معناه ، كقوله :

٣٤٩— نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِى إِلَىَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

وكقوله :

٣٥٠— وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي

وكقوله :

٣٥١— أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

وكقوله :

٣٥٢— وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

وكقوله :

٣٥٣— وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وصَوْغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ؛ فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا إلى مفعولٍ لم يكن متعديا إليه بدونها ، وصَوْغُه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصَّوْغ ؛ فالذى لا يتعدى إن دخلته همزةُ النقلِ تعدى إلى واحـد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صُغْتَه للمفعول صار متعديا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛ فإن كان المصوغ للمفعول من باب أَعْلَمَ لحق بباب ظَنَّ ، وإن كان من باب ظَنَّ لحق بباب كانَ ، وكالمصوغِ للمفعول فى ذلك المطاوعُ ، اهـ

﴿ خاتمة ﴾ أجاز الأخفش أن يعامل غير عَلِمَ ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظْنَنْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً ، وكذلك أَحْسَبْتُ ، وأَخَلْتُ ، وأَزْعَمْتُ . ومذهبه فى ذلك ضعيف؛ لأن المتعدى بالهمزة

فَرْع المتعدِّى بالتجرد ، وليس فى الأفعال متعدٍّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألاَّ ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لـكن وَرَدَ السماعُ بنقلهما فقبل ، ووجب ألاَّ يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع . ولو ساغ القياسُ على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهـذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .

الفاعل

(الْفَاعِلُ) فى عُرْف النحاة : هو الاسم (الَّذِى) أُسند إليه فعلٌ تام أصْلِىُّ الصيغة أو مؤول به (كَمَرْفُوعَىْ) الفعلِ والصفةِ من قولك : (أتى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى) فـكل من زيد والفتى فاعل ؛ لأنه أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثانى جامد ، و « وَجْهُهُ » فاعل ؛ لأنه أسند إليه مؤول بالفعـل المذكور وهو « مُنِيرا » .

فالذى أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح ، كما مثل ، والمؤول به ، نحو « أَوَلَمْ يكْفِهِمْ أنَّا أنْزَلْنَا » والتقييد بالفعل يُخْرِج المبتدأ ، و بالتام نحو اسم كان ، و بأصلىّ الصيغة النائبَ عن الفاعل ، وذِكْرُ « أو مؤول به » لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ، كما مثل ، أو مصدر ، أو اسم فعل ، أو ظرف ، أو شبهه .

﴿ تنبيه ﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعضَ ، وسيذكر الباقى :

الأول : الرفع ، وقد يُجَرُّ لفظهُ بإضافة المصدر ، نحو : « ولَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ » أو اسمه ، نحو : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوء » ، أو بمِنْ أو الباء الزائدتين ، نحو « أنْ تَقُولُوا مَا جَاءنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ » ، ونحو « وَكَفَى بِاللهِ شهيداً » وقوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِى بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

ويُقْضَى حينئذ بالرفع على محله ، حتى يجوز فى تابعه الجرُّ حملا على اللفظ والرفعُ حملا على المحل ، نحو «ماجاءنى من رجلٍ كريمٍ ، وكريمٌ ، وماجاءنى من رجل ولا امرأةٍ ، ولا امرأةٌ» ؛ فإن كان المعطوفُ معرفةً تعين رفعه ، نحو «ماجاءنى من عبدٍ ولا زيدٌ» لأن شرط جر الفاعل بِمنْ أن يكون نكرة بعد نَفْى أو شبهه .

الثانى : كونه عمدة ، لايجوز حذفه ؛ لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لايستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائى حذفه تمسكا بنحو قوله :

٣٥٤ــ فَإِنْ كانَ لاَيُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِى إلى قَطَرِىٍّ لاَ إخَالُكَ رَاضِيَا

وأوَّلَهُ الجمهور على أنَّ التقدير فإن كان هو : أى ما نحن عليه من السَّلاَمَةِ .

الثالث : وجوب تأخيره عن رافعه ، فإن وُجِدَ ماظاهره تَقَدُّمُ الفاعِلِ وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونِ المقدم إما مبتدأ كما فى نحو زَيْدٌ قَامَ ، وإما فاعلا محذوف الفعل كما فى نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، ويجوز الأمران فى نحو « أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا » و « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ، والأرجح الفاعلية ؛ لما سيأتى فى باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله :

(وَبَعْدَ فِعْلٍ) أى وشِبْهه (فَاعِلٌ) « فاعل » : مبتدأ خبره فى الظرف قبله : أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعـــل (فَإِن ظَهَرْ) فى اللفظ نحو « قام زيد » و « الزيدان قاما » (فَهْوَ) ذاك (وإلاَّ) أى : وإلاَّ يظهَرْ فى اللفظ (فَضَمِيرٌ) أى : فهو ضمير (اسْتَتَرْ) نحو قُمْ ، وَزَيْدٌ قامَ ، وهِنْدٌ قَامَتْ ؛ لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته ، تمسكا بقول الزَّبَّاء :

٣٥٥ ــ مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَــدِيدَا

وأوَّله البصريون على أن « مَشْيُهَا » مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير مشيها يكون

أو يوجد وثيداً ، وقيل : ضرورة ، وقد روى مُثلَّثاً : الرفعُ على ماذكرنا ، والنصبُ على المصدر : أى تمشى مَشْيهَا ؛ والخفض بدل اشتمال من الجمال .

(وَجَرِّدِ الْفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِاثْنَيْنِ) كفاز الشهيدان، ويفوز الشهيدان(أو جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا) ويَفُوز الشهداء، وفازت الهندات، وتفوز الهندات ؛ هذه اللغة المشهورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعِدَا) الزَّيْدَانِ ، وَيَسْعَدَانِ الزيدان ، (وَسَعِدُوا) الْعَمْرُونَ ، وَيَسْعَدُونَ الْعَمْرُونَ ، وَسَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وَيَسْعَدْنَ الهِنْدَاتُ ؛ ومن ذلك قوله :

٣٥٦ — تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله :

٣٥٧ — نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ العَزِيزِ

وقوله :

٣٥٨ — نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

وقوله :

٣٥٩ — يَلُومُونَنِي فِى اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ قَوْمِى فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقوله :

٣٦٠ — رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بِالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة « أَكَلُونِى البَرَاغِيثُ » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَعَاقَبُونَ فيكمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أخرجه مالك فى الموطأ . ثم قال : لكننى أقول فى حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديثٌ مُخْتَصَر رواه البزّار مُطَوّلا مجرداً ؛ فقال : « إِنَّ لِلَّهِ مَلاَئِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكمْ » .

وحكى بعض النحويين أنها لغة طيىء ، و بعضهم أنها لغة أزدشنوءة .

(وَالْفِعْلُ) على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف ، بل هو (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ) . وهذه أحرفٌ دالةٌ على تثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء فى «قَامَتْ هِنْدٌ» على تأنيث الفاعل .

ومن النحويين مَنْ يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر ، وكلا الحملين غيرُ ممتنع فيما سُمع مِنْ غيرِ أصحابِ هذه اللغة ؛ ولا يجوز حَمْلُ جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذَ عنهم هذا الشأنُ اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هـذه الأحرف علاماتٍ للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أنَّ مِنَ العرب مَنْ يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألفَ فى فعل الاثنين ، والواو فى فعل جمع المذكر ، والنونَ فى فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً ، وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوبُ الإبدال أو التقديمُ والتأخيرُ ، و إما إسناد الفعل مرتين ؛ واللازم باطل اتفاقا .

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا) أى : حذف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذا أجيبَ به أُستفهامٌ مُحقَّق (كَمِثْلِ زَيْدٌ فى جَوَابِ مَنْ قَرَا) إذا جعل التقدير : قرأ زَيْدٌ ، ومنه «وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ» أى : خَلَقَهُنَّ اللهُ ، أو مقدر ، كقراءة ابن عامر وشعبة «يُسَبَّحُ لَهُ فيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ» وقراءة ابن كثير «كَذلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ و إلى الذينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ» وقراءة بعضهم «زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ» .

وقوله :

٣٦١– لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

ببناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رَفْعٌ بالفاعليـة لأفعالٍ محذوفة ، كأنه

قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحِي ، وَمَنْ زَيَّنَهُ ، وَمَنْ يبكيه ؛ فقيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ، ويُوحِي اللهُ ، وزَيَّنَهُ شركاؤهم ، ويَبْكيه ضارع .

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبارَ مبتدآتٍ محذوفةٍ ؛ لاعتضاد التقدير الأول بما رجَّحه ؛ أما الآية الأولى فلثبوته فيما يُشْبِهها ، وهو « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ والْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » ، وفيما هو على طريقتها ، وهو: « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » ، « قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » ، وأما البواقي فبالرواية الأخرى ، وهي رواية البناء للفاعل .

نعم في غير ما ذكر يكون الحمل على الثاني أولى ؛ لأن المبتدأ عينُ الخبر ؛ فالمحذوف عين الثابت ؛ فيكون الحذف كَلاَ حَذْفٍ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .

أو أجيبَ به نَفْي ، كقوله :

٣٦٢ - تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أي : بل عَرَاهُ أعظَمُ الوجد .

أو استلزمه فعلٌ قبلَه ، كقوله :

٣٦٣ - أَسْقَى الْإِلَٰهُ عُدُوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غَادِي

* كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ *

أي : سقاها كلُّ أجَشَّ .

وإما وُجُوباً ، كما إذا فُسِّرَ بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وهَلاَّ زَيْدٌ قامَ أبُوهُ ؛ أي : وإن استجارك أحد استجارك ، وهَلاَّ لابَسَ زيدٌ قام أبوه ، إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ؛ فلا يجمع بينهما .

(وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا * كَانَ لِأُنْثَى) ؛ لتدلَّ على تأنيث الفاعل ، وكان

حقها ألاَّ تلحقه ؛ لأن معناها فى الفاعل ، إلا أن الفاعل لـا كان كجزء من الفعل جاز أن يدلّ ما اتصل بالفعل على مَعْنًى فى الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى الأفعال الخمسة ، وسواء فى ذلك التأنيث الحقيقى (كَأَبَتْ هِنْدُ الأذَى) ، والمجازىّ كطَلَعَتِ الشمسُ .

(وَ إِنَّمَا تَلْزَمُ) هذه التاء من الأفعال (فِعْلَ) فاعلٍ (مُضْمَرٍ * مُتَّصِلٍ) سواء عَادَ على مؤنث حقيقى : كهِنْدٌ قَامَتْ ، والهِنْدَانِ قَامتَا ، أم مجازى : كالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، والْعَيْنَانِ نَظَرَتَا (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمِ ذَاتَ حِرٍ) أى : فَرْج ، وهو المؤنث الحقيقى : كقَامَتْ هِنْدٌ ، وقامَت الْهِنْدَانِ ، وقامَت الْهِنْدَاتُ ؛ فيمتنع : هند قام ، والهندان قاما ، والشمسُ طَلَع ، والعينانِ نَظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات .

وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المضمر المنفصل ، نحو « هِنْدٌ مَا قَامَ إلاَّ هِىَ ، وَمَا قَامَ إلاَّ أَنْتِ » ولا فى الظاهر المجازى التأنيث ، نحو « طَلَعَ الشَّمْسُ » ولا فى الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتى بيانه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يَضْعُفُ إثباتُ التاء مع المضمر المنفصل .

الثانى : تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين .

(وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ) بين الفعل وفاعله الظاهرِ الحقيقىِّ التأنيثِ (تَرْكَ التَّاء) كما (فِى * نَحْوِ أَتَى الْقَاضِىَ بِنْتُ الْوَاقِفِ) .

وقوله :

٣٦٤ — لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوء [عَلَى بَابِ اُسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ]

وقوله :

٣٦٥ — إنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِــدَةٌ
بَعْدِى وَبَعْدَكِ فى الدُّنيَا لَمَغْرُورُ

والأجود الإثبات .

(وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ) على الإثبات (كما زَكَا إلاَّ فتَاةُ ابْنِ الْعلاَ) إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه الجمهور بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ — مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فى حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ الْعَمِّ

وقوله :

٣٦٧ — [طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا]
فَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلوعُ الجَرَاشِعُ

قال الناظم : والصحيح جوازه فى النثر أيضاً وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ » « إنْ كَانَتْ إلاَّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ » .

(وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِى) مع الظاهر الحقيقى التأنيث (بِلاَ فَصْلٍ) شذوذاً ؛ حكى سيبويه « قَالَ فُلاَنَةُ » .

(وَمَعْ * ضَمِيرِ ذِى) التأنيث (الْمَجَازِ) الحذفُ (فى شِعْرٍ وَقَعْ) أيضاً ، كقوله :

٣٦٨ — فَإمَّا تَرَيْنِى وَلِى لِمَّةٌ فَإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٣٦٩ — فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا

(وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) والسالم من مؤنث كما مر (كَالتَّاءِ مَعِ) المؤنَّثِ المجازىّ ، وهو : ما ليس له فرج حقيقى ، مثل (إحْدَى اللَّبِنْ) أعنى لَبِنَةً ؛ فكما تقول : سَقَطَتِ اللَّبِنَةُ ، وسَقَط اللَّبِنَةُ ، تقول : قَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الرِّجَالُ ، وقَامَتِ الهُنُود ، وقَامَ الْهُنُودُ ، وقَامَتِ الطَّلَحَاتُ ، وقَامَ الطَّلَحَاتُ ؛

فاثبات التاء لتأوُّله بالجماعة ، وحذفها لتأوُّله بالجمع ، وكذا تفعل باسم الجمع كنِسْوَةٍ ، ومنه « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ » .

﴿ تنبيه ﴾ حَقُّ كل جمع أن يجوز فيه الوجهانِ ، إلا أنَّ سلامةَ نَظْمِ الواحد في جمعي التصحيح أوْجَبَتِ التذكيرَ في نحو «قامَ الزَّيْدُونَ» والتأنيثَ في نحو «قَامَتِ الْهِنْدَاتُ» .

وخالف الكوفيون ؛ فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي ؛ واحتجوا بقوله : « آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ[1] » . « إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ » ، وقوله :

٣٧٠ — فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسْلَمْ فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في « جَاءَكَ » للفصل ، أو لأن الأصل النساءُ المؤمناتُ ، أو لأن أل مُقَدَّرة باللاتي ، وهو اسم جمع .

(وَالْحَذْفَ في « نِعْمَ الْفَتَاةُ ») و « بِئْسَ الْفَتَاةُ » (اسْتَحْسَنُوا) أي : رأوه حَسَناً ؛ (لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ) فالمسند إليه الجنسُ ، وأل في الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم أنها عَهْدِية ، ومع كون الحذف حسناً ، الإثباتُ أحسن منه .

(وَالْأَصْلُ في الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ) بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة ؟ (وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ) عنه بالفاعل ؛ لأنه فَضْلَة .

(وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ)فيتقدم المفعولُ على الفاعلِ ؛ إما جوازاً ، وإما وجوبًا ، وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتي .

---

(١) ومثل ذلك قول الحماسي ، وهو قريط بن أنيف أحد بني العنبر :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

(وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وفاعِلِه ، وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز ، نحو «فَرِيقاً هَدَى» وواجب ، نحو «مَنْ أَكْرَمْتَ ؟» وممتنع ، و يمنعه ما أوجب تأخُّره أو توسُّطَهُ ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ؛ إذ لا يُعلَمُ الفاعل من المفعول والحالةُ هذه إلا بالرتبة ؛ كما فى نحو «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَأَكْرَمَ ابْنِى أَخِى» ؛ فإن أُمِنَ اللبسُ لوجود قرينة جاز التقديم ، نحو « ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى ، وَأَضْنَتْ سُعْدَى الْحُمَّى » .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السَّرَّاج وغيره ، وتظافر عليه نصوصُ المتأخرين .

ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نَقْده على ابن عصفور ؛ فأجاز تقديمَ المفعول والحالة هذه ، مُحتَجًّا بأن العرب تجيز تصغير عُمَرَ وعَمْرٍو على عُمَيْر ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ» وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو « فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ » أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس .

قلت : وما قاله ابن الحاج ضعيف ؛ لأنه لو قُدِّم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضَى اللفظُ — بحسب الظاهر — بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل ؛ فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به ؛ فإن الأمر فيه لا يؤدى إلى مثل ذلك ، وهو ظاهر .

(أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) أى : وأَخِّرِ المفعولَ عن الفاعل أيضاً وجوباً إن وَقَعَ الفاعلُ ضميراً (غَيْرَ مُنْحَصِرْ) نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وأَهَنْتُ زَيْداً .

(وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ) من فاعل أو مفعول ، ظاهرا كان أو مضمرا (أَخِّرْ) عن غير المحصور منهما ؛ فالفاعل المحصور نحو « مَا ضَرَبَ عَمْراً إِلاَّ زَيْدٌ » ،

أو « إلاَّ أَنَا » ، و « إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ ، أَوْ أَنَا » والمفعول المحصور نحو « مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً » ، و « ما ضَرَبْتُ إلاَّ عَمْراً » ، وَ « إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ، وَ « إنمَا ضَرَبْتُ عَمْراً » .

(وقد يَسْبِقُ) المحصورُ ، فاعلا كان أو مفعولا ، غَيْرَ المحصور (إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) بأن كان الحصر بإلاَّ وتقدمت مع المحصور بها ، نحو « مَا ضَرَبَ إلاَّ زَيْدٌ عَمْراً » ، و « ما ضَرَبَ إلا عَمْراً زَيْدٌ » ، ومن الأول قولُه :

٣٧١ - فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا(١)

وقوله :

٣٧٢ - مَا عَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلاَ جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلا

ومن الثانى قوله :

٣٧٣ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا

وقوله :

٣٧٤ - وَلَمَّا أَبَى إلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْلِ

فإن لم يَظهر القصد ــ بأن كان الحصر بإنما ، أو بإلاّ ولم تتقدم مع المحصور ــ امتنع تقديمه ؛ لانعكاس المعنى حينئذ ، وذلك واضح .

﴿ تنبيه ﴾ : الذى أجاز تقديمَ المحصور بإلاّ مطلقا هو الكسائى ، محتجا بما سبق، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الْجُزُولِىُّ والشلوبين ، حَمْلاً لإلاّ على إنما ، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنبارى إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه فى نية التأخير .

(١) عشية : نصب على الظرفية منون ، وآناء : مرفوع على أنه فاعل هيجت وهو جمع نؤى بعد تقديم همزته على النون كبئر وآبار ورئم وآرام ورأى وآراء ، والواو فى « وشامها » حرف عطف ، والشام : جمع شامة وهى العلامة معطوف على آناء ، يقول : لايعلم غير الله ما أثارته فى وقت العشية مخلفات أحبائنا من النؤى والعلامات الدالة عليهم ، ولا تلتفت إلى غير ذلك مما قاله أرباب الحواشى .

(وَشَاعَ) فى لسان العرب تقديمُ المفعول الملتبسِ بضمير الفاعل عليه (نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وقوله :

٣٧٥ ـ جاء الخلافةَ أَوْ كانتْ له قَدَراً كما أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

لأن الضمير فيه و إن عاد على متأخر فى اللفظ ؛ إلا أنه متقدم فى الرتبة .

(وَشَذَّ) فى كلامهم تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضمير المفعول عليه (نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ) ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . قال الناظم : والنحويون ـ إلا أبا الفتح ـ يحكمون بمنع هذا ، والصحيحُ جوازُه ؛ واستدلَّ على ذلك بالسماع ، وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :

٣٧٦ ـ وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماَ

وقوله :

٣٧٧ ـ وَمَا نَفعَتْ أَعْمَالُهُ المَرْءَ رَاجِياً جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

وقوله :

٣٧٨ ـ جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

وقوله :

٣٧٩ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فى ذُرَا المَجْدِ

وقوله :

٣٨٠ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وذكر لجوازه وجها من القياس ، وممن أجاز ذلك ـ قبله وقبل أبى الفتح ـ الأخفشُ من البصريين والطُّوَالُ من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر ، وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل

بالمفعول المتأخر نحو « ضَرَبَ أَبُوهَا غُلَامَ هِنْد » امتنعت المسألة إجماعا ، كما امتنع «صَاحِبُهَا فى ٱلدَّار » وقيل : فيه خلاف .

واختلف فى نحو « ضَرَبَ أَبَاهَا غُلَامُ هِنْدٍ » فمنعه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم .

الثانى : كما يعود الضمير على متقدم رتبةً دون لفظٍ ـ و يسمى متقدما حكما ـ كذلك يعود على متقدم مَعْنًى دون لفظٍ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو «أَدِّبْ وَلَدَكَ فى الصِّغَرِ يَنْفَعْهُ فى الـكِبَرِ » أى : التأديبُ ، ومنه : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أى : العدل .

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ـ سوى ما تقدم ـ فى ستة مواضع :

أحدها : الضمير المرفوع بِنِعْمَ و بئس ، نحو « نِعْمَ رَجُلاً زيد » و « بِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو » بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف ، أو خبر لمبتدإ محذوف .

الثانى : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ ـ جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الأخِلاَّءَ إنَّنِى لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِىَ مُهْمِلُ

على ما سيأتى فى بابه .

الثالث : أن يكون مُخْبَراً عنه فيفسره خبره ، نحو : « إنْ هِىَ إلاَّ حَيَاتُنا ٱلدُّنيا »

الرابع : ضمير الشأن والقِصَّة ، نحو : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ » « فإذا هِىَ شَاخِصة أبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

الخامس : أن يُجَر برُبَّ ، وحكْمُهُ حُكْمُ ضمير نعم و بئس : فى وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً ، كقوله :

٣٨٢ ـ رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى ما يُورِثُ المَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال : « رُبَّهُ امْرَأَةً » لا رُبَّها ، ويقال : « نِعْمَتِ امْرَأَةً هِنْدٌ » .

السادس : أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهرُ المفسِّر له ، كَضَرَبْتُهُ زَيداً ، قال ابن عصفور : أجازه الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز إجماع . انتهى .

(خاتمة) : قد يشتبه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تامًّا ، وطريقُ معرفةِ ذلك : أن تجعل فى موضع التام ، إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميرَه المنصوبَ ، وتُبْدِلُ من الناقص اسماً بمعناه فى العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله ، وإلا فهى فاسدة ؛ فلا يجوز « أعْجَبَ زَيْدٌ ما كَرِهَ عَمْرٌو » إن أوقعت « ما » على مالا يعقل ؛ لأنه لا يجوز : أعْجَبْتُ الثوبَ ، ويجوز نصب زيد ؛ لأنه يجوز : أَعْجَبَنِي الثوبُ ، فإن أوقعت « ما » على أنواع مَنْ يعقل جاز رفعه ؛ لأنه يجوز : أَعْجَبْتُ النساء؛وتقول « أمكن المسافرَ السفرُ » بنصب المسافر ؛ لأنك تقول : أمْكَنَنِي السَّفَرُ ، ولا تقول : أمْكَنْتُ السَّفَرَ ، والله أعلم .

النائب عن الفاعل

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ به عَنْ فَاعِلٍ) حُذِف لغرض: إما لفظى ؛ كالإيجاز ، وتصحيح النظم ؛ أو معنوىٍّ ؛ كالعِلْم به ، والجهل ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، وسيأتى أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به ، لكن هو الأصل فى النيابة عنه (فِيما لهُ) من الأحكام ؛ كالرفع ، والعُمْدية ، ووجوب التأخير ، وغير ذلك (كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ) فخير : نائب عن الفاعل المحذوف؛ إذ الأصل نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائل،

نَعَم النيابةُ مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلي إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فأَوَّلَ الفِعْل) الذى تبنيه للمفعول (اُضْمُمَنْ) مطلقاً (وَ) الحرف (المُتَّصِل بالآخِـرِ) منه (اكْسِرْ فى مُضِىٍّ كَوُصِل) ودُحْرِجَ (وَاُجْعَلْهُ) أى المتصل بالآخر (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيَنْتَحِي المَقُولِ فيه) عند البناء للمفعول (يُنتَحَى،وَ) الحرف (الثَّانِيَ التَّالِيَ تَا المُطَاوِعَهْ) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالأَوَّلِ اُجْعَـلْهُ بلا مُنَازَعَهْ) تقول : تُدُحْرِجَ الشَّيْء ، وتُغُوفل عن الأمر ، بإتباع الثانى للأول فى الضم .

(وَثَالِثُ) الفعل (الذِى) بدىء (بِهَمْزِ الْوَصْل * كالأَوَّلِ اُجْعَلَنَّهُ كاسْتُحْلِي) الشرابُ ، واسْتُخْرِجَ المالُ ، فتتبع الثالث أيضاً للاول فى الضم .

(وَاُكْسِرْ أَوِ اُشْمِمْ فَا) فعل (ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ * عَيْنًا) واويا كان أو يائياً ، فقد قرىء: « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الماء » بهما، والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى رَوْماً (وَضَمٌّ جا) فى بعض اللغات (كَبُوعَ) وحُوكَ (فَاحْتُمِل) كقوله :

٣٨٣ — لَيْتَ وَهَل يَنفَعُ شيئاً لَيْتُ   لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وكقوله :

٣٨٤ — حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ   تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

﴿ تنبيه ﴾: أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين ، وتعزى لبنى فقعس و بنى دُبَيْر .

(وَإنْ بِشَكلٍ) من هذه الأشكال (خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ) ذلك الشكلُ ويُعدل إلى شكل آخر لا لَبْسَ فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين — بعد بنائه للمفعول — إلى ضمير متكلم أو مخاطب؛ فإن كان يائياً كباعَ من البَيْع اجْتُنِبَ كسره وعُدل إلى الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : بِعْتُ الْعَبْدَ، فإنه بالكسر ليس إلا ،

و إن كان واويا كَسَامَ من السَّوْم اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو سُمْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالضم ليس إلا .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل المُلْبِسِ على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا ، ولم يلتفت للالباس ؛ لحصوله فى نحو مُخْتَار وتضَارّ ، نعم الاجتناب أوْلىٰ وأرْجَحُ .

(وَمَا لِبَاعَ) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّْ) وَرَدَّ من كل فعل ثلاثى مضاعف مدغم ، لكن الأفصح هنا الضم ، حتى قال بعضهم: لايجوز غيره، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة «رِدَّتْ إِلَيْنَا » « وَلَوْ رِدُّوا » .

(وَمَا لِفَاَبَاعَ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابتٌ (لِمَا الْعَيْنُ تَلِي * فِي) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل ، نحو (اخْتَارَ وانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي) ؛ فتقول : اخْتُورَ وانْقُودَ ، واختير وانقيد ، بضم التاء والقاف ، وكسرهما ، والإشمام ، وتُحَرَّك الهمزة بحركتهما.

(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أوْ) مجرور (حَرْفِ جَرّ بِنِيَابَةٍ حَرِ) أى : حقيق ، ومالا فلا، فالقابلُ للنيابة من الظروف والمصادر هوالمتصرف المختص نحو صِيمَ رَمَضَانُ ، وجُلِسَ أمام الأمير ،« فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ » ؛ بخلاف اللازم منهما ، نحو عِنْدَ و إذا وسُبْحَان ومَعاذ ؛ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جُلِسَ عندك، و بخلاف المبهم نحو صِيم زَمَانٌ ، وَجُلِسَ مكان ، وسِيرَ سَيْرٌ ؛ لعدم الفائدة ؛ وامتناع سِيرَ على إضمار السير أحق ، خلافا لمن أجازه .

فأما قوله :

٣٨٥ـوَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

فمعناه و يعتلل هو : أى الاعتلال المعهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف « عليك » ؛

لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المخصّصة ، وبذلك يُوَجَّهُ « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ » وقوله :

٣٨٦ — فَيَالَكَ مِنْ ذِى حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا
وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ

والقابلُ للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال، كمذ ومنذ ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دَلَّ على تعليل كاللام والباء ، وَمِنْ إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

٣٨٧ — يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على ما مر ، لا قوله « من مهابته » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية فى نحو « خرج زيد بثيابه » لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذى تنوب عنه كذلك ، وكذلك المميز إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طِبْتَ مِنْ نَفْسٍ ؛ فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً ، وفى هذا الثانى نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل مِنْ على المميز المنتصب عن تمام الكلام .

الثانى : ذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ والسُّهَيْلِيُّ وتلميذه الرُّنْدِىّ إلى أن النائب فى نحو « مُرَّ بِزَيْدٍ » ضمير المصدر ، لا المجرور ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم نحو « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شىء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له فى نحو « مُرَّ بِهِنْدٍ » .

ولنا «سير بِزَيْدٍ سيراً » وأنه إنما يراعى محل يظهر فى الفصيح ، نحو لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلاَ قَاعِداً ، بالنصب ، بخلاف مررتُ بِزَيْدٍ الفاضلَ ، بالنصب ، ومُرَّ بِزَيْدٍ الفاضِلُ ، بالرفع ؛ لأنك تقول : لَسْتُ قَائِماً ، ولاتقول فى الفصيح : مررت زيداً ، ولا مُرَّ زَيْدٌ ؛

على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع ؛ والنائبُ فى الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف ؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد ؛ وقد أجازوا النيابة فى نحو « لم يُضْرَبْ مِنْ أحَدٍ » مع امتناع مِنْ أحَدٍ لم يضرب ؛ وقالوا فى « كَفَى بِاللّٰهِ شهيداً » : إن المجرور فاعل مع امتناع كَفَتْ بهند .

الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور ، لا الحرف ، ولا المجموع ؛ فكلامُ الناظم على حذف مضاف ؛ لكنْ ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أن النائب المجموع .

(وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِى) المذكورات ، أعنى الظرفَ والمصدر والمجرور (إنْ وُجِدْ * فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته ، هـذا مذهب سيبويه ومَنْ تابعه ؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرِدْ) ذلك ، كقراءة أبى جعفر « لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .

وقوله :

٣٨٨ — لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاء إلا سَيِّدَا وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

وقوله :

٣٨٩ — وَإِنَّمَا يُرْضِى المنيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب ، كما فى البيتين .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء ، قيل : ولا أولوية لواحد منها ؛ وقيل : المصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف المكان .

(وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ) المفعول (الثَّانِ مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ) نحو : كُسِىَ زَيْدًا جُبَّةٌ ، وَأُعْطِىَ عَمْراً دِرْهَمٌ ، بِخِلاَفِ مالم يؤمن التباسه ، نحو أَعْطَيْتُ

زَيْدًا عَمْراً ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِىَ زَيْدًا عَمْرٌو ، بل يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً .

﴿ تنبيه ﴾ : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة بقد إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اه

(فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى الْمَنْعُ) من إقامة المفعول الثانى (اُشْتُهِرْ) عن النحاة ، وإن أُمِنَ اللبس ؛ فلا يجوز عندهم ظُنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلاَ أُعْلِمَ زيداً فَرَسُكَ مُسْرَجا (وَلاَ أَرَى مَنْعاً) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ) كما فى المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور فى الأول ، ولقوم فى الثانى ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا؛فيقال فى« ظننت زيداً عمراً ، وأعلمت بكراً خالداً منطلقاً» : ظُنَّ زَيْدٌ عَمْراً، وَأُعْلِمَ بَكْرٌ خَالِدًا مُنْطَلِقاً ؛ ولا يجوز : ظُنَّ زَيْدًا عَمْرٌو ، ولا أُعْلِمَ بَكْراً خَالِدٌ مُنْطَلِقاً ؛ لما سلف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول يشترط لإنابة المفعول الثانى — مع ما ذكره — ألاّ يكون جملة ؛ فإن كل جملة امتنعت إنابته اتفاقا .

الثانى : أفهم كلامه أنه لا خلاف فى جواز إنابة المفعول الأول فى الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به فى شرح الكافية ؛ وأما الثالث فى باب أرى فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخَضْرَاوى وابن الناظم الاتفاقَ على منع إنابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازه بعضهم حيث لا لَبْسَ ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسُكَ مُسْرَجٌ .

الثالث : احتج مَنْ منع إنابَةَ الثانى فى باب ظَنَّ مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، و بعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كان الثانى نكرة ، نحو ظُنَّ قائِمٌ زَيْدًا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتجَّ مَنْ منع إنابته مطلقاً فى باب أعلم — وهم قوم منهم الخضراوى والأبدى وابن عصفور — بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شُبِّهَا بمفعولى أعطى ، و بأن السماع إنما جاء بإنابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ ـ وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَاماً مَوَالِيهَا لَئِيماً صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قوما يجيزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مُقَدر ؛ وأجاز الكسائى نيابة التمييز ، فأجاز فى «امتلأت الدار رجالاً» : اُمْتُلِئَ رِجالٌ ، وَ إِلَى ذٰلِكَ أَشَارَ فى الكافية بقوله :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنُوبُ الْخَبَرُ بِبَابِ كَانَ مُفْرَداً لاَ يُنْصَرُ
وَنَابَ تَمْيِيزٌ لَدَى الكِسَائِى لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِى اهـ

وأعلم أنه كما لا يَرْفَعُ رافع الفاعل إلا فاعلا واحداً كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائبا واحداً (ومَا سِوَى) ذلك (النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا * بِالرَّافِعِ) له (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا) إما لفظا إن لم يكن جارا ومجرورا ، أو محلا إن يَكُنْهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى الكافية :

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لاَ يَلْتَبِسْ مَعْ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلاَ تَقِسْ

أى : قد حَمَلَهم ظهورُ المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وقوله :

٣٩١ ـ مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

ولا يقاس على ذلك ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا قلتَ « زِيدَ فى رِزْقِ عمرٍو عشرون ديناراً » تَعَيَّنَ رفعُ « عشرين » على النيابة ؛ فإن قدّمت « عمراً » فقلت « عمرو زِيدَ فى رِزْقِهِ عشرُونَ » جاز رفع العشرين ونصبه ؛ وعلى الرفع فالفعلُ خَالٍ من الضمير ؛ فيجب

توحيده مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدإ ، وعلى النصب فالفعلُ مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز فى التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

اشتغال العامل عن المعمول

(إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلّْ)

أى حقيقةُ باب الاشتغال : أن يَسْبِق اسمٌ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره ، أو مُلاَبسه ، لو تفرَّغ له هو أو مناسبه لَنَصَبَهُ لفظا أو محلا ؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ مناسب للعامل الظاهر مُفَسِّر به ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير فى « عنه » وفى « لفظه » للاسم السابق ، والباء فى « بنصب » بمعنى عن ، وهو بدل اشتمال من ضمير « عنه » بإعادة العامل ، والألف واللام فى « المحل » بدل من الضمير ؛ والتقدير : إن شَغَل مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نصب لفظ ذلك الاسم السابقِ : أى نحو زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أو محله ، نحو هٰذَا ضَرَبْتُهُ .

(فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ) إما وجوبا ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحا ، أو مستويا ، إلا أن يَعْرِض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْماً) أى : إضماراً حتما : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير فى « أضمر » : أى محتوما ، وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُوَافِقٍ) ذلك الفعل المضمر (لِمَا قَدْ أُظْهِرَا) إما لفظاً ومعنى ، كما فى نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » إذ تقديره : ضربت زيداً ضربته ، وإما معنى دون لفظ ، كما فى نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » إذ تقديره : جاوَزْتُ زيداً مررت به .

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط فى الفعل المفسِّرِ ألاَّ يُفْصَلَ بينه وبين الاسم السابق؛ فلو قلت : « زَيْدًا أَنْتَ تضربه » لم يجز ؛ للفصل بأنت .

(والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلاَ) أى : تبع الاسمُ (السَّابِقُ مَا) أى : شيئاً (يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَإِنْ وَحَيْثُمَا) وأدوات التَّحْضيض ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة ؛ نحو إنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فأَكْرِمْهُ ، وحَيْثُمَا عَمْراً لَقِيتَهُ فأَهِنْهُ ، وهَلاَّ بَكْراً ضَرَبْتَهُ ، وأيْنَ زَيْدًا وَجَدْتَهُ ؟

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ — لاتَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُهُ فإذَا هَلَكْتُ فَبَعْدَ ذٰلِكِ فَاجْزَعِي

فى رواية « مُنْفِسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ — فإنْ أنْتَ لم يَنفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ لعلكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأوائلُ

التقدير : إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أهلكته ، و إن لَمْ تَنْتَفِعْ بعلمك لم ينفعك عِلْمُكَ .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعلِ ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقا ، أو « إنْ » والفعلُ ماضٍ ؛ فيقع فى الكلام ؛ فتسوية الناظم بين إنْ وحَيْثُمَا مردودة .

(وَإِنْ تَلاَ) الاسم (السَّابِقُ مَا بِالاِبْتِدَا * يَخْتَصُّ) كإذا الفجائية ولَيْتَمَا (فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أبَدَا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدإ والخبر، نحو : خَرَجْتُ فإذَا زَيْدٌ يضربه عمرو ، وَليتما بِشْرٌ زُرْتُه ؛ فلو نصبت زيداً و بشراً لم يجز ، لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل .

ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال فى نحو «خَرَجْتُ وزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو »؛ فلا يجوز « وزيدا يضربه عمرو » بنصب زيد .

و (كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلاَ) أى : تبع (مَا) أى : شيئاً (لَمْ يَرِدْ * مَاقَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولامِ الابتداء ، وما النافيةِ ، وكم الخبرية ، والحروفِ الناسخةِ ، والموصولِ ، والموصوفِ ، تقول : زيد إنْ زُرْتَهُ يُكْرِمْكَ ، وَهَلْ رَأَيْتَهُ ؟ وهَلاَّ كلَّمْتَهُ ، وهكذا إلى آخرها ، بالرفع ، ولا يجوز النصب ؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملا فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَاُخْتِيرَ نَصْبٌ) أى : رُجِّحَ على الرفع فى ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ) ــ وهو : الأمر ، والنهى ، والدعاء ــ نحو : زَيْدًا اُضْرِبْهُ ، أَوْ لِيَضْرِبْهُ عمرو ، أو لاتُهِنْهُ ، واللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ ، أَوْ لا تُؤَاخِذْهُ ، و بَكْراً غَفَرَ اللهُ لَهُ

و إنما وجب الرفع فى نحو « زَيْدٌ أَحْسِنْ بِهِ » لأن الضمير فى محل رفع ، و إنما اتفق السبعة عليه فى نحو « الزَّانِيَةُ والزَّانى فاجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزَّانِيَةِ والزَّانى ، ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

٣٩٤ــوقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ [وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا]

إن التقدير : هٰذِهِ خولان ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ فى الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

وقال ابن السِّيدِ وابنُ بابشاذ : يختار الرفع فى العموم كالآية ، والنصبُ فى الخصوص كزيدا أضرب به .

(و) الثانى : أن يقع (بَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ) أى : بعد ما الغالبُ عليه أن يليه فعلٌ ، فإيلاؤه : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعلَ : مفعول أول ؛ لأنه

الفاعل فى المعنى ، والذى يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام ، نحو « أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ » فإن فُصِلَتِ الهمزة فالمختار الرفع ، نحو أأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، إلا فى نحو أكلَّ يَوْمٍ زَيْداً تَضْرِبُهُ ؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل. وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ، نحو أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أمْ عَمْرٌو ، وحَكَمَ بشذوذ النصب فى قوله :

٣٩٥ — أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أمْ رِيَاحاً عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا

ومنها النفى بما أو لا أو إنْ ، نحو مازَيْداً رَأَيْتُهُ ، ولا عَمْرا كلَّمْتُهُ ، وإنْ بَكْراً ضَرَبْتُهُ ، وقيل : ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان .

ومنها « حيث » المجردة من « ما » نحو اجْلِسْ حَيْثُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ .

(و) الثالث : أن يقع (بَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى * مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أوَّلا) سواء كان ذلك المعمول منصوبا ، نحو لَقِيتُ زَيْداً وعَمْراً كلمته ، أو مرفوعا ، نحو قامَ زَيْدٌ وعَمْرًا أكرمته .

وإنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين ؛ لأن مَنْ نَصَبَ فقد عطف فعليةً عَلَى فعلية ، ومَنْ رفع فقدعطف اسمية عَلَى فعلية ، وتَنَاسُبُ المتعاطفين أحسن من تخالفهما .

واحترز بقوله « بلا فصل » من نحو قَامَ زَيْدٌ وأمَّا عمرٌو فأكْرَمْتُهُ ، فإن الرفع فيه أجود ؛ لأن الكلام بعد « أمَّا » مستأنف مقطوع عما قبله ؛ وبقوله « فعل مستقر أولا » من العطف عَلَى جملة ذات وجهين ، وستأتى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تجوّز الناظم فى قوله « عَلَى معمول فعل » ؛ إذ العطف حقيقة إنما هو عَلَى الجملة الفعلية ، كما عرفت .

الثانى : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا .

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو أكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتّى زَيْداً أكْرَمْتُهُ ، وَمَا قامَ بَكْرٌ لٰكِنْ عَمْراً ضَرَبْتُهُ ، فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين ، فلو قلت : أكْرَمْتُ خَالِدًا حَتّى زَيْدٌ أكْرَمْتُهُ ، وقَامَ بَكْرٌ لٰكِنْ عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل و بعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه .

ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب ، كَزَيْداً ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : أيَّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أو مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ومثل المنصوب المضاف إليه ، نحو غُلَامَ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : غُلَامَ أيِّهِمْ ضَرَبْتَ ؟

ثالثها : أن يكون رَفْعُهُ يوهم وصفا مُخِلًّا بالمقصود ، و يكون نصبه نَصًّا فى المقصود ، كما فى « إنَّا كلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَر » ؛ إذ النصب نصٌّ فى عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَرٍ ، وهو المقصود ، وفى الرفع إيهامُ كون الفعل وصفاً مخصِّصاً ، و « بِقَدَرٍ » هو الخبر ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجودَ شيء لا بِقَدَر ؛ لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجِّحاً للنصب ، وقال : النصب فى الآية مثلُه فى « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » قال : وهو عربى كثير ، وقد قرىء بالرفع ، لكن على أن « خَلَقْنَاهُ » فى موضع الخبر للمبتدأ ، والجملة خبر إن ، و « بِقَدَرٍ » حال ، وإنما كان النصب نصا فى المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ؛ ومن ثَمَّ وجب الرفع فى قوله تعالى : « وكلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فى الزُّبُرِ » .

(وَإنْ تَلاَ المَعْطُوفُ) جملةً ذاتَ وجهين غَيْرَ تعجبية : بأن تلا (فِعْلاً مُخْبَراً * بِهِ) مع معموله (عَنِ اسْمٍ) غير ما التعجبية (فاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء ، نحو « زَيْدٌ قامَ وعَمْرٌو أكْرَمْتُهُ فى داره » أو « فعمراً أكرمته » برفع عمرو

ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن فى كل منهما مشاكلة ، بخلاف « ما أَحْسَنَ زيداً وعمرو أكرمته عنده » ؛ فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافى يمنعان النصب ، والفارسى وجماعة — منهم الناظم — يجيزونه، وقال هشام : الواو كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

﴿ تنبيه ﴾ : شبه العاطف فى هذا أيضا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أنَا ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمْراً ضَرَبْتُهُ » ، والثانى نحو « هٰذَا ضَارِبٌ زَيْداً وعَمْراً يُكْرِمُهُ » برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما .

(والرفعُ فى غَيْرِ الَّذِى مَرّ) أنه يجب معه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجحاً . أو مساوياً (رَجَحْ) على النصب ؛ لسلامة الرفع من الإضمار الذى هو خلاف الأصل ، فرفع « زيد » بالابتداء فى قولك «زيد ضربته» أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونَصْبه عربى جيد ، خلافاً لمن منعه ، وأنشد ابن الشَّجَرِىّ على جوازه قولَه :

٣٩٦ — فَارِساً ما غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولاَ نِكْسٍ وَكِلْ

ومنه قراءة بعضهم « جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .

ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أُبِيحَ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تَرُدّه إليه وتُخَرِّجه عليه (افْعل، وَدَعْ مَالَمْ يُبَحْ) لك فيه ذلك .

(وفَصْلُ مَشْغُولٍ) من ضمير الاسم السابق (بِحَرْفِ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بإضَافَةٍ) وإن تتابعت ، أو بهما معاً (كَوَصْلٍ يَجْرِى)فى جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب فى نحو « إنْ زَيْداً مَرَرْتَ بِهِ ، أو بغلامه ، أو حُبِسْتَ عليه ، أو على غلامه ، أو أكرمت أخاه ، أو غُلاَمَ أخيه ؛ أكْرِمْكَ » كما يجب فى نحو « إنْ زَيْداً أكْرَمته » ؛ ويمتنع النصب ويتعين الرفع فى نحو«خَرَجْتُ فإذَا زَيْدٌ مُرَّ بِهِ، أو بغلامه ، أو حُبِسَ عليه ،

أو على غلامه ، أو يضرب أخاه ، أو غُلَامَ أخيه ؛ عَمْرٌو » ، كما وجب الرفع فى نحو « فإِذَا زيد يضرب به عمرو » ؛ وقِسْ على ذلك بقية الأمثلة .

﴿ تنبيه ﴾ : النصبُ فى نحو « زَيْداً ضربته » أحْسَنُ منه فى نحو « زيداً ضربت أخاه » وفى نحو « زيداً ضربت أخاه » أحسن منه فى نحو « زيداً مررت بأخيه » .

(وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ) وهو اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) فى جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو « أزَيْداً أنت ضاربه ، أو مُكْرِمٌ أخاه ، أو مَارٌّ بِهِ ، أو مَحْبُوسٌ عليه » تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أزيداً تضربُهُ ، أو تُكْرِمُ أخاه ، أو تَمُرُّ به ، أو تُحْبَسُ عليه .

وإنما امتنع « زيداً أنت تضربه » بخلاف « أنت ضاربه » لاحتياج الوصف إلى ما يَعْتَمِدُ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غَيْرَ عامل لم يَجُزْ أن يُفَسِّر عاملا ؛ فلا يجوز « أزيداً أنت ضَارِبُهُ ـ أو مَحْبُوسٌ عليه ـ أمْسِ » .

وإنما يكون الوصف العامل كالفعل فى التفسير (إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ) يمنعه من ذلك ؛ كوقوعه صلةً لأل ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملا ؛ ومن ثَمَّ امتنع تفسير الصفة المشبهة ؛ فلا يجوز « زيدًا أنا الضَّارِبُهُ » ، ولا « وَجْهَ الأب زَيْدٌ حَسَنُهُ » .

﴿ تنبيه ﴾ : يتعين الرفع فى « زَيْدٌ عَلَيْكَهُ » ، و « زَيْدٌ ضَرْباً إِيَّاهُ » ؛ لأنهما غيرُ صفةٍ ؛ نعَمْ يجوز النصب عند مَنْ يُجَوِّز تقديم معمول اسم الفعل ، وهو الكسائى ، ومعمول المصدر الذى لا ينحَلُّ بحرف مصدرىٍّ ، وهو المبرد والسيرافى .

(وَعُلْقَةٌ) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) سَبَبِىٍّ له جارٍ

على متبوع أجنبي منه ، وهو الشاغل : نعتاً ، أو عطف نَسَقٍ بالواو ، أو عطف بيان (كَمُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ) السببيُّ (الْوَاقِعِ) شاغلاً ؛ فـكما تقول « زَيْدًا أكرمت أخاه » أو « مُحِبَّهُ » فتكون العلقةُ بين زيد وأكرمت عَمَلَهُ فى سببيه كذلك تقول « زَيْدًا أكرمت رَجُلاً يُحِبُّه » ، أو « أكرمت عَمْراً وأخَاهُ » أو « عَمْراً أخاه » ؛ فتكون العلقة عمله فى متبوع سببيه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المرادُ بالمُلْقَة الضميرَ الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى فى ، أى : إنَّ وجودَ الضمير فى تابع الشاغل كافٍ فى الرَّبْطِ كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلا بالعامل ، أو منفصلا عنه بحرف جر ، ونحوه .

﴿ تنبيه ﴾ : لو جعلت « أخَاهُ » من قولك « زَيْدًا أكْرَمْتُ عَمْراً أخَاهُ » بدلا امتنعت المسألة : نَصَبْتَ ، أو رفعت ؛ لأن البدل فى نية تـكرير العامل ؛ فتخلو الأولى عن الرابط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ؛ وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع، بخلاف غيرها من حروف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا رَفَع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ نحو « أزَيْدٌ قامَ » أو « غُضِبَ عليه » ، أو ملابساً لضميره نحو « أزَيْدٌ قامَ أبوه » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجبَ الرفـع بالابتداء ؛ كخرجْتُ فإذا زَيْدٌ قامَ ، وليتما عَمْرٌو قَعَدَ ؛ إذا قدرت « ما » كافَّة ، أو بالفاعلية ، نحو « وَإِنْ أحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اُسْتَجَارَكَ » ، وَهَلا زَيْدٌ قَامَ ؛ وقد يكون راجحَ الابتدائية على الفاعلية ، نحو زَيْدٌ قامَ ؛ وذلك عند المبرد ومتابعيه ، وغيرُهم يوجب ابتدائيته ؛ لعدم تَقَدُّم طلب الفعل ، وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية ، نحو زَيْدٌ لِيَقُمْ ، ونحو قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قعد ، ونحو « أبَشَرٌ يَهْدُونَنَا » وَ « ءأنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو زَيْدٌ قامَ وَعَمْرٌو قُعِدَ عِنْدَه ؛ والله أعلم .

تَعَدِّى الفعل ولُزُومه

(عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمَعَدَّى) إلى مفعولٍ به فأكثر ـ وَيُسَمَّى أيضاً وَاقِعاً ؛ لوقوعه على المفعول به ، ومُجَاوِزاً ؛ لمجاوزته الفاعلَ إلى المفعول به ـ أمران ؛ الأول : صحة (أَنْ تَصِلَ * هَا)ضميرٍ راجع إلى (غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ) ، والثانى : أن يُصَاغ منه اسمُ مفعولٍ تام ، وذلك(نَحْوُ عَمِلْ) فإنك تقول منه : الْخَيْرُ عَمِلَهُ زَيْدٌ ؛ فهو معمول ، بخلاف نحو خَرَج ؛ فإنه لا يقال منه زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو ، ولا هُوَ مَخْرُوجٌ ، بل مَخْرُوجٌ بِهِ ، أو إليه ؛ فلا يتم إلا بالحرف .

والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تَتَّصِلُ باللازم والمتعدى ، نحو الخُرُوجُ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، والضَّرْبُ ضَرَبَهُ عَمْرٌو .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه الهـاء تَتَّصِل بكان وأخواتها ؛ والمعروف أنها واسطة : أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتَعَدِّى نظراً إلى شبهها به ، وربمـا أطلق على خبرها المفعول .

(فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ) ذلك المفعولُ (عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ) فإن ناب عنه رَفَعْتَه به كما سلف .

(وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى) غيرُ المعدى : مبتدأ ، ولازم : خبره ، أى : ما سوى المعدّى هو اللازم ؛ إذ لا واسطة ، ويسمى قَاصِراً أيضا ؛ لقصوره على الفاعل ، وَغَيْرَ وَاقع ، وغير مُجاوز ؛ لذلك .

(وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) وهى الطبائع ؛ والمراد بأفعال السجايا : ما دلّ على معنًى قائمٍ بالفاعل لازمٍ له (كَنَهِمْ) ـ بكسر الهاء ـ الرجلُ ؛ إذا كثر أكلُه ، وَشَجُعَ ، وَجَبُنَ ، وَحَسُنَ ، وَقَبُحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أشبه ذلك .

و (كذا) ما وازن (أفْعَلَلّ) نحو : اُقْشَعَرَّ ، واشْمَأزَّ ، واطْمَأنَّ ، وما أُلحق به ، وهو افْوَعَلّ ، نحو اكْوَهَدَّ الفرخُ، إذا ارْتَعَدَ.

(و) كَذَا (الْمُضَاهِي) أي : المشابه في الوزن : افْعَنْلَلَ ، نحو احْرَنْجَمَ ، يقال : احْرَنْجَمَتِ الإبلُ : أي اجتمعت ، وما ألحق به ، وهو وزنان : افْعَنْلَلَ ـ بزيادة إحدى اللامين ـ نحو (اُقْعَنْسَسَا) يقال : اُقْعَنْسَسَ البعيرُ ؛ إذا امتنع من الانقياد ، وَافْعَنْلَى ، نحو : احْرَنْبَى الدِّيكُ ؛ إذا انتفش للقتال ، وَاسْلَنْقَى الرجلُ ؛ إذا نام على ظهره ؛ وقد جاء منه المتعدى ، نحو : اُسْرَنْدَى ، وَاُغْرَنْدَى : أى علا وَرَكِبَ ، فى قول الراجز :

٣٩٧ — قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَـنِّي وَيَغْرَنْدِينِي

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى « اقْعَنْسَسَ » أن يكون مفعولاً للمضاهى ، والأَوْلَى أن يكون فاعلاً له ، والمفعول محذوف : أى والمضاهيه اقْعَنْسَسَ ؛ لما عرفت أنه مُلْحَق باحرنجم .

(وَ) كذلك حُتِمَ أيضاً لزوم (ما اُقْتَضَى) من الأفعال (نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا) نحو : نَظُفَ ، وطَهُرَ ، وَوَضُؤَ ، ودَنِسَ ، ونَجِس ، وقَذِر (أَوْ عَرَضَا) وهو : ما ليس حركةَ جسمٍ من معنى قائمٍ بالفاعل غير ثابت فيه ، كَمَرِضَ ، وكَسِلَ ، ونَشِطَ ، وفَرِحَ ، وحَزِنَ ، وَنَهِمَ ؛ إذا شبع (أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا) وَدَحْرَجْتُ الشيء فتَدَحْرَجَ : أمَّا مطاوعُ المتعدِّى لأكثر من واحد فإنه متعد ؛ كما مرّ .

(وَعَدِّ لاَزِماً بِحَرفِ جَرٍّ) نحو ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أذهبته ، وعجِبْتُ مِنْهُ ، وَغَضِبْتُ عَلَيْهِ (وَإِنْ حُذِف) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ)وجوباً ، وشذ إبقاؤه على جره ، فى قوله :

٣٩٨ — [إِذَا قِيلَ:أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار فى غير أنّ وأنْ فإنما يحذف (نَقْلاً) لا قياساً مُطّرداً ، وذلك على نوعين :

الأول : وارد فى السَّعة ، نحو شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ .

والثانى : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ — آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ * [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فى الْقَرْيَةِ السُّوسُ]

وقوله :

٤٠٠ — [لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ * فيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أى : على حَبِّ العراق ، وفى الطريق .

(وَ) حذفه (فِى أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ) قياساً (مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) « أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ » « شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ » أى : مِنْ أن يَدُوا : أى يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومِنْ أن جاءكم ، و بأنّه .

فإن خِيفَ اللَّبْسُ امتنع الحذف، كما فى «رَغِبْتُ فى أنْ تفعلَ ، أو عَنْ أنْ تفعلَ» لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى : « وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذفَ لأجل الإبهام ؛ ليرتدع من يرغب فيهنّ لجمالهنّ ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وفَقْرِهنّ ؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : إنما اطَّرَدَ حذفُ حرف الجر مع أنّ وأنْ لطولهما بالصلة .

الثانى : اختلفوا فى محلهما بعد الحذف ؛ فذهب الخليل والكسائى إلى أن محلهما جر ؛ تمسُّكاً بقوله :

٤٠١ — وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ ، وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

بجر « دَيْنِ » ، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب ، وهو الأقيس .

ومثل أنّ وأنْ فى حذف حرف الجر قياساً كى المصدرية نحو« جِئْتُكَ كَىْ تَقُومَ» أى لـكى تقوم .

(وَالأَصْلُ) فى ترتيب مفعولَىِ الفعلِ المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سَبْقُ فاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَعْنًى) منهما المفعولَ معنى (كَمَنْ * مِنْ) قولك : (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل فى المعنى ، و « نَسْجَ اليمن » هو الملبوس ؛ فهو المفعول فى المعنى .

ويجوز العدول عن هذا الأصل ؛ فيتقدم ما هو مفعول فى المعنى على ما هو فاعل فى المعنى ، فيقال : أَلْبِسَنْ نَسْجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَكُمْ .

(وَ) قد (يَلْزَمُ الأَصْلُ) المذكور (لِمُوجِبٍ عَرَا) أى : وُجِد ، وذلك كخوف اللبس ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْراً » وكون الثانى محصوراً ، كما أَعْطَيْتُ زَيْدًا إلاَّ دِرْهَمًا ، أو ظاهراً والأول ضمير متصل ، نحو « إنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْـكَوْثَرَ » .

(وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ) لمانع وجد (حَتْماً قَدْ يُرَى) أى: قد يرى واجباً، وذلك كما إذا كان الفاعل فى المعنى محصوراً ، نحو : مَا أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إلا زَيْداً ، أو ظاهراً والثانى ضميراً متصلا ، نحو الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ زَيْداً ، أو مُلْتَبساً بضمير الثانى ، نحو أَسْـكَنْتُ الْدارَ بَانِيَها ؛ فلو كان الثانى مُلْتَبِساً بضمير الأول كما فى نحو : أَعْطَيْت زَيْدًا مالَهُ ؛ جاز وجاز ؛ على ما عرف فى باب الفاعل .

﴿تنبيه﴾ : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الأمور الثلاثة ؛ لجواز تقديمه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيداً قائماً ، ووجوبه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْراً ، وامتناعه فى نحو : ظَنَنْتُ فى الْدارِ صَاحِبَهَا .

(وَحَذْفَ فَضْـلَةٍ) وهى المفعول من غير باب ظَنّ (أَجِزْ) : اختصاراً، أو اقتصاراً

(إنْ لَمْ يَضِرْ) حذفُها ، كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظى ؛ كتناسُب الفواصل نحـو « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَـلَى » ، ونحو « إلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يخْشَى » ، وكالإيجاز فى نحو « فَإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تفْعَلُوا » وإما معنوىّ ؛ كاحتقاره فى نحو « كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ » أى: الـكافرين ، أو اسْتِهجانه؛ كقول عائشة رضى الله عنها : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ ولا رَأى مِنِّى ، أى : العَوْرَةَ .

فإن ضَرَّ الحذفُ امتنع ، وذلك (كَحَذْفِ مَا سِـيقَ جَوَاباً) لسؤال سائل : كَضَرَبْتُ زَيداً ، لمن قال : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ (أوْ حُصِرْ) نحو : ما ضَرَبْتُ إلاَّ زَيداً، وَإنما ضَرَبْتُ زَيداً ، أو حذف عامله ، نحو : إيَّاكَ وَالأسَدَ .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « يَضِرْ » هو بكسر الضاد مضارع ضَارَ يَضِيرُ ضَيْراً ، بمعنى : ضَرَّ يَضُرُّ ضُرًّا ، قال الله تعالى : « لاَ يَضِرْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً » ، أى : لم يضركم .

(وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا) أى : ناصبُ الفضلة (إنْ عُلِما) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حـذفه جائزاً ، نحو « قَالوا خَيْراً » ، (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا) كما فى باب الاشتغال ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء ، بشرطه ، وما كان مَثَلاً ، نحو « الْـكِلاَبَ عَلَى الْبَقَرِ » أى أرْسِلِ الـكلاب ، أو أُجْرِىَ مُجْرَى المثل ، نحو « انْتَهُوا خَيْراً لَـكُمْ » .

(خاتمة) : يصير المتعدى لازماً أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء :

الأول: التضمين لمعنى لازم ؛ والتضمينُ: إشرابُ اللفظِ معنى لفظٍ آخرَ و إعطاؤه حُـكْمَهُ ؛ لتصير الـكلمة تؤدى مُؤَدَّى كلمتين ؛ نحو « فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ » أى : يَخْرُجُون ، « وَلاَ تَعْدُ عَيناكَ عَنهُمْ » أى : تَنْبُ « أذَاعُوا به » أى: تَحَدَّثوا « وَأَصْلِحْ لِى فى ذُرِّيتى » أى : بارِكْ لى .

ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ — كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مِجَنِّى   قَدْ قَتَــــلَ ٱللهُ زِياداً عَــــنِّى

أى : صرَفَه بالقتل ؛ وقول الآخر :

٤٠٣ — * ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا *

أى : تَـكَفَّلَتْ ، وهو كثير جداً .

الثانى : التحويلُ إلى فَعُلَ — بالضم — لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرُبَ الرجُلُ ، وفَهُم ، بمعنى ما أضْرَبَهُ وأفهمه .

الثالث : مطاوعته المتعدى لواحد ، كما مرّ .

الرابع : الضَّعْفُ عن العمل : إما بالتأخير ، نحو « إنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرونَ » « ٱلذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ، أو بكونه فَرْعاً فى العمــل ، نحو : « مُصَدِّقاً لِمـاَ بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » .

الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ - تبلَتْ فُؤَادَكَ فى المَنَامِ خَرِيدةٌ   تَسْقِى الضَّـــجِيعَ ببَارِدٍ بَسَّامِ

ويصير اللازم متعدياً بسبعة أشياء :

الأول : همزة النقل ، كما أسلفته .

الثانى : تَضْعيف العين ، نحو : فَرِحَ زيد ، وفَرَّحْتُ زَيداً .

وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « نَزَّلَ عَلَيْكَ الْـكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لما بيْنَ يَدَيْهِ وأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ والإنجيلَ » .

الثالث : المُفَاعلة ، تقول فى « جَلَسَ زيد ، ومشى ، وسار » : جَالَسْتُ زَيداً ، وماشيته ، وسايرته .

الرابع : اسْتَفْعَلَ للطلب أو النسبة للشىء ، كاسْتَخْرَجْت المال ، واسْتَحْسَنْتُ زَيداً ، واستقبحت الظلم ، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو اسْتَـكْتَبْتُهُ الْـكِتَابَ ، وَاسْتَغفَرْتُ اللهَ الذنْبَ ، ومنه قوله :

٤٠٥ — أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ أُحْصِيه * [رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ والْعَمَلُ]

و إنماجاز « استغفرتُ اللهَ منَ الذنب» لتضمنه معنى استتبت : أى طلبت التوبة.

الخامس : صَوْغ الفعل على فَعَلْتُ بالفتح أفْعُلُ بالضم لإفادة الْغَلَبَة ، تقول : كَرَمْتُ زَيداً أكرُمُه : أى غلبته فى الكرم .

السادس : التضمين ، نحو : « وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ » أى : لا تَنْوُوا؛لأن عَزَمَ لا يتعدى إلا بعَلَى ، تقول : عَزَمْتُ عَلَى كذا ، لا عزمت كذا ، ومنه رَحُبَتْكُمُ الطَّاعَةُ ، وَطَلَعَ بِشْرٌ الْيَمَنَ ؛ أى : وسعتكم ، و بلغ اليمن .

السابع : إسقاط الجار توسُّعاً، نحو « أعَجِلْتُمْ أمْرَ رَبكم » أى : عن أمره «وَاقْعُدُوا لهُمْ كلَّ مَرْصَدٍ » أى : عليه ، وقوله :

* كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

أى فى الطريق .

وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافاً للفارسيّ فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛ لعدم الإبهام ، والله أعلم.

التنازع فى العمل

(إنْ عَامِلاَنِ) فأكثر (اقْتَضَيَا) أى : طَلَبَا (فى اسمٍ عَمَلْ) متَّفِقاً أو مختلفاً (قَبْلُ) أى : حال كونهما قَبْلَ ذلك الاسم (فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ) فيه اتفاقا .

والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

٤٠٦ — [فَأَيْنَ إلى أيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي] * أتاكَ أتاكَ اللاحِقُونَ [احْبِسِ احْبِسِ]

إذ الثانى توكيد ، و إلا فَسَد اللفظ ؛ إذ حقُّه حينئذ أن يقول : أتاكَ أتوْكَ ، أو أتوْكَ أتاكَ ؛ ومن نحو :

٤٠٧ —[وَلَوْأَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

فإن الثانى لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفانى قليل من المـال ، ولم أطلب المُلْكَ .

وبكونهما قبل من نحو « زَيْدٌ قَامَ وقَعَدَ » لأن كل واحد منهما أَخَذَ مطلوبه ، أعنى ضمير الاسم السابق ؛ فلا تنازع .

هكذا مَثَّلَ الناظمُ وغيرُه وعَلَّلوا ؛ وفى كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلقُصُور العـلَّة ؛ لأن ذلك يقتضى ألاَّ يمتنع تقديمُ مطلوبهما إذا طلبا نصباً .

و «عاملان» فى كلامه رُفِع بفعل مضمر يفسره «اقتضيا» ، و «عَمَلْ» مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مُرَاده بالعاملين فِعْلاَن متصرفان ، أو اسمان يُشْبِهَانهما ، أو اسم وفعل كذلك ؛ فالأول نحو « آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً » والثانى كقوله :

٤٠٨ — عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ [فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ]

والثالث نحو « هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ » وقوله :

٤٠٩ — لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِـيرَةِ أَنَّنِى
لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن المبرد إجازته فى فعلى التعجب ، نحو مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْداً ، وَأَحْسِنْ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو ، واختاره فى التسهيل .

الثانى : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين، وقد يتعدد المتنازَعُ فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تُسَبِّحُونَ وتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ — طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِى فَلَيْتَنِى
قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

الثالث : اشترط فى التسهيل فى المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع ، فنحو «زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَخُوهُ» وقوله:

٤١١ — [قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ]
وَعَــزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

محمول على أن السببى مبتدأ ، والعاملان قَبْلَه خَبَرَانِ عنه ، أو غير ذلك مما يمكن ، بخلاف السببى المنصوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرطَ أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم فى البيت التنازع .

(وَالثَّانِ) من المتنازعين (أَوْلَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ) لقربه ، (وَاخْتَارَ عَكْساً) من هذا ، وهو أن الأول أولى لسبقه ، (غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ) أى : غيرُ البصريين ، وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما .

﴿ تنبيه ﴾ : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها ؛ ومن إعمال الأول قوله :

٤١٢ — كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ
أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ — جِئْ ثُمَّ حَالِفْ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمُ
لِمَنْ أَجَارُوا ذَوُو عِزٍّ بِلاَ هُونِ

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) منهما ، وهو الذى لم يتسلَّط على الاسمِ الظاهر مع توجُّهه إليه

فى المعنى (فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ) فى ذلك (مَا الْتزِمَا) من مطابقة الضمير الظاهرَ ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء فى ذلك كان الأول هو المهمل (كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيء ابنَاكَا) أم الثانِي (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا) وهذا المثال الثانى متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون ؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب ؛ فذهب الكسائى ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — لادلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

وقال الفراء : إن اتفق العاملان فى طلب المرفوع فالعملُ لهما ، ولا إضمارَ ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابنَاكَا ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا ، نحو ضَرَبَنِي وضربت زيدا هو ، والمعتمد ما عليه البصريون ، وهو ما سَبَقَ ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء فى غير هذا الباب ، نحو رُبَّهُ رَجُلاً ، وَنِعْمَ رَجُلاً ، وقد سمع أيضا فى هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، ومنه قوله :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ ؛ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

وقوله :

٤١٥ — هَوِينَنِي وَهَوِيتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

وقوله :

٤١٦ — وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولا حُجَّة فيما تمسك به المانع ؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع ؛ وقد أجاز ذلك البصريون فى الأحوال كلها ، تقول : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ ، كأنك قلت : ضَرَبَنِي مَنْ ، على ما لا يخفى .

(وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ * بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ) وهُو النصب لفظا أو محلا (اوهِلاَ) أى : جُعِلَ أهْلاً (بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ) فى الأصل ؛ لأنه حينئذ فضلَةٌ ؛ فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر ، فتقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ ومَرَّ بِي عَمْرٌو ، ولا يجوز ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بى عَمْرٌو ؛ وأما قوله :

٤١٧ — إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
[جِهَاراً فَكُنْ فى الْغَيْبِ أحْفَظَ لِلْوُدِّ]

فضرورة .

(وأخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضمر قبل الذكر ، وعمدةٌ فى الأصل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وكَانَ زَيْدٌ قَائِماً إياه ، وظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إيَّاه .

أما امتناع الإضمار مقدَّما فادَّعى الشارحُ الاتفاقَ عليه ، وفى دعواه نظر؛ فقدحكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب ؛ أحدها جوازه كالمرفوع ، وفى كلام والده فى الكافية وشرحها مَيْلٌ إلى جواز إضمار المنصوب مطلقا مقدما ، واحتج له ، وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل.

وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل ، نحو ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بى ومَرَرْتُ بِهِمَا أخَوَاكَ ؛ لدخوله تحت قوله : « وَأعْمِلِ الْمُهْمَلَ فى ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ » ولم يخرجه ، ومنه قوله :

٤١٨ — إذَاهِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إسْحِلِ

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله : « وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا » وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضله ، ومنه قوله :

٤١٩ — بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـــنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

وخَصَّ بعضُهم حذفَه بالضرورة كالبيت ؛ لأن فى حذفه تَهْيِئَةَ العامل للعمل وقَطْعَه عنه لغير معارض .

الثانى : كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : (الأول) جَزْمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، (والثانى) جَزْمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل ، بل أجاز التقديم .

الثالث : يُشْتَرَط لحذف الفضلة من الأول المهمل أَمْنُ اللبس ؛ فإن خِيفَ اللبسُ وجب التأخير ، نحو اسْتَعَنْتُ واسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ به ؛ لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَبَرْ » يوهم أن ضمير المتنازَع فيه إذا كان المفعولَ الأول فى باب ظَنَّ يجب حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير ، نحو ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وظَنَّتْنِي مُنْطَلِقاً هِنْدٌ إِيَّاهَا ، فإيَّاها : مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ، وفى حذفه ماسبق ؛ ولذلك قال الشارح : لَوْ قال بدله :

واحْذِفْهُ إنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ وَإِنْ يَـكُنْ ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ

لَخَلَصَ من ذلك التوهم .

لـكن قال المرادى : قوله « مفعولَ حسب » يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه و إن كان خبرا ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لا يحذف أيضاً ، بل يؤخَّرُ كمفعول حسب ، نحو : زَيْدٌ كانَ وكُنْتُ قَائِمـاً إِيَّاهُ ، وهذا مُنْدَرِج تحت قول المصنف : « غَيْرَ خَبَرْ » ، ولو قال :

بَلْ حَذْفُهُ إنْ كانَ فَضْلَةً حُتِمْ وغَيْرُهَا تأْخِـــيرُهُ قَدِ الْتُزِمْ

لأجاد .

قلت : وعلى هذا أيضاً من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أَمْنَ اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَاحْذِفْهُ لا إنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَى لِعُمْدَةٍ فَجِيء بِهِ مُؤَخَّـــــرَا

الخامس : قاس المازنى وجماعة المتعدِّيَ إلى ثلاثة على المتعدى إلى اثنين ، وعليه مشى فى التسهيل ؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول : أَعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُهُ إيَّاه إيَّاه زَيْدٌ عَمْراً قائماً ، ويختار إعمال الثانى ، نحو أَعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً قائماً إيَّاهُ إيَّاهُ ، وأَعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمْراً قائماً إيَّاهُ إيَّاهُ

(وأَظْهِرِ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا) أى : فى الأصل (لِغَيْرِ ما يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا) أى : فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتعذر الحذف بكونه عمدة والإضمار بعدم المطابقة ، فتعين الإظهار ، وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ ويَظُنَّانى أخَا * زَيْداً وعَمْراً أَخَوَيْنِ فى الرَّخَا) على إعمال الأول ، فَزَيْداً وعمراً أخوين : مَفْعُولاَ أظنُّ ، وأخَا : ثانى مفعولى يَظُنَّانى ، وجيء به مظهراً لتعذر إضماره ؛ لأنه لو أضمر فإما أن يُضْمَر مفرداً مراعاة للمخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظنانى ؛ فيخالف مفسره — وهو أخوين — فى التثنية ، وإما أن يُثَنَّى مراعاةً للمفسر ؛ فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ، وكذا الحكم لو أعملت الثانى ، نحو يَظُنَّانى وأَظُنُّ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ أخاً ، وأجاز الكوفيون الإضمار على وَفْق المخبر عنه ، نحو أَظُنُّ وَيَظُنَّانى إيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنَ ، عند إعمال الأول و إهمال الثانى ، وأجازوا أيضاً الحذف ، نحو أَظُنُّ وَيَظُنَّانى الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ

﴿ تنبيه ﴾ : وَجْه كون هذه المسألة من هذ الباب هو أن الأصل : أظن و يظننى الزيدين أخوين ؛ فتنازع العاملان « الزيدين » ؛ فالأول يطلبه مفعولا ، والثانى يطلبه فاعلا ، فأعملنا الأول ؛ فنصبنا به الاسمين ، واضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين ، وهو الألف ، و بقى علينا المفعول الثانى يحتاج إلى إضماره ؛ فرأيناه متعذراً لما مرّ ، فعدلنا به

إلى الإظهار ، وقلنا « أخاً » فوافق المخبر عنه ، ولم تضرّه مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

﴿ خاتمة ﴾ : لا يتأتى التنازع فى التميز ، وكذا الحال ، خلافاً لابن مُعْطٍ ، وكذا نحو مَا قَامَ وَقَعَدَ إلاَّ زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات ؛ والله تعالى أعلم .

المفعول المطلق

زاد فى شرح الكافية فى الترجمة « وهو المصدر » . وذلك تفسير للشىء بما هو أعَمُّ منه مطلقا ؛ كتفسير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أعَمُّ مطلقا من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولا مطلقاً ، وفاعلا ، ومفعولا به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً ؛ نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خَلَفٌ عنه فى ذلك وأنه الأصل .

وأعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به، وقد تقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « مَالَيْسَ خَبَرَاً من مصدرٍ مفيدٍ توكيدَ عامله ، أو بيانَ نَوْعِهِ ، أو عَدَدَهُ » .

ف « ماليس خبراً » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المبيَّن للنوع فى قولك : ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أليمٌ .

و « من مصدر » مخرج لنحو الحال المؤكدة ، نحو « وَلَّى مُدْبِراً » .

و « مفيد توكيدَ عامله — إلى آخره » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكد فى قولك : أمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، ولِلْمَسُوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، ومُدْخِل

لأنواع المفعول المطلق : ما كان منها منصوباً لكونه فضلة ، نحو ضَرَبْتُ ضَرْباً ، أو ضَرْباً شديداً ، أو ضَرْبَتَيْن ، أو مرفوعاً لكونه نائباً عن الفاعل ، نحو غضِبَ غضَبٌ شديدٌ .

وإنما سمي مفعولا مطلقاً لأن حَمْلَ المفعول عليه لا يُحْوِج إلى صِلَةٍ ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات ؛ فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولا إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛ فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها فى الوضع ، وتقديمُ المفعول به لم يكن على سبيل القَصْدِ ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية .

ولما كان المفعولُ المطلقُ هو المصدَرَ مع ضميمة شيء آخر كما عرفت بدَأَ بتعريف المصدر ؛ لأن معرفة المركب موقوفةٌ على معرفة أجزائه ؛ فقال : (المَصْدَرُ : اسْمُ مَاسِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ) أى : اسم الحَدَث ؛ لأن الفعل يدلُّ على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأَمْنٍ مِنْ) مدلولى (أَمِنْ) وَضَرْبٍ من مدلولى ضَرَبَ .

(بِمِثْلِهِ) ولو معنًى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ) نحو « فإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً » ويُعْجِبُنِي إيمانُكَ تَصْدِيقاً « وكَلَّمَ اللّٰهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً » « والذَّارِيَاتِ ذَرْواً » .

(وكَوْنُهُ) أى المصدر (أَصْلاً) فى الاشتقاق (لِهَذَيْنِ) أى : للفعل والوصف (انْتُخِبْ) أى : اخْتِيرَ ، وهو مذهب البصريين ، وخالف بعضُهم ؛ فجعل الوصف مشتقا من الفعل ؛ فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما ، وزعم ابن طَلْحة أن كلا من المصدر والفعل أصلٌ برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقا من الآخر . والصحيحُ مذهبُ البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة ،

والفعلُ والوصفُ مع المصـــدر بهذه المَثابة ؛ إذ المصدر إنما يدلّ على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة .

(تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِين) المصدرُ المَسُوقُ مفعولاً مطلقا (أَوْ عَدَدْ) أى : لايخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالمؤكد (كَسِرْتُ سَيْراً) ، ويسمى المبهم ، ومبين العدد ـ ويسمى المعدود ـ كسِرْتُ (سَيْرَتَيْنِ) و « دُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » ومبين النوع كسرت (سَيْرَ ذِي رَشَدْ) أو سَيْراً شديدا ، أو السَّيْرَ الَّذِى تَعْرِفُهُ ، ويسمى المختص ؛ هكذا فسره بعضهم ؛ والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعلَ فى التسهيل ؛ فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود .

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ) أى : عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (مَاعَلَيْهِ) أى : ما على المصدر (دَلّ) وذلك ستة عشر شيئا ؛ فينوب عن المصدر المبين [للنوع] ثلاثة عشر شيئا :

الأول : كُلّيته (كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ) ومنه « فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْل » وقوله :

٤٢٠ ـ [وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا] يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا

الثانى : بَعْضِيّته ، نحو : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ .

الثالث : نوعه ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقُرْفُصَاء .

الرابع : صفته ، نحو : سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وأَىَّ سَيْرٍ .

الخامس : هَيْئَته ، نحو : يَمُوتُ الْكَافِرُ مِيتَةَ سُوءٍ .

السادس : مُرَادِفه ، نحو قُمْتُ الْوُقُوفَ (وَافْرَحِ الْجَذَلْ) ومنه قوله :

٤٢١ ـ يُعْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

السابع : ضميره ، نحو عبدَ الله أظنه[1] جالسا ؛ ومنه « لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ » .

---

(١) هذا إذا جعلت « عبد الله » منصوبا على أنه مفعول أول لأظن ، والضمير فى « أظنه » عائدا على الظن المفهوم من الفعل ؛ و « جالسا » مفعولا ثانيا .

الثامن : المشار به إليه ، نحو ضَرَبْتُهُ ذلِكَ الضَّرْبَ .

التاسع : وَقْتُه ، كقوله :

٤٢٢ ـ أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [وَبِتَّ كما بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا]

أى : اغْتِيَاضَ لَيْلَةَ أرمدا ، وهو عكس « فَعَلْتُهُ طُلُوعَ الشَّمْسِ » ، إلاّ أنه قليـــــل .

العاشر : « ما » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْدًا .

الحادى عشر : « ما » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتَ فَاجْلِسْ .

الثاني عشر : آلته ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، وهو يَطَّرِدُ فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَده ، نحو : « فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » .

وزاد بعض المتأخرين اسمَ المصدر العَلَمَ ، نحو بَرَّ بَرَّةَ ، وَفَجَرَ فَجَارِ .

وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا .

وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مُرَادفه ، نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضًا ، وأَحْبَبْتُهُ مِقَةً ، وفَرِحْتُ جَذَلاً .

الثانى : مُلاَقيه فى الاشتقاق ، نحو : « وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » « وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً » ؛ والأصل إنباتا وَتَبَتُّلاً .

الثالث : اسم مصدر غـير علم ، نحو تَوَضَّأَ وُضُوءًا ، وَاغْتَسَلَ غُسْلاً ، وأعْطَى عَطاء .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّــدْ أَبَدَا) ؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع (وَثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ) أى : غير المؤكدِ ، وهو المبيِّن (وَأَفْرِدَا) لصلاحيته لذلك ؛ أما العددىّ فباتفاق ، نحو ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً . وَضَرْبَتَيْنِ ، وضَرَبَاتٍ . واختلف فى النوعىّ ؛ فالمشهور الجَوَازُ نظرا إلى أنواعه

نحو : سِرْتُ سَيْرَىْ زيدٍ الحَسَنَ وَالْقَبِيحَ ؛ وظاهرُ مذهب سيبويه المنعُ ، واختاره الشلوبين .

(وَحَذْفُ عَامِلِ) المصدر (الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ) ؛ لأنه إنما جىء به لتقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف ينافى ذلك ، ونازع فى ذلك الشارح (وَفِى) حذف عامل (سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؛ فتقول : بلى ضَرْباً مُؤْلِمًا ، أو بَلَى ضَرْبَتَيْنِ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قُدُوماً مُبَارَكاً ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حَجًّا مَبْرُوراً ؛ فحذفُ العامل فى هذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة القرينة عليه ، وليس بواجب .

(وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلاً * مِنْ فِعْلِهِ) ؛ لأنه لا يجوز الجمعُ بين البدل والمبدل منه .

وهو على نوعين : واقع فى الطلب ، وواقع فى الخبر .

فالأول : هو الواقع أمرا أو نهيًا (كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ) فى قوله:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً ، زُرَيْقُ ، المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فندْلاً : بَدَلٌ من اللفظ بأندل ، والأصل : أندل يا زريقُ المالَ : أى اختطفه ، يقال : نَدَلَ الشىء ؛ إذا اختطفه ، ومنه : « فَضَرْبَ الرِّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛ وتقول « قِيَاماً لاَ قُعُوداً » أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناظم ، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :

٤٢٣ — فَصَبْراً فِى مَجَالِ المَوْتِ صَبْراً [فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ]

أو دعاء نحو : سَقْيًا ورَعْيًا ، وجَدْعًا وكَيًّا ، أو مقرونا باستفهام توبيخى ، نحو أَتَوَانِياً وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ ؟ وقوله :

٤٢٤ — أَعَبْداً حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيباً أَلُؤْماً لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا

والثانى : ما دلّ على عامله قرينةٌ وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : حَمْداً وشُكْراً لاَ كُفْراً ، وعند تذكر الشدة : صَبْراً لاَ جَزَعاً ، وعند ظهور معجب : عَجَباً ، وعند الامتثال : سَمْعاً وَطَاعَةً ، وعند خطاب مرضى عنه : أَفْعَلُ ذٰلِكَ وَكَرَامَةً ومَسَرَّةً ، وعند خطاب مغضوب عليه : لا أَفْعَلُ ذٰلِكَ ولا كَيْداً ولاَ هَمًّا ، ولا فَعَلْتُ ذٰلِكَ ورُغْماً وهَوَانا .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلٍ) أى : لتفصيل عاقبة ما قبله (كَإِمَّا مَنًّا) من قوله تعالى : « فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » (عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا) أى حيث عَرَضَ ؛ لمـا ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما تمنون وإما تفادون .

(كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَ) كلٌّ منهما (نَائِبَ فِعْلٍ لِاُسْمِ عَيْنٍ اُسْتَنَدْ) نحو :أَنْتَ سَيْراً سَيْراً ، وإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً ، وما أَنْتَ إِلاَّ سَيْراً ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحَصْرُ ينوب مَنَابَ التكرير ، فلولم يكن مكرراً ولا محصورا جاز الإضمار والإظهار ، نحو أَنْتَ سَيْراً ، وأَنْتَ تَسِيرُ سَيْراً . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو : أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية ؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازا ، كقوله :

٤٢٥ — [تَرْتَعُ مارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اُدَّكَرَتْ] فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

أى : ذاتُ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ .

(وَمِنْهُ) أى : ومن الواجب حذفُ عامِلِهِ (مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَا) من النوعين ـ وهو المؤكد لنفسه ـ هو الواقع بعد جملة هى نَصٌّ فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فـكأنه نَفْسُهَا (نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ

أَلْفٌ عُرْفًا) أى : اعترافا ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف (وَالثانِ) — وهو المؤكد لغيره — هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصًّا ، وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا) فحقا : رفع ما احتمله « أنت ابنى » من إرادة المجاز .

و (كَذَاكَ) مما يلتزم إضمار ناصبه المصدرُ المشعرُ بالحدوث (ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلِى بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ) أى : ممنوعة من النكاح ، ولزَيْدٍ ضَرْبٌ ضَرْبَ المُلُوكِ ، ولَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ ؛ فالمنصوب فى هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف مافى نحو : لزَيْدٍ يَدٌ يَدُ أَسَدٍ ؛ لعدم كونه مصدرا ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَمَاء ؛ لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو : لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتُ حِمَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبٌ صَوْتُ حمار ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب فى هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما فى نحو : أَنَا أَبْكِى بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ ، وزَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ المُلُوكِ ، حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله ، لا بمحذوف ؛ لصلاحية المذكور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة — فى نحو : لِى بُكاً ، ولزَيْدٍ ضَرْبٌ — للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل ، أو مقدّرا بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحدا منهما .

﴿ تنبيه ﴾ : مثل « لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ » قولُهُ :

٤٢٦ — مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيَّ الْمِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة « له طَىٌّ » ؛ قاله سيبويه .

﴿ خاتمة ﴾ : المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله على ضربين :

الأول : مالَهُ فِعْلٌ ، وهو ما مر .

والثانى : مالا فعل له أصلا ، كَبَلْهَ ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٢٧ — تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا   بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

فى رواية خفض « الأَكُفِّ » فَبَلْهَ حينئذ : منصوبٌ نَصْبَ « ضَرْبَ الرقاب »، والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اتْرُكْ ؛ لأن « بَلْهَ الشَّىْءِ » بمعنى تَرْكَ الشىء ؛ فهو على حد النصب فى نحو : شَنِئْتُهُ بُغضاً ، وأحْبَبْتُهُ مِقَةً .

ويجوز أن ينصب ما بعد بَلْهَ ؛ فيكون اسمَ فعلٍ بمعنى اتْرُكْ ، وهى إحدى الروايتين فى البيت ، وسيأتى فى بابه .

ومثل « بَلْهَ » المضاف : وَيْلَه ، ووَيْحَه ، ووَيْسَه ، ووَيْبَه ، وهى كنايات عن الويل ، ووَيْل : كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب ، يقولها الإنسان لمن يُحِبُّ ولمن يُبْغِض ، ونصبه بتقدير : أَلْزَمَهُ الله ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

المفعول له

ويسمى المفعول لاجله ، ومن أجله .

وقدَّمه على المفعول فيه لأنه أَدْخَلُ منه فى المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق ، بكونه مصدراً ، كما أشار إلى ذلك بقوله : (يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ) أى : القلبىّ (إنْ * أَبَانَ تَعْليلاً) أى : أفهم كونه عِلَّةً للحدث ، ويشترط كونُه من غير لفظ الفعل (كَجُدْ شُكْراً) أى : لأجل الشكر ؛ فلو كان من لفظ الفعل كَحِيلَ مَحِيلاً كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طَاعَةً (وَهْوَ) أى : المفعول له (بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ * وَقْتاً وَفَاعِلاً) الجملة حالية ، و « وقتا وفاعلا » نَصْبٌ بنزع الخافض ،

اى : يشترط لنصب المفعول له — مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل — أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جئتكَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أما الْعَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مَهْمَا يذكر شخصٌ لأجل عبيد فالمذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه ؛ وكونه قَلْبِيًّا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ قِرَاءَةً للعلم ، ولا قَتْلاً للكافر ، وأجاز الفارسىّ « جئتكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أى لتضرب زيدا ؛ وكونه علة ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَاناً إِلَيْكَ ؛ لأن الشىء لا يعلل بنفسه ؛ وكونه متحداً مع المعلل به فى الوقت ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ أَمْسِ طَمَعاً غداً فى معروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ ؛ بل يكفى عدم ظهور المنافاة ، وفى الفاعل ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاىَ ؛ خلافاً لابن خروف .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديريا ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً » لأن معنى يريكم يجعلكم تَرَوْنَ اهـ .

(وَإِنْ شَرْطٌ) من الشروط المذكورة ، ما عدا قصد التعليل (فُقِدْ * فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ) الدال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفى بعض النسخ « باللام » أى : أو مايقوم مقامها ؛ ففقد الأول — وهو كونه مصدرا — نحو « وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ » والثانى — وهو كونه قلبيا — نحو « وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إِمْلاَقٍ » بخلاف « خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ » ، والثالث — وهو الاتحاد فى الوقت — نحو قوله :

٤٢٨ ـ فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا [لَدَى السِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ]

والرابع — وهو الاتحاد فى الفاعل — نحو :

٤٢٩ ـ وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ [كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ]

وقد انتفى الاتحادان فى « أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » ؛ (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ ؛

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا) أى : اللام (الْمُجَرَّدُ) من أل والإضافة ، كهذا المثال ، حتى قال الجزُولى : إنه ممنوع ، والحق جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٣٠ - مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ [وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ]

(وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ) وهو أن جَرَّهُ باللام كثيرٌ ونَصْبَه قليلٌ (وَأَنشَدُوا) شاهداً لجوازه قولَ الراجز :

٤٣١ - (لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاء وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاء)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو جِئْتُكَ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، وَلِابْتِغَاءِ الْخَيْرِ .

الثانى : أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله ، منصوباً كان او مجروراً ، كزُهْداً ذَا قَنَعَ ، وَلِزُهْدٍ ذَا قَنَعَ .

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخلت « أل » على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بال أو بالإضافة ، خلافاً للرياشىِّ والجَرْمِىّ والمبرد فى قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة ، وإضافته غير مَحْضَةٍ .

المفعول فيه

وهو المسمى ظرفاً

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزماً له فى الواقع ؛ إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه ، لا بواسطة حرف ملفوظ ، بخلافه .

(الظَّرْفُ) لغةً الوعاء ، واصطلاحاً (وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ) أى : اسم وقت أو اسم مكان (ضُمِّنَا) معنى (فى) دون لفظها (بِاطِّرَادٍ ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا) فهنا : اسم مكان ، وأزمنا : اسم زمان ، وهما مُضَمَّنَانِ معنى « فى » ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو الْمُكْثُ .

والاحتراز بقيد « ضُمِّنَا فى » من نحو « يَخَافُونَ يَوْمًا » ، ونحو « اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى فى ، فانتصابهما على المفعول به ، وناصب « حَيْثُ » يَعْلَمُ محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لاينصب للفعول به إجماعاً .

و «بمعنى فى دون لفظها» من نحو : سِرْتُ فى يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وجَلَسْتُ فى مكانِك؛ فإنه لا يسمى ظرفاً فى الاصطلاح ، على الأرجح

و «باطراد» من نحو « دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وسَكَنْتُ الدارَ » مما انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لايطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلايقال: نمت البيتَ ، ولا قرأت الدارَ ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسى والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة، و إن نحو دَخَلَ متعدٍ بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد « باطراد » ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافاً للشارح .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تضمُّنُ الاسم معنى الحرف على نوعين : (الأول) : يقتضى البناء ، وهو أن يَخْلُفَ الاسمُ الحرفَ على معناه ويُطرَحَ غير منظور إليه، كما سبق فى تضمُّن مَتَى معنى الهمزة و إن الشرطية ، (والثانى) لا يقتضى البناء ، وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه ؛ لكون الأصل فى الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثانى .

الثانى : الألف فى « ضُمِّنَا » يجوز أن تكون للاطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن « أو » على بابها ، وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اه

(فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فِعْل وشبهه (مُظْهَرًا * كانَ) الواقع فيه ، نحو :

جَلَسْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ أمَامَكَ ، وأنا سائرٌ غدًا خَلْفَ الرَّكب (وَإلاَّ) أى : وإن لم يكن ظاهراً ، بل كان محذوفاً من اللفظ : جوازاً ، أو وجوباً (فَانْوِهِ مُقَدَّراً) .

فالجواز نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لمن قال : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وفَرْسَخَيْنِ ، لمن قال : كَمْ سِرْتَ ؟

والوجوب فيما إذا وقع خبراً ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أو صلة ، نحو : رَأَيْتُ الذى مَعَكَ ، أو حالا ، نحو : رَأَيْتُ الْهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ ، أو صفة ، نحو : رَأَيْتُ طَائِراً فَوْقَ غُصْنٍ ، أو مشتغلا عنه، نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ فيهِ ، أو مسموعًا بالحذف لاغير كقولهم : حِينئذٍ الآن ، أى : كان ذلك حينئذ واسمع الآن .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : العامل المقدَّرُ فى هذه المواضع ، سوى الصلة ، اسْتَقَرَّ أو مُسْتَقِرٌّ ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير اسْتَقَرَّ ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، كما عرفت .

الثانى : الضمير فى « فَانْصِبْهُ » للظرف ، وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى «فيه» لمدلوله ، وهو نفس الزمان أو المكان ؛ وأراد بالواقع دليله من فِعْل وشبهه ؛ لأن الواقع هو نفس الحدث ، وليس هو الناصب ، والأصل فانصبه بدليل الواقع فى مَدْلوله ، فتوسَّع بحذف المضاف من الأول والثانى ؛ لوضوح المقام . انتهى .

(وَكلٌّ) اسم (وَقْتٍ قَابلٌ ذَاكَ) النصبَ على الظرفية ، مُبْهَمًا كان أو مختصًّا .

والمراد بالمبهم ما دلّ على زمن غير مقدر ، كحين ومُدَّةٍ ووقتٍ ، تقول : سِرْتُ حينًا ، وَمُدَّةً ، ووقتًا .

وبالمختص ما دَلَّ على مُقَدَّرٍ : معلومًا كان ، وهو المعرَّفُ بالْعَلَمية ، كصُمْتُ رَمَضَانَ ، وَاعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أو بأل ، كسِرْتُ الْيَوْمَ ، وأقَمْتُ العام ، أو بالإضافة ، كجِئْتُ زَمَانَ الشِّتَاء ، ويَوْمَ قُدُوم زَيْدٍ ؛ أو غير معلوم ؛ وهو النكرة ، نحو : سِرْتُ يَوْمًا ، أو يَوْمَيْنِ ، أو أسْبُوعًا ، أو وَقتًا طَوِيلاً .

(وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ) فى حالتين :

الأولى : أن يكون (مُبْهَمًا) لا مختصًا ؛ والمراد هنا بالمختص ماله صُورَة وحُدُود محصورة ، نحو : الدار ، والمسجد ، والبلد ، وبالمبهم ما ليس كذلك (نَحْوُ الْجِهَاتِ) الستّ ، وهى : أمام ، ووَرَاء ، ويَمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها فى الشياع ؛ كناحِيَة ، ومكان ، وجانب (وَ) نحو : (الْمَقَادِيرِ) كفَرْسَخ ، وبَرِيد ، وغَلْوَة ، تقول : جَلَسْتُ أَمَامَكَ ، ونَاحِيةَ الْمَسْجِدِ ، وسِرْتُ فَرْسَخًا

(و)الثانية: (مَا صِيغَ مِن) مادة(الْفِعْل) العامل فيه (كَمَرْمىً مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رَمَيْتُ مَرْمى زَيْدٍ ، وذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقعدَ بَكْرٍ ، ومنه : « وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ »

(وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا) الْمَصُوغ من مادة الفعل (مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ * ظَرْفًا لِمَا فى أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ) أى : لما اجتمع معه فى أصل مادته ، كما مُثّلَ ، وأما قولهم : هُوَ مِنِّى مَزْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا ، وعَمْرٌو مِنِّى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، ومَعْقِدَ الْإِزَارِ ، ونحوه ؛ فشاذٌ ؛ إذ التقدير هو منى مستقر فى مَزْجَر الكلب ، فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى الْمَزْجَر زَجَر ، وفى المناط نَاطَ ، وفى المقعد قَعَدَ ؛ لم يكن شاذاً .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ؛ ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص ، وهو ما نص عليه غيره ، وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسى أنه من المبهم ، كما هو ظاهر كلام الناظم ، وصححه بعضهم ؛ وقال الشلوبين : ليس داخلا تحت المبهم ، وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم ، لا مبهم .

الثانى : إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية لمبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء

المكان لأن أصلَ العوامل الفعلُ ودلالته على الزمان أقْوَى من دلالته على المكان ؛ لأنه يدلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدلّ على المكان بالالتزام فقط ؛ فلم يتعدَّ إلى كل أسمائه ، بل يتعدى إلى المبهم منها ؛ لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، وإلى المختصّ الذى صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ اهـ .

(وَمَا يُرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارةً (وَغَيْرَ ظَرْفِ) أُخرَى (فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِى الْعُرْفِ) النحوىّ ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : سرتُ يَوْمَ الجمعة ، وجلست مكانَكَ ؛ فهما ظرفان ، وتقول : الْيَوْمُ مُبَارَكٌ ، وَمكانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِى الْيَوْمُ وَمَكانُكَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَأَحْبَبْتُ مكانَ زَيْدٍ ؛ فهما فى ذلك غير ظرفين ؛ لوقوع كلٍ منهما فى الأول مبتدأ ، وفى الثانى فاعلا ، وفى الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ) منهما هو (الذِى لَزِمْ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ) أى : غيرُ المتصرف — وهو الملازم للظرفية — على نوعين :

ما لا يخرج عنها أصلا ، كقَطُّ وَعَوْض ، تقول: ما فعَلْتُهُ قَطُّ ، ولا أفْعَلُهُ عَوْضُ.

وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف ، نحو : قَبْلُ وَ بَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ .

فيقضى عليهنّ بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ لأن الظرف والجار والمجرور سِيَّانِ فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبراً وصلة وحالاً وصفة .

ثم الظرف المتصرف منه مُنْصَرِف ، نحو : يَوْم وشَهْر وحَوْل ، ومنه غير مُنْصَرِف وهو غُدْوة وبُكْرَة ، عَلَمَين لهذين الوقتين : قُصد بهما التعيين ، أو لم يقصد . قال فى شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد فى شرح الجمل لابن عصفور « ضَحْوَة » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرِف وغير منصرف ؛ فالمنصرف نحو سَحَر ولَيْل ونَهَار وعِشاء وعَتَمَة ومَساء وعَشِيَّة ، غير مقصود بها كلها التعيين ، وغير المنصرف نحو سَحَر مقصوداً به التعيينُ؛ ومن العرب من لا يصرف عَشِيَّة فى التعيين .

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرُ) فينتصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قربه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقلته ، فلا يقال : آتِيكَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَاكَ فِى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه ؛ وشرطُه إفهامُ تعيينِ وقتٍ أو مقدار ، نحو : كانَ ذٰلِكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، وَطُلوعَ الشَّمْسِ ، وَأَنْتَظَرْتُهُ نَحْرَ جَزُورٍ ، وَحَلْبَ نَاقَةٍ ؛ والأصل وَقْتَ خُفُوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ومقـدار نحر جزور ، ومقدار حَلْب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافا إليه ؛ فينوبُ ما كان هذا المصدر مضافا إليه : من اسم عين ، نحو لاَ أُكَلِّمُهُ الْقَارِظَيْنِ ، ولاَ آتِيهِ الْفَرْقَدَيْنِ ، والأصل مُدَّةَ غَيْبَةِ القارظين ، ومُدَّة بقاء الفرقدين . ا هـ

﴿ خاتمة ﴾ : مما ينوب عن الظرف أيضاً : صفتُه ، وعَدَدُه ، وكُلِّيته أو جزئيته ، نحو : جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ مَكَانٍ ، وسِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلاَثِينَ بَرِيداً، ومَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْبَرِيدِ ، أو كلَّ اليوم كُلَّ البريد ، ونِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْبَرِيدِ ، أو بَعْضَ اليومِ بَعْضَ البريدِ .

المفعول معه

(يُنْصَبُ) الاسمُ الفضلة (تَالِى الْوَاوِ) التى بمعنى مَعَ التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيـه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولاً مَعَهُ) كما (فِى نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ) وأنا سائرٌ وَالنِّيلَ ، وأعجبنى سَيْرُكَ وَالنِّيلَ ؛ فالطريق والنيـل : نصب بالمفعول معه .

وخرج بالاسم نحو : لا تَأْكُلِ السمك وَتَشْرَبَ اللَّبَن ، ونحو : سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ ؛ فإن تالى الواو فى الأول فعل ، وفى الثانى جملة .

وبالفَضْلَة نحو : اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو .

وبالواو نحو : جِئْتُ مَعَ عَمْرٍو .

وبكونها بمعنى « مع » نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قبله ، أو بعده .

وبكونها تاليةً لجملة نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ ؛ فلا يجوز فيه النصب خلافاً لِلصَّيْمَرِىّ .

وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو : هٰذَا لَكَ وَأَبَاكَ ؛ فلا يتكلم به ، خلافاً لأبى علىّ .

وأما قولهم « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ » وَ « كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ؟ » وما أشبهه فسيأتى بيانه .

(بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ * ذَا النَّصْبُ) ذا النصب : رفع بالابتداء ، خبره فى المجرور الأول ، وهو بما ، وَسَبَقَ : صلة ما ، ومن الفعل : متعلق بسبق ، أى : نَصْبُ المفعول معه إنما هو بما تقدم فى الجملة قبله من فعل وشبهه (لاَ بِالْوَاوِ فى الْقَوْلِ الْأَحَقّْ) خلافاً للجُرْجانى فى دعواه أن النصب بالواو ؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب انصال الضمير بها ؛ فكان يقال : جَلَسْتُ وَكَ ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنَّكَ ولَكَ ، وذلك ممتنع باتفاق ، وأيضاً فهى حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء ؛ فحقه ألا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين . وإنما قيل « غير منزل منزلة الجزء » للاحتراز من لام التعريف ؛ فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه ؛ لكونها كالجزء منه ؛ بدليل تخطِّى العاملِ لها ؛ وَتَنَاوَلَ إطلاقُ الفعل الظاهِرَ كما مثل ، والمقدَّرَ كقوله :

٤٣٢ — فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ

أى : ما تصنع والتلدُّدَ ، ومن إعمال شبه الفعل قوله :

٤٣٣ – [إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا] فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

وقوله :

٤٣٤ – فقدْنِى وَ إِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَ بَعْضهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسَرْهَد

وقوله :

٤٣٥ – لاَ تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِى فَقَدْ جُمِعَتْ هٰذَا رِدَائِىَ مَطْوِيًّا وَسِرْبَالاَ

فسربالاً : نصب على المفعول معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لا هٰذا ، خلافاً لأبى علىّ فى تجويزه الأمرين .

﴿ تنبيه ﴾ : أفهم بقوله «سبق» أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، وهو اتفاق ؛ فلا يجوز : والطَّرِيقَ سِرْتُ ، وفى تقدمه على مصاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز ذلك ابنُ جنى ، تمسكاً بقوله :

٤٣٦ – جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاَثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنهَا بِمُرْعَوِى

وقوله :

٤٣٧ – أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا

على رواية مَنْ نصب السوأة واللقب ، يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش ، وفى الثانى ولا ألقبه اللقبَ مع السوأة ؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سَوْأة .

ولا حجة له فيهما ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمَتْ هى ومعطوفها ، وذلك فى البيت الأول ظاهر ، وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصْلُه : ولا ألقبه اللقبَ ولا أسُوؤه السوءة ، ثم حُذِفَ ناصبُ السوءة .

(وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ) الاسمَ على المعية (بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ) وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبْ) فقالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٨ – مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ [يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ]

وقالوا : كَيْفَ أنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ، والأصل : ما تكون وزَيْداً ، وكيف تكون وَقَصْعَةً ؛ فاسم كان مُسْتَكِنٌّ ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعلُ من اللفظ انفصل الضمير .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من ذلك أيضا :

٤٣٩ — أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كالذى ... لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

فالجَمَاعَةَ : نصب على المعية بفعلِ كونٍ مضمرٍ ، والتقدير : أزمان كان قومى والجماعة كذا قدره سيبويه .

الثانى : فى قوله « بَعْضُ العَرَبْ » إشارة إلى أن الأرجح فى مثل ما ذكره الرفع بالعطف .

(والعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بلاَ ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقّْ) وَأرْجَحُ من النصب على المعية ، كما فى نحو : جاَء زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وجِئْتُ أنا وزَيْدٌ و« اسْكُنْ أنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ » برفع ما بعد الواو على العطف ؛ لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية فى مثله (والنَّصْبُ) على المعية (مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ) : إما من جهة المعنى ، كما فى نحو قولهم : لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير : لو تركت الناقة تَرْأَمُ فصيلها وتركت فصيلها يرضعها لَرَضَعَهَا ؛ لكن فيه تكلف وتكثير عبارة ؛ فهو ضعيف ؛ فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ؛ ونحو قوله :

٤٤٠ — إذا أعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ واللَّيَالِيَا

وقوله :

٤٤١ — فَكُونُوا أنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

لأن فى العطف تعسُّفا فى الأول وتَوْهِيناً للمعنى فى الثانى ، وفى النصب على المعية سلامة منهما ، فكان أولى .

وإمّا من جهة اللفظ ، كما فى نحو : جِئْتُ وزَيْداً ، واذْهَبْ وعَمْراً ؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفَصْل ، ولا فَصْلَ ؛ فالوجه النصب ؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مَنْدُوحة .

(والنَّصْبُ) على المعية (إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ) لمانع معنوى أو لفظى (يَجِبْ) فالمانع المعنوى كما فى « سِرْتُ والنِّيلَ ، ومَشَيْتُ والحَائِطَ ، ومَاتَ زَيْدٌ وطُلُوعَ الشَّمْسِ » مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها فى حكمه ، والمانعُ اللفظىُّ كما فى نحو « مَالَكَ وزَيْداً ، وما شأْنُكَ وعَمْراً » لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ؛ فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت ، فأما إذا امتنع مع امتناع العطف ، وهو رابع الأقسام ، وذلك كما فى نحو قوله :

٤٤٢ — عَلَفْتُهَا تِبْناً وماء بَارِدًا [حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا]

وقوله :

٤٤٣ — إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا

فإن العطف ممتنع ؛ لانتفاء المشاركة ، والنصب على المعية ممتنع ؛ لانتفاء المصاحبة فى الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها فى الثانى ؛ فأوِّلِ العاملَ المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأوِّلْ عَلَفْتُهَا بأَنَلْتُهَا ، وزَجَّجْنَ بِزَيَّنَّ ، كما ذهب إليه الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والأصمعى واليزيدى . (أوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ) مُلاَئم لما بعد الواو ناصب له (نصب) أى : وسَقَيْتُهَا ماء ، وكَحَّلْنَ العُيُونَ ، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسىُّ ومَنْ تبعهما .

﴿ تنبيه ﴾ : بقى من الأقسام قسمٌ خامس ، وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية ، نحو : كلُّ رَجُل وضَيْعَتُهُ ، واشْتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وجَاء زَيْدٌ وعَمْرٌو قَبْلَهُ ، أو بَعْدَهُ ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعيٌّ ، وذهب غيره إلى أنه مَقِيسٌ فى كل اسم استكمل الشروطَ السابقةَ . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح ، والله تعالى أعلم .

الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج بإلاّ أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلا أو مُنَزَّلاً مَنزِلَةَ الداخل .

فالإخراج : جنس .

و بإلا إلى آخره : يُخرِجُ التخصيصَ ونحوه .

و « ما كان داخلا » يشمل الداخلَ حقيقةً والداخلَ تقديراً ؛ وهو المفرغ .

والقَيْدُ الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستراه .

(مَا اسْتَثْنَتِ الاّ مَعْ) كلام (تمامٍ) أى : غيرِ مُفَرَّغ : مُوجَباً كان أو غير موجب (يَنْتَصِبْ) إلاّ أنَّ الانتصاب مع الموجَب متحتم اتفاقاً : سواء كان المستثنى مُتَّصِلا ، وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه ، أو منقطعاً وهو مالم يكن كذلك ، وسواء كان متقدما على المستثنى منه ، أو متأخراً عنه ؛ تقول : قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً ، وخَرَجَ الْقَوْمُ إلا بَعِيراً ، وقَامَ إلا زَيْداً الْقَوْمُ ، وخَرَجَ إلاَّ بَعِيراً الْقَوْمُ ، وهكذا تقول مع عامل النصب والجر .

﴿تنبيه﴾ : ناصبُ المستثنىهو إلا ، لا ماقبلها بواسطتها ولا مُسْتَقِلاًّ ، ولا «أستثنى» مضمراً ، خلافاً لزاعمى ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وصرح باختياره فى غير هذا الكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والْجُرْجَانى ، ومشى عليه ولده ؛ لأنه حرف مختص بالأسماء غيرمُنَزَّلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ؛ فيجب فى « إلا » أن تكون عاملة ، مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلغى : وجوبا إن كان التفريغ محققا ، نحو مَا قامَ إلاّ زَيْدٌ ، وجوازاً إن كان مقدراً ، نحو مَا قَامَ

أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ؛ فإنه فى تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحد مُبْدَل منه ، والمبدل منه فى حكم الطَّرْح ، وإنما لم تعمل الجر لأن عَمَلَ الجر بحروفٍ تُضِيفُ معانى الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و « إلاَّ » ليست كذلك ؛ فإنها لاتنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئاً ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ، وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال مُلْتَزَمٌ فى التفريغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفريغ ليجرىَ البابُ على سَنَن واحد اه .

(وبَعْدَ نَفْيٍ) ولو معنى دون لفظ (أو كَنَفْيٍ) وهو النهىُ والاستفهامُ المؤوَّل بالنفى وهو الإنكارى (انْتُخِب) أى اختير (إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا فى إعرابه ؛ فمثاله بعد النفى لفظاً ومعنى «مَاقَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، ومَا رَأَيْتُ أحداً إلاَّ زَيْداً. ومَا مَرَرْتُ بأحَدٍ إلاَّ زَيْدٍ» ومثاله بعد النفى معنًى دونَ لفظٍ قوله :

٤٤٤ ــ وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ والوَتِدُ

فإنَّ « تَغَيَّرَ » بمعنى لم يَبْقَ على حاله . ومثالُ شبه النفى « لا يَقُمْ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ ، وهَلْ قَامَ أحد إلا زيد » « وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللهُ »

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول المستثنى عند البصريين ـ والحالة هٰذِهِ ـ بَدَلُ بعضٍ من المستثنى منه ، وعند الكوفيين عطفُ نَسَقٍ ، قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجَبٌ ومتبوعه مَنْفِىٌّ ؟ وأجاب السيرافى بأنه بدلٌ منه فى عمل العامل فيه ، وتَخَالُفُهُمَا فى النفى والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأن سبيلَ البدلِ أن يُجْعَلَ الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياو إثباتاً ، نحو « مَرَرْتُ برَجُلٍ لا كَرِيمٍ ولاَ لَبِيبٍ »

الثانى ، إذا تَعَذَّر البــدلُ على اللفظ أبدل على الموضع ، نحو «مَا جَاءَنى مِنْ أَحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ ، ولاَ أَحَدَ فيهَا إلاَّ زَيْدٌ ، ومَا زَيْدٌ شَيْئاً إلاَّ شَىْءٌ لا يُعْبأُ به» برفع ما بعد « إلاَّ » فيهن ، ونحو « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَىْءٍ إلاَّ شَيْئاً » لأن مِنْ

والباء لا يُزَادَانِ فى الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده ، كما تقدم فى موضعه .

الثالث : أفهم قوله «انتُخِبْ» أن النصب جائز ، وقد قرئ فى السبع «مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ» «ولاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاَّ امْرَأَتَكَ» بالنصب اه .

(وانْصِبْ) والحالة هذه ــ أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه ــ (مَا انْقَطَعْ) تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ حِمَاراً ، وَمَا مَرَرْتُ بأحَدٍ إلاَّ حِمَاراً ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ» (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعَ) كالمتّصل ؛ فيُجيزون : ما قام أحد إلا حِمَارٌ ، وما مررتُ بأحَدٍ إلاَّ حِمَارٍ ، ومنه قولُه :

٤٤٥ ــ وبَلْدَةٍ لَيْسَ بهَا أنِيسُ ... إلاَّ الْيَعَافِيرُ و إلاَّ الْعِيسُ

وقوله :

٤٤٦ ــ عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا ... ولا النَّبْلُ إلاَّ المَشْرَفِيُّ المُصَمَّمُ

وقوله :

٤٤٧ ــ وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا ولَمْ يَكُنْ ... لَنَا خَاطِبٌ إلاَّ السِّنَانُ وعَامِلُهْ

﴿ تنبيه ﴾ : شرط جواز الإبدال عندهم ــ والحالة هذه ــ أن يكون العامل يُمْكن تسلُّطه على المستثنى ، كما فى الأمثلة والشواهد ، فإن لم يكن تسلطه وجب النصبُ اتفاقا ، نحو «مَازَادَ هٰذَا المَالُ إلاَّ مَانَقَصَ ، وما نفع زيدٌ إلاَّ ماضَرَّ» ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ولا نفع الضرر ؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب اه .

(وغَيْرُ نَصْبِ) مستثنًى (سَابِقٍ) على المستثنى منه (فى النَّفْيِ قَدْ ٭ يَأْتِي) على قلة : بأن يُفَرَّغ العاملُ له و يجعل المستثنى تابعا له ، كقوله :

٤٤٨ ــ لأنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ... إذَا لَمْ يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

قال سيبويه : وحدثنى يونسُ أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون : مالى إلاَّ أبُوكَ نَاصِرٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : المستثنى منه حينئذ بدلُ كلٍّ من المستثنى، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛ ونظيره فى أن المتبوع أخر فصار تابعاً : ما مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ اهـ .

(وَلٰكِنْ نَصْبَهُ) على الاستثناء (اخْتَرْ إنْ وَرَدْ) ؛ لأنه الفصيح الشائع ، ومنه قوله :

٤٤٩ — وَمَالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   وَمَا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

بنصب آل ومَذْهَب الأول .

واحترز بقوله « فى النفى » عن الإيجاب ؛ فإنه يتعين النصب ، كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :

أحدهما : لا يكترث بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً ، كما يكونُ إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كما فى نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ إلاَّ أَبُوكَ صَالِحٌ » كأنك لم تذكر صالحاً ، وهذا رأى سيبويه .

والثانى : ألاَّ يُكْتَرَثَ بتقديم الموصوف ، بل يُقَدَّر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه ؛ فيكون نصبه راجحاً ، وهو اختيار المبرد والمازنى .

قال فى الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل مُرَجِّحًا فتكافَئَا اهـ .

(وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إلاَّ) مِنْ ذِكْرِ المستثنى منه (لِمَا * بَعْدُ) أى : لما بعد إلا ، وهو الاستثناء من غير التمام ، قَسِيمُ قوله أولا « مَا اسْتَثْنَتِ ألاَّ مَعْ تَمَامٍ » (يَكُنْ كما لَوِ ألاَّ عُدِمَا) فَأَجْرِ ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفى أو شبهه؛ فالنفى نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ » « وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إلاَّ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ » ، وشِبْهُ النفى نحو « وَلاَ تَقُولُوا عَلَى

أللهِ إلاَّ الْحَقَّ » ، « وَلاَ تُجَادِلوا أَهْلَ الْكِتَابِ إلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » « فَهَلْ يُهْلَكُ إلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ » .

ولا يقع ذلك فى إيجـاب ؛ فلا يجوز : قامَ إلاّ زَيْدٌ ، وأما « وَيَأْبَى اللهُ إلاّ أنْ يُتِمَّ نُورَهُ » فمحمول على المعنى : أى لا يُرِيدُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير فى « يكن » يجوز أن يكون عائداً على « سابق » : أى يكون السابق فى طلبه لمـا بعد إلاّ كما لو عُدِم إلاّ ، وأن يعود على « ما » من قوله « لما بعد » : أى يكون ما بعد إلا فى تسلط ما قبل إلاّ عليه كما لو عُدِمَ إلاّ .

الثانى : يصح التفريغ لجميع المعمولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز « ما ضَرَبْتُ إلاّ ضَرْبًا » وأما « إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنًّا » فمتأول .

الثالث : قوله « سابق » أحسن من قوله فى التسهيل « عامل » ؛ لأن السابق يكون عاملا وغير عامل ، كما فى الأمثلة اه .

(وَأَلْغِ إلاّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ) ــ وهى التى يصح طَرْحُهَا والاستغناء عنها ؛ لـكون ما بعدها تابعا لما بعد إلا قبلها : بدلا منه ، وذلك إن توافقا فى المعنى ؛ ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه ــ فالأول (كَلاَ * تَمْرُرْ بِهِمْ إلاّ الْفَتَى إلاَّ الْعَلاَ) فالْعَلاَ : بدل كل من الْفَتَى ، و إلا الثانية زائدة لمجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العـلا ، والثانى نحو « قامَ الْقَوْمُ إلاّ زَيْداً وَ إلاّ عَمْراً » فعمراً ، عطف على زيد ، و إلا الثانية لغو ؛ والتقدير : قام القوم إلا زيداً وعمراً .

ومن هذا قوله :

٥٠ ع ــ وَمَا الدَّهْرُ إلاّ لَيْـلَةٌ وَنهارُهَا وَإلاّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَـارُهَا

أى : وطُلوعُ الشمس .

وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله :

٤٥١ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

أى : إلا عَمَلَه رَسِيمُهُ وَرَمَلُه ، فرسيمه : بدل ، ورمله : معطوف ، و إلا المقرونة بكل منهمامؤكدة .

(وَإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدِ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع تفريغ ، أولا

(فَمَعْ * تفْرِيغ التَّأثِيرَ بِالْعَامِلِ) المفرَّغ (دَعْ) أى : اتركه باقياً (فى وَاحِدٍ مِمَّا بِإلاَّ اسْتُثْنِي * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ) أى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مُغْنِي) فتقول « مَاقَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً إلاَّ بَكْراً ، وَمَا ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عَمْراً إلاَّ بَكْراً ، وما مررت إلا بزيد إلا عمراً إلا بكراً » ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه ، بل أيها أشغلته به جاز ، والأول أولى .

(وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ) على المستثنى منه (نَصْبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ) نحو « قَامَ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عَمْراً إلاَّ بَكْراً الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إلا زَيْداً إلاَّ عَمْراً إلا بَكْراً أحدٌ » (وَانْصِبْ لِتَأخِيرِ) عنه ؛ أما فى الإيجاب فمطلقاً ، نحو « قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عَمْراً إلاَّ بكرا » وأما فى غير الإيجاب فكذلك (وَ) لكن (جِئْ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) معرباً بما يقتضيه الحالُ (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ) عليه ؛ ففى الاتصال تبدل واحداً على الراجح وتنصب ما سواه (كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُأٌ إلاَّ على) إلا بَكْراً ، فعلىٌّ : بدل من الواو ؛ فإنه لا يتعين للابدال واحد ؛ لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل ، وعلى : منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ؛ وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى ، نحو « مَا قَامَ أحدٌ إلاَّ حِمَاراً إلاَّ فَرَسًا إلاَّ جَمَلاً » ويجوز الإبدال على لغة تميم .

(وَحُكْمُهَا) أى : حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فى الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ)

فإن كان مُخْرَجًا لوروده على مُوجَبٍ فهى مخرجة ، وإن كان مُدْخَلاً لوروده على غير مُوجَبٍ فهى أيضاً مدخلة .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك ـ كما فى نحو « لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إلاَّ أرْبَعَةً إلاَّ اثنَيْنِ إلاَّ وَاحِداً » ـ فقيل : الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيحُ أنَّ كل عدد مستثنى من مَتْلُوِّهِ ؛ فعلى الأول يكون مُقِرًّا بثلاثة ، وعلى الثانى بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة فى المراتب الوترية ، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة فى المراتب الشَّفْعِية ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله ، وهكذا ؛ فما بقى فهو المراد اهـ .

(وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا * بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإلاَّ نُسِبَا) مجروراً : مفعول باستثن ، و بغير : متعلق باستثن ، ومعرباً : حال من غير ، و بما : متعلق بمعربا ، وما : موصول صلته نُسِب ، ولمستثنى : متعلق بنسب ، و بإلا : متعلق بمستثنى .

والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه ، وتكون هى معربةً بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم ؛ فيجب نصبها فى نحو « قامَ الْقَوْمُ غيرَ زَيْدٍ ، وَمَا نَفَعَ هذَا المالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع ، وفى نحو « ما قامَ أحدٌ غيرَ حِمَارٍ » عند غير تميم ، وفى نحو « ماقامَ غَيْرَ زَيْدٍ أحدٌ » عند الأكثر ، ويترجَّح فى هذا المثال عند قوم ، وفى نحو « ماقامَ أحدٌ غيرَ حِمَارٍ » عند تميم ، ويضعف فى نحو « ماقامَ أحدٌ غيرُ زَيْدٍ » ويمتنع فى نحو « ما قامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أصل غير أن يوصف بها إمَّا نكرةٌ نحو « صَالِحاً غيرَ الَّذى كنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو « غيرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فإن « الذينَ » جنس ، لاقوم بأعيانهم ، وأيضاً فهى إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إبهامها ؛ فلما ضُمِّنَت معنى إلا حُملت عليها فى الاستثناء ، وقد تحمل إلاَّ عليها فيُوصَفُ بها ، بشرط أن يكون الموصوف

جمعاً أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ؛ فالجمع نحو « لَوْ كانَ فِيهِمَا آلهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا » وَشِبْهُ الجمع كقوله :

٤٥٢ — لَوْ كانَ غيرِى سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوَادِثِ إلا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فالصارمُ : صفة لغيرى ، ومثالُ شِبْهِ النكرة قوله :

٤٥٣ — أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بهَا الأَصْوَاتُ إلاّ بُغَامُهَا

فالأصوات : شبيه بالنكرة ؛ لأن تعريفه بأل الجنسية .

لكن تفارق « إلا » هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذفُ موصوفها ؛ فلا يقال : جاءنى إلاّ زَيْدٌ ، ويقال : جاءنى غيرُ زَيْدٍ ، ونظيرها فى ذلك الُجمَلُ والظروفُ ؛ فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها .

ثانيهما : أنه لايوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عِنْدِى دِرْهَمٌ إلاّ دَانِقٌ ؛ لأنه يجوز إلا دانقاً ، ويمتنع إلا جَيِّد ؛ لأنه يمتنع إلاجيداً ، ويجوز: عندى درهم غير جيد .

هكذا قال جماعات ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم فى « لَوْ كانَ فِيهِمَا آلهة إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا » ومن أمثلة سيبويه : لَوْ كانَ مَعَنَا رَجُلٌ إلاّ زَيْدٌ لَغُلِبْنَا .

وشَرَطَ ابنُ الحاجب فى وقوع « إلا » صفةً تعذُّر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قوله :

٤٥٤ — وَكلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاّ الفَرْقَدَانِ

الثانى : انتصاب « غير » فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسى ، واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش .

الثالث : يجوز فى تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، وعَمْراً ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لأن معنى « غَيْرَ زَيْدٍ » إلاَّ زَيْدًا ، وتقول : مَا قامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، بالجر و بالرفع ؛ لأنه على معنى إلا زَيْدٌ . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل ، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم .

(وَلِسِوَى) بالكسر و (سُوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاء) بالفتح والمد (اجْعَلاَ * عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛ لأمرين ؛ أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قَامُوا سِوَاكَ وقَامُوا غَيْرَكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثانى أن مَنْ حَكَم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك ؛ فمن وقوعها مجرورةً بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دَعَوْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فى سِوَاكُمْ إلاَّ كالشَّعْرَةِ الْبَيْضاء فى الثَّوْرِ الأَسْوَدِ » وقول الشاعر :

٤٥٥ — وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا

وقوله :

٤٥٦ — وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ   مُعَلَّلٌ بِسَوَاء الْحَقِّ مَكْذُوبُ

و بالإضافة قوله :

٤٥٧ — فَإِنَّنِى وَالَّذِى يَحُجُّ لَهُ الـ   ـنَّاسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

٤٥٨ — وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى   فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٩ ـ أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟ ! إِنِّى إِذاً لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله :

٤٦٠ ـ وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء « أَتَانِى سِوَاكَ » . ومنصوبة بإنّ قوله :

٤٦١ ـ لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

هذا تقريرُ ما ذهب إليه الناظم ، وحاصلُ ما استدل به فى شرح الكافية وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصَل بها الموصولُ نحو « جَاءَ الَّذِى سِوَاكَ » قالوا : ولاتخرج عن الظرفية إلا فى الشعر ، وقال الرمانى والعكبرى : تستعمل ظرفا غالباً ، وكغير قليلا ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدلّ به الناظم حجةً ؛ لأن كثيراً من ذلك أو بَعْضَه لا يُخْرِجُ الظرفَ عن اللزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اه .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : حكى الفاسىُّ فى شرح الشاطبية فى سِوًى لغةً رابعة ، وهى المدُّ مع الكسر .

الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز فى غير ، ويساعده قولُه فى التسهيل : تساويها مطلقاً سِوًى ، بعد ذكره جوازاعتبارالمعنى فى العطف على مجرور غير .

الثالث : تفارق سوى غيراً فى أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فُهِمَ المعنى ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » بالضم ، وبالفتح ، وبالتنوين ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة للموصول فى فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتى سَوَاء بمعنى وَسَطٍ ، و بمعنى تام ، فتمد فيهما مع الفتح ، نحو « فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ » وَهٰذَا دِرْهَمٌ سَوَاء ، وتأتى بمعنى مُسْتَوٍ ؛ فتقصر مع الكسر ، نحو : « مَكَانًا سِوًى » وتمد مع الفتح ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاء وَالْعَدَمُ » و يخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه ، نحو « لَيْسُوا سَوَاء » لأنها فى الأصل مَصْدَر بمعنى الاستواء اهـ .

(وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا) للمستثنى (بِلَيْسَ وَخَلاَ * وَبِعَدَا وَ بِيَكُونُ بَعْدَ لاَ) النافيةِ ، نحو «قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلاَ عَمْراً ، وَعَدَا بَكْراً ، وَلاَ يَكُونُ خَالِدًا » .

أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجبُ النصب ؛ لأنه خبرها ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكُلِّهِ السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً : ليس هو أى بَعْضُهُمْ ؛ فهو نظير « فَإِنْ كُنَّ نِسَاء » بعد « يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ » وقيل : عائد على أسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أى القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أى ليس فِعْلُهم فعلَ زيدٍ ، لحذفِ المضاف ، و يضعف هذين عدمُ الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما فى نحو : الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْداً .

وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلاَّ ، وانتصابُ المستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلهما ضمير مستتر ، وفى مَرْجِعِه الخلافُ المذكور .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثانى : لا تستعمل « يكون » فى الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفى اهـ .

(وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ) وهما خَلاَ وَعَدَا (إِنْ تُرِدْ) الجرّ فإنه جائز و إن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

٤٦٢ ـ خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

ومن الجر بعدَا قوله :

٤٦٣ — أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً عَدَا الشَّمْطَاء وَالطِّفْلِ الصَّغيرِ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، قيل : ولا بخلا ، وليس كذلك . بل ذكر الجر بخلا .

الثانى : قيل يَتَعَلَّقَان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، وقيل : موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يُعَدِّيَان الأفعالَ إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبها فى عدم التعدية الحروفَ الزائدةَ ، ولأنهما بمنزلة إلاّ ، وهى غير متعلقة اهـ .

(وَبعدَمَا) المصدرية (انصِبْ) حتما ؛ لأنهما تعَيَّنَا بها للفِعْلِيَّةِ ، كقوله :

* أَلاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ *

وقوله :

٤٦٤ — تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِى؛ فَإِنَّنِى بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى نَدِيمِىَ مُولَعُ

وموضع الموصول وصلته نَصْبٌ بالاتفاق ، فقال السيرافى : على الحال ، وهذا مُشْكل ؛ لتصريحهم فى غـير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ، كما يقع المصدر الصريح فى نحو : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وقيل : على الظرف ، و « ما » وَقْتِيَّةٌ نابت هى وصلتها عن الوقت ؛ فالمعنى على الأول : قاموا مُجَاوِزِين زيداً ، وعلى الثانى قاموا وَقْتَ مُجَاوَزَتهم زيداً ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غـير فى « قاموا غير زيد » .

(وَانجِرَارٌ) بهما حينئذ (قَدْ يَرِدْ) أجاز ذلك الْجَرْمِىُّ وَالرَّبَعِىُّ والـكسائى والفارسى ، لـكن على تقدير « ما » زائدةً لا مصدرية ؛ فإن قالوه بالقياس ففاسد ؛ لأن

« ما » لا تزاد قبل الجار ، بل بعده ، نحو « عَمَّا قَلِيلٍ » « فَبِمَا رَحْمَةٍ » ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُحْتَجُّ به .

(وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ) بالاتفاق ، وسواء فى الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها .

(وَكَخَلاَ) فى جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ الْقَوْمُ حاشا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ؛ فإذا جَرَّتْ كانت حرف جر ، وفيما تتعلق به ما سبق فى خلا ، وإذا نَصَبَتْ كانت فعلاً ، والخلافُ فى فاعلها وفى محل الجملة كما فى خلا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ، ولم يجيزوا النصب ؛ لكن الصحيحُ جوازهُ ؛ فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمرو الشَّيْبَانى والأخفش وابن خروف ، وأجازه المازنى والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

٤٦٥ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالدِّينِ

وقوله : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ ؛ وقوله :

٤٦٦ — حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

قال المرزوقى : فى رواية الضبى « حاشا أبا ثوبان » بالنصب .

الثانى : الذى ذهب إليه الفراء أنها فعل ؛ لكن لا فاعل له ، والنصب بَعْدَهُ إنما هو بالحمل على إلاّ ، ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اهـ .

(وَلاَ تَصْحَبُ مَا) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٧ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ

فشاذ . (وَقِيلَ) فى حاشا (حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللغتان فى حاشا

الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها ، والثانى ظاهر كلامه فى التسهيل ، وهو الأقرب .

﴿ تنبيه ﴾ : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الكلام عليها .

والثانى : تكون تنزيهية ، نحو « حَاشَ لِلهِ » وليست حرفا ؛ قال فى التسهيل : بلا خلاف ، بل هى عند المبرد وابن جنىّ والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى فى الآية جَانَبَ يُوسُفُ المَعْصِيَةَ لِأَجْلِ اللهِ ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى « حَاشَ لِلهِ مَا هٰذَا بَشَراً » والصحيحُ أنها اسم مُرَادف للتنزيه منصوب انتصابَ المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود « حَاشَ اللهِ » بالإضافة ، كمَعَاذَ اللهِ ، وَسُبْحَانَ اللهِ ، وقراءة أبى السمال « حَاشاً لِلهِ » بالتنوين ، أى : تنزيهاً لله ، كما يقال : رَعْياً لِزَيْدٍ ، والوجه فى قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حَاشَيْتُهُ ؛ بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ » ما : نافية ، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ؛ فاستدلّ به على أنه قد يقال : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْداً ، ويرده أن فى معجم الطبرانى « ما حاشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٨ — وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وتوهَّمَ المبرد أن هذا مُضَارِع حاشى الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما مر ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا « لاَ سِيَّمَا » مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذى بعدها مُنَبَّهٌ على أَوْلَوِيَّتِهِ بما نُسِبَ لما قبلها .

ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب — أيضا — إذا كان نكرة ، وقد روى بهنّ قوله :

٤٦٩ — [أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]
وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

والجر أرْجَحُهَا ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها فى « أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ » والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير : ولا مِثْلَ الذى هو يَوْمٌ ؛ أو ولا مِثْلَ شَيْءٍ هو يوم ؛ ويضعفه فى نحو « ولا سيما زيد » حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطُّولِ ؛ وإطلاق « ما » على مَنْ يعقل ؛ وعلى الوجهين ففتحة « سىّ » إعراب لأنه مضاف ؛ والنَّصْبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها فى : لاَ رَجُلَ .

وأما انتصاب المعرفة نحو « ولا سيما زيدا » فمنعه الجمهور(١) .

وتشديد يائها ، ودخول « لا » عليها ، ودخول الواو على « لا » — واجبٌ . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله « ولا سيما يوم » فهو مخطىء ؛ وذكر غيره أنها قد تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٧٠ — فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالأَيْمَانِ لاَسِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ(٢)

وهى عند الفارسى نَصْبٌ على الحال ؛ وعند غيره اسم للا التبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

(١) ويجوز نصبه على التمييز ، عند الكوفيين الذين يجوزون مجىء التمييز معرفة .

(٢) فه : أمر من الوفاء ، ماضيه ومضارعه وفى يفى-مثل وعى يعى- ووفاء به:مبتدأ خبره الجار والمجرور وهو « من أعظم » ، وجملتهما صفة لعقد .

الحـــال

(الحَالُ) يُذَكَّر ويؤنث ، ومن التأنيث قوله :

إذَا أعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أمْرَهُ واللَّيَالِيَا

وسيأتى الاستعمالان فى النظم .

وهو فى اصطلاح النحاة :

(وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو الْقَهْقَرَى فى قولك : رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : ما صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيَدُلَّ عَلَى مُتَّصِفٍ ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل .

وفَضْلَةٌ : يخرج العمدةَ ، كالمبتدإ فى نحو : أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، والخبرِ فى نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ .

ومُنْتَصِب : يخرج النعت ؛ لأنه ليس بلازم النصب .

ومفهم فى حال كذا : يخرج التمييز فى نحو : لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَغْنَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره لعارض كَوْنِهِ سادًّا مَسَدَّ عمدةٍ : كضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً ، أو لتوقُّفِ المعنى عليه ، كقوله :

٤٧١ — إنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاء

الثانى : الأَوْلى أن يكون قوله « كَفَرْداً أذْهَبُ » تتميا للتعريف ؛ لأن فيه خللين : الأول أن فى قوله « منتصب » تعريفا للشيء بحكمه ، والثانى أنه لم يقيد منتصب باللزوم ، وإن كان مرادَهُ ؛ ليخرج النعت المنصوب : كرأيت رجلاً راكباً ؛ فإنه يُفْهِم

فى حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنمـا هو تقييد المنعوت .

(وَكَوْنُهُ) أى : الحال (مُنْتَقِلاً) عن صاحبه غير ملازم له (مُشْتَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَغْلِبُ ، لٰـكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له .

فقد جاء غيرَ منتقل ؛ كما فى الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً ، « يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا » والمشعر عاملها بتجدُّد صاحبها ، نحو « وخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً » وقولهم : خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :

٤٧٢ ـ وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

وغيرهما ، نحو : دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً ، « قَائِماً بِالْقِسْطِ » .

وجاء جامدا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِى) الحال الدالَّة على (سِعْرٍ) أو مُفاعلة ، أوتشبيه ، أو ترتيب (وَفِى) كل (مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَـكَلُّفِ * كَبِعْهُ) البرَّ (مُدًّا بِكَذَا) أى : مُسَعَّراً ، و بعه (يَدًا بِيَدْ) أى مُقابضة (وكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً : أىْ كَأَسَدْ) أى : مُشْبِهاً لأسدٍ ، وادخلوا رَجُلاً رَجُلاً : أى مترتبين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد ظهر أن قوله « وفى مبدى تأول بلا تـكلف » من عطف العام على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لمـا فى التوضيح .

الثانى : تقع الحال جامدةً غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل ؛ وهى :

أن تـكون موصوفة ، نحو « قُرْآناً عَرَبِيًّا » « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا » وتسمى حالا مُوَطِّئَةً .

أو دَالَّةً على عدد ، نحو « فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .

أو طَوْرٍ واقعٍ فيه تفضيلٌ ، نحو : هٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً .

أو تـكون نوعا لصاحبها ، نحو : هٰذَا مَالُكَ ذَهَباً .

أو فَرْعاً له ، نحو : هٰذَا حَدِيدُكَ خَاتَماً ، « وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً » .

أو أصْلاً له ، نحو : هٰذَا خَاتَمُكَ حَدِيداً ، و « أأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طيناً » .

وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتقّ ، وهو ظاهر كلام والده فى شرح الكافية ، وفيه تكلف ، اهـ .

(وَالْحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى ، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيّ ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَجَاءوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ ؛ فَوحْدَكَ وفَاهُ والعِرَاكَ والجمَّاءَ : أحوالٌ ؛ وهى معرفة لفظا ، لكنها مؤولة بنكرة . والتقدير : اجْتهدْ منفرداً ، وكلمته مشافهةً ، وأرْسَلَهَا معتركَةً ، وجاءوا جميعاً .

وإنما الْتُزِمَ تنكيره لئلا يُتَوَهَّم كونُه نعتاً ؛ لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة .

وأجاز يونس والبغداديون تعريفَهُ مطلقاً بلا تأويل ؛ فأجازوا : جاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ .

وفصَّل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً ، نحو : عَبْدُ اللهِ الْمُحْسِنَ أفْضَلُ مِنْهُ الْمُسِيء ؛ فالمحسن والمسيء : حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيدٌ الراكبَ ؛ إذ لا يصح جاء زيد إنْ ركب .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا قلت « رأَيْتُ زَيْدًا وَحْدَه » فذهب سيبويه أن « وَحْدَه » حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالا من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيداً وحدى ، وصحة « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ » — وبه مَثَّل سيبويه — تدلُّ على أنه حال من الفاعل ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر فى الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ لقول بعض العرب : زَيْدٌ وَحْدَه ، والتقدير زيد مَوْضِعَ التَّفرُّدِ .

(وَمَصْدَرٌ مُنَـكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

وجاء زَيْدٌ رَكْضاً، وقَتَلْتُه صَبْراً ، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف : أى بَاغِتاً وراكضاً ومَصْبُوراً : أى محبوساً .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً ، وجاء يَرْكُضُ رَكْضًا ، وقتلته يَصْبِرُ صَبْراً ؛ فالحال عندهما الجملةُ لا المصدر.

وذهب الـكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه ، لـكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوُّلِهِ بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بغتة عندهم فى تأويل : بَغَتَ زَيْدٌ بَغْتَةً ، وجاء ركضا فى تأويل : رَكَضَ رَكْضًا . وقتلته صبراً فى تأويل : صَبَرْتُه صبْرًا .

وقيل : هى مصادر على حذف مصادِرَ ، والتقدير : طلع زيد طُلُوعَ بغتةٍ ، وجاء مجيءَ رَكْضٍ ، وقتلته قَتْلَ صَبْرٍ .

وقيل : هى مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بَغْتةٍ ، وجاء ذارَكْضٍ ، وقتلته ذَا صَبْرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول مع كون المصدر منكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع .

وقاسه المبرد ؛ فقيل : مطلقًا ، وقيل : فيما هو نَوْعٌ من عامله ، نحو : جاء زيد سُرْعةً ، وهو المشهور عنه .

وقاسه الناظم وابنه فى ثلاثة :

الأول : قولهم « أنتَ الرَّجُـلُ عِلْماً » ؛ فيجوز : أنت الرجل أدَباً ونُبْلاً ، والمعنى الـكامل فى حالِ علمٍ وأدبٍ ونُبْلٍ ، وفى الارتشاف « يحتمل عندى أن يكون تمييزاً » .

الثانى : نحو « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً » ، قال فى الارتشـاف : « الأظهر أن يكون تمييزاً » .

الثالث : نحو « أما عِلْماً فَعَالِم » ؛ تقول ذلك لمن وَصَف عندك شخصاً بعلم وغيرِهِ مُنْـكِراً عليه وصفَه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعـل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يذْكُرْ إنْسَانٌ فى حالِ علمٍ فالمذكور عالم . ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصـاحبها الضمير المستكنُّ فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يَكُنْ من شىء فالمذكور عالم فى حال علم .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمـل فيما قبلها ـ نحو : أمّا عِلْماً فهو ذُو عِلمٍ ـ تعيَّنَ الوجه الأول .

فلو كان المصدر التالى لأمّا معرّفا بأل فهو عند سيبويه مفعول له .

وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كِلَيْهِمَا بعد أما مفعول مطلق .

وذهب الـكوفيون — على ما نقله ابن هشام — إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تَذْكُر علماً ـ أو العلم ـ فالذى وُصِفَ عالم .

قال فى شرح التسهيل : « وهـذا القول عندى أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب » .

الثانى : أشعر كلامه أن وقوعَ المصدر المعرف حالا قليلٌ ، وهو كذلك ، وذلك ضربان : عَلَم جِنْسٍ ، نحو قولهم : جاءَتِ الخيلُ بَدَادِ ، ومُعَرَّفٌ بأل ، نحو : أرْسَـلَهَا الْعِرَاكَ ، والصحيح أنه على التأويل بمتبدِّدة ومعتركة ، كما مر .

(وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ فى المعنى ؛ فحقه أن يكون معرفة .

(إنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال ، فإنْ تأخّرَ كان ذلك مُسَوِّغاً لمجيئه نكرة ، نحو : فيهَا قائماً رَجُلٌ ، وقوله :

٤٧٣ — لَمِيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ * [يَلُوحُ كأَنَّهُ خِلَلُ]

وقوله :

٤٧٤ — وَبِالْجِسْمِ مِنِّى بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى الْعَيْنَ تَشْهَدِ

(أَوْ يُخَصَّصْ) : إما بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقاً » ، وقوله :

٤٧٥ — نَجَّيْتَ يَارَبِّ نُوحاً وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فى فُلُكٍ مَاخِرٍ فى الْيَمِّ مَشْحُونَا

و إما بإضافة ، نحو : « فى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ » ، و إما بمعمول ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ أَخُوكَ شَدِيداً .

(أَوْ يَبِنْ) أى : يظهر الحالُ (مِنْ بَعْدِ نَفْىٍ أَوْ مُضَاهِيهِ) أى : مشابهه وهو النهى والاستفهام؛ فالنفى نحو : « وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ » ، وقوله :

٤٧٦ — مَاحُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِياً [وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا]

والنهى (كَلاَ * يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ) وقوله :

٤٧٧ — لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

والاستفهام كقوله :

٤٧٨ — يَاصَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فى إبْعَادِهَا الْأَمَلاَ

واحترز بقوله « غالباً » مما ورد فيه صاحبُ الحالِ نكرةً من غير مُسَوِّغ ، من ذلك قولهم : مَرَرْتُ بمَاء قِعْدَةَ رَجُلٍ ، وقولهم : عَلَيْهِ مائَةٌ بيضا .

وَأجاز سيبويه : فيها رَجُلٌ قائماً . وفى الحديث « وَصَلَّى وَرَاءهُ رِجَالٌ قِيَاماً » وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد فى التسهيل من المسوِّغات ثلاثةً :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أوْ كَالَّذِى مَرَّ على قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ على عُرُوشِهَا » ؛ لأن الواو ترفع تَوَهُّمَ النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هذا خاتم حديداً .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة فى الحال ، نحو : هؤُلاَء ناسٌ وَعبدُ اللهِ مُنْطَلِقِينَ .

(وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أبَوْا) سَبْقَ : مفعول مقدم لأبَوْا ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول فى موضع النصب على المفعولية .

أى : مَنَعَ أكْثَرُ النحويين تقدُّمَ الحال على صاحبها المجرور بالحرف ؛ فلا يُجيزُون فى نحو مررت بهندٍ جالسةً : مررت جالسةً بهندٍ .

وعَلَّلُوا مَنْعَ ذلك بأنّ تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ؛ فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطةٍ أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ؛ فجعلوا عوضاً من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير .

قال الناظم : (ولاَ أمْنَعُهُ) أى : بل أجيزه ، وِفَاقًا لأبى على وابن كَيْسَانَ وابن بَرْهَانَ ؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى ؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به ، وأيضاً (فقَدْورد) السماع به ؛ من ذلك قوله تعالى (وَمَا أرْسَلْنَاكَ إلاَّ كافَّةً لِلنَّاسِ) .

وقول الشاعر :

٤٧٩ — تَسَلَّيْتُ طُرًّا عنكمَ بعدَ بَيْنِكم ... بِذِكْرَاكُمُ حتَّى كأنَّكُمُ عِنْدِى

وقوله :

٤٨٠ – لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صَادِياً إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

وقوله :

٤٨١ – غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُـــدْعَى وَلاتَ حِينَ إِباءِ

وقوله :

٤٨٢ – فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ (١)

وقوله :

٤٨٣ – مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغِفْتُ، وَإِنَّمَا حُمَّ الفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكِ سَبِيلُ

وقوله :

٤٨٤ – إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر ، وحمل الآية على أن « كافّة » حال من الـكاف ، والتاء للمبالغة لا للتأنيث ؛ وقد ذكر ابن الأنبارى الإجماع على المنع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فصَّـل الـكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميراً نحو : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بها ، أو كانت الحال فِعلاً ، نحو : تَضْـحَكُ مَرَرْتُ بهندٍ – جاز ، وإلاّ امتنع .

الثانى: محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقا ، نحو : ما جاء رَاكبًا مِنْ رَجُلٍ .

الثالث : بقى من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :

الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عَرَفْتُ قيامَ زَيْدٍ مُسْرعًا ، وأعجبنى وَجْهُ هندٍ مُسْفِرَةً ؛ فلا يجوز بإجماعٍ تقديمُ هذه الحال : واقعة بعد المضاف ؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع

(١) فرغا – بفتح الفاء أو كسرها مع سكون الراء – أى باطلا هدرا لم يطلب به ، وحبال – بكسر الحاء ، بزنة كتاب – ابن أخى الشاعر ، والشاعر هو طليحة بن خويلد الأسدى الذى كان قد تنبأ .

الموصول ؛ فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

وهذا فى الإضافة المحضة ، كما رأيت . أما غير المحضة ـ نحو : هذا شاربُ السَّوِيق مَلْتُوتا الآن أو غداً ـ فيجوز ، قاله فى شرح التسهيل ؛ لكن فى كلام ولده ـ وتابعه عليه صاحب التوضيح ـ ما يقتضى التَّسويةَ فى المنع .

الأمر الثانى : أن تكون الحال محصورة ، نحو « وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ » .

الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها ، كما رأيت ، كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً ، نحو : مَا جَاءَ رَاكِبًا إلاَّ زَيْدٌ .

(وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ) ؛ لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وذلك يأباه (إلاَّ إذا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ) أى : عَمَلَ الحالِ ، وهو نصبه ، نحو « إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعا » ، وقوله :

٤٨٥ ـ تَقُولُ ٱبْنَتِى إنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِداً إلى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِى لا أَبَالِيَا

ونحو : هذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتاً ، وهذا اتفاق كما ذكره فى شرحى التسهيل والكافية .

(أَوْ كَانَ) المضاف (جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا) نحو : « وَنَزَعْنَا مَا فى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا » ، « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا » .

(أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا) والمراد بمثل جزئه : ما يصحُّ الاستغناء به عنه ، نحو « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » .

وإنما جاز مجىء الحال من المضاف إليه فى هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ؛ أما فى الأولى فواضح ، وأما فى الأخيرتين فلأن العامل فى الحال عامل

فى صاحبها حكما ؛ إذ المضاف — والحالة هذه — فى قوة الساقط ؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال ، وهو المضاف إليه .

﴿ تنبيه ﴾ : ادَّعى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاقَ على منع مجىء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضَرَبْتُ غُلامَ هِنْدٍ جَالِسَةً ، وتابعه على ذلك ولده فى شرحه ، وفيما ادعياه نظر ؛ فإن مذهب الفارسىِّ الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِىِّ فى أماليه .

(والْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجِبِ التقديم عليه ، وواجِبِ التأخير عنه ، وجائزهما ، كما هو كذلك مع صاحبه على مامر .

فالحال (إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا * أوْ صِفَةٍ أشْبَهَتِ) الفعلَ (الْمُصَرَّفَا) وهى : ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه وقَبِلَ علامات الفرعية ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له ، وهذا هو الأصل ، فالصفة (كَمُسْرِعاً * ذَا رَاحِلٌ) ومُجَرَّداً زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، و * هَـذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[(١)] * ؛ فتحملين فى موضع نصب على الحال ، وعاملها طليقُ ، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو : (مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا) و « خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ » وقولهم : شَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ[(٢)] .

والاحتراز بقوله « صرفا » و « أشبهت المصرفا » مما كان العامل فيه فعلا جامدا ، نحو : ما أحْسَنَهُ مُقْبِلاً ، أو صفة تشبه الجامد ، وهو : اسم التفضيل ، نحو : هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً ، أو اسم فِعْل ، نحو : نَزَالِ مُسْرِعاً ، أو عاملا معنويا ، وهو : ماتضمَّن معنى الفعل دون حروفِهِ كما أشار إليه بقوله : (وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ * حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ * كَتِلْكَ) و (لَيْتَ وَكَأنَّ)

---

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٤ فى باب الاسم الموصول .

(٢) المثل رقم ١٩١٤ فى مجمع الأمثال للميدانى .

والظرفِ والمجرورِ المخبر بهما ؛ تقول : تِلْكَ هِنْدٌ مُجَرَّدَةً ، ولَيْتَ زَيْداً أَمِيراً أخُوكَ ، وكأَنَّ زَيْداً رَاكِباً أَسَدٌ ، وزَيْدٌ عِنْدَكَ ـ أوْ فى الدَّارِ ـ جالساً ، وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كحرف التنبيه والترجّى والاستفهامِ المقصودِ به التعظيمُ ، نحو :

٤٨٦ — [بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ] يَاجَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

و « أما » ، نحو أمّا عِلماً فَعَالِمٌ ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شىء من ذلك . وهذا هو القسم الثانى .

(ونَدَرْ) تقديمها على عاملها الظرفِ والمجرورِ المخبَرِ بهما (نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا)عندك (أو فى هَجَرْ) فما ورد من ذلك مسموعاً يُحفظ ولا يقاس عليه .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقاً ، وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مُضْمر ، نحو : أنْتَ قَائِماً فى الدَّارِ . وقيل : يجوز بقوة إن كان الحال ظرفا أو حرف جر ، ويَضْعُفُ إن كان غيرهما ، وهو مذهبه فى التسهيل .

واستدل المجيز بقراءة من قرأ « والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيّاتٍ بِيَمِينِهِ » « مَا فى بُطُونِ هٰذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا » بنصب مطوياتٍ وخالصة ، وبقوله :

٤٨٧ — رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ، ورَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ

وقوله :

٤٨٨ — بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاءً ولا نَصْرَا

وتأوّل ذلك المانعُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الخلاف فى جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسَّط كما رأيت ، فإن تقدّم على الجملة — نحو : قَائِماً زَيْدٌ فى الدَّارِ — امتنعت المسألة إجماعا ، قاله فى شرح الكافية ، لكن أجاز الأخفش فى قولهم : فِدَاءٌ لكَ أبى وأمّى ؛ أن يكون « فِدَاء » حالا ، والعامل فيه « لكَ » وهو يقتضى

جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن بَرْهَان فيما إذا كانت الحال ظرفا ، نحو « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ » فهنالك : ظرف فى موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، ولله : الخبر .

الثانى : أفهم كلامُهُ جوازَ نحو « فى الدَّارِ قَائِماً زَيْدٌ » وهو اتفاق .

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، ككونه مَصْدَراً مقدّراً بالحرف المصـدرى ، نحو : سَرَّنِى ذَهَابُكَ غَازِياً ، أو فعلاً مقروناً بلام ابتداء أو قسم ، نحو : لأَصْبِرُ مُحْتَسِباً ، ولأَقُومَنَّ طَائِعاً ، أو صلةً لأل أو لحرفٍ مصدرى ، نحو : أَنْتَ الْمُصَلِّى فَذًّا ، ولَكَ أَنْ تَتَنَفَّلَ قَاعِدا ، قال الناظم وولده : أو نعتاً ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرْجُها ، قال فى المغنى : وهو وهم منهما ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته ، فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكْسُورًا سَرْجُها ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهى الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟

(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا) وبَكْرٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا — ممـا وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفى المعنى أو مُتَّحديه مُفَضَّلٍ أحدُهما فى حالةٍ على الآخر فى أخرى — (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ) على أنَّ اسم التفضيل عاملٌ فى الحالين ؛ فيـكون ذلك مستثنى ممـا تقدم من أنه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه ، وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل — وإن انحطَّ درجةً عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدَم قبوله علاماتِ الفرعية — فله مَزِيَّةٌ على العامل الجامد؛لأن فيه ما فى الجامد من معنى الفعل ، ويَفُوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين ، نحو : هُوَ أَكْفَؤُهُمْ نَاصِرًا ، وجُعل موافقاً لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين .

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وزعم السيرافى أنَّ المنصوبين فى ذلك ونحوه خَبَرَانِ لِكَانَ مضمرةً مع إذْ فى المضىّ و إذا فى الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء ، و بَعْدَ تسليمه يلزم إعمال أفعل فى إذ و إذا فيكون واقعاً فى مثل ما فرَّ منه .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول : زَيْدٌ قَائِماً قَاعِداً أَحْسَنُ مِنْهُ ، ولا زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنهُ قَائِماً قَاعِداً .

(والْحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِئُ ذَا تَعَدُّدِ * لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ) فالأولى نحو : جاء زَيْدٌ رَاكِباً ضَاحِكاً ، وقوله :

٤٨٩ — عَلَيَّ إذَا مَاجِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِياَ

ومَنَع ابن عصفور هذا النوع مالم يكن العامل فيه أَفْعَلَ التفضيل ، نحو : هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنهُ رُطَباً ، ونقل المنع عن الفارسى وجماعةٍ ؛ فالثانى عندهم نعت للأول ، أو من الضمير فيه .

والثانية قد يكون بجمع نحو «وسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ» ونحو «وسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ والشَّمْسَ والْقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ» . وقد يكون بتفريق ، نحو : لَقِيتُ هِنْدًا مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً ، وقوله :

٤٩٠ — لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَماَ

فعند ظهور المعنى يُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى مايليق به ، كما فى المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يُجْعل أولُ الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما للأول ، نحو: لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِداً مُنْحَدِرا؛ فمصعدا : حال من زيد ، ومنحدرا : حال من التاء .

﴿ تنبيه ﴾ : الظاهر أن قَدْ فى قوله « قد يجىء» للتحقيق ، لا للتقليل .

(وعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا) أى : الحال على ضربين :

مؤسِّسَة ، وتسمى مُبَيِّنة ، وهى التى لا يُسْتَفاد معناها بدونها ، كجاء زَيْدٌ رَا كِباً .

ومؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى على ثلاثة أضرب :

مؤكدة لعاملها ، وهى : كلُّ وصفٍ وافَقَ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما (فى نَحْوِ لا تَعْثَ فى ٱلأَرْضِ مُفْسِدا) « ثُمَّ ولَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ » أو معنى ولفظاً ، نحو : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً » ، وقوله :

٤٩١ ـ أَصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالْزَمْ تَوَقِّىَ خَلْطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ

ومؤكدة لصاحبها ، نحو : « لآمَنَ مَنْ فى الأرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً » .

ومؤكدة لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : (وإن تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ * عَامِلُهَا) أى : عامل الحال ، وجوبا (ولَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ، ويشترط فى الجملة : أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفاً ، وقوله :

٤٩٢ ـ أَنَا ٱبْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِها نَسَبِى وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

والتقدير أَحُقُّه عَطُوفًا ، وأُحَقُّ مَعْرُوفا .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة ؛ لأنه لا يؤكد إلا ما قد عُرِف ، وجمودُهما من كون الحال مؤكدة للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو فى حكمه كان عاملا فى الحال ؛ فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم : زيدٌ أَبُوكَ عَطوفا ، وهُوَ الْحَقُّ بَيِّنًا ، من قبيل المؤكدة لعاملها ، وهى موافقة له معنى دون لفظ ؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل ، ووجوبُ تأخير الحال من كونها تأكيدًا ، ووجوبُ إضمار عاملها من جزمه بالإضمار .

(ومَوْضِعَ الْحَالِ تَجِئُ جُمْلَهْ) ، كما تجىء موضع الخبر والنعت ، وإن كان الأصل فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط مَنْ قال فى قوله :

٤٩٣ — أُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا]

إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : «وَاعْبُدُوا الله وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً » .

الثانى : أن تكون غير مُصَدَّرة بِعَلَمِ استقبال ، وغلط من أعرب « سَيَهْدِين » من قوله تعالى : « إِنِّى ذَاهِبٌ إلى رَبِّى سَيَهْدِين » حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كَجَاء زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ) مثال لما استكملت الشروط .

(وَذَاتُ بَدْء بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ * حَوَتْ ضَمِيرا) يربطها (وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ) وجوبا ؛ لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقَدِمَ الأمير تُقَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يدَيْه ، ولا يجوز جاء ويضحك ، وقدم وتقاد

(وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا)

أى : إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدَّرة بمضارعٍ مُثْبَتٍ تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدإ محذوف ، من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَه ، أى : وأنا أصك ، وقوله :

٤٩٤ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكا

وقوله :

٤٩٥ — عُلِّقْتُها عَرَضاً وأقتلُ قَوْمَها [زَعْماً لَعَمْرُ أبيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ]

أى : وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل بعدها مُؤَوَّل بالماضى

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تمتنع الواو فى سبع مسائل :

الأولى : ما سبق

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَجَاءها بأسُنا بَياتاً أو هُمْ قَائِلُونَ »

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : هو الحق لا شك فيه « ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيه » .

الرابعة : الماضي التالى إلاّ ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرا ، ومنه « إلاَّ كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضي المتلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أو مكث ، ومنه قوله :

٤٩٦ — كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرا جَارَ أَوْ عَدَلاَ وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ

السادسة : المضارع المنفى بلا ، نحو : « وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللهِ » ، « مَا لِىَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ » ، وقوله :

٤٩٧ — وَلَوْ أَنَّ قَوْماً لِارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُها لا أُحْجَبُ

فإن ورد بالواو أوِّلَ على إضمار مبتدإ ، على الأصح ، كقراءة ابن ذَكْوَان « فَاسْتَقِيماَ وَلاَ تَتْبِعَانِ»(١) وقوله :

٤٩٨ — [أَقَادُوا مِنْ دَمِى وَتَوَعَّدُونِى] وَكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِى الْوَعِيدُ

وقوله :

٤٩٩ — أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَباً وَلَقَدْ كاَنَ وَلاَ يُدْعَى لِأَبْ

نصّ على ذلك فى التسهيل ، وفى كلام ولده خلافُهُ .

السابعة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٥٠٠ — عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وفيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّما

الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد ، نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُم » ، ذكره فى التسهيل .

(١) هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع ؛ فلا : نافية لاناهية ، والتقدير : وأنتما لاتتبعان .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا) يجوز رَبْطُهَا (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ ، بل أنها وما بعدها قَيْدٌ للعامل السابق . (أَوْ بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال . (أَوْ بِهِمَا) معا ؛ وسوى ما قدم هو : الجملة الاسمية ، وجملة الماضى ، مُثْبَتَتَيْنِ كانتا أو منفيتين ، وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه ، وهو : الاسمية الواقعة بعد عاطف ، والمؤكدة ، وجملة الماضى التالى إلاّ ، والمتلوّ بأو ، والمضارع المنفى بلا ، أو بما ، على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم ، أو لمّا ، وأما المنفى بلن فلا يمكن هنا ، وأمثلة ذلك مع الجملة الأسمية غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، ومنه : « لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ » جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » : أىْ مُتَعَادِينَ ، وقوله :

٥٠١ — ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ [يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَّابَ الْأُزُرْ]

وقوله :

٥٠٢ — وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » وهكذا النفى . وأمثلته مع جملة الماضى غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، ومنه قوله :

٥٠٣ — نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ [مِنَ ابْنِ أَبِى شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ]

جاء زيد قَدْ عَلَتْهُ سَكِينَةٌ ، ومنه : « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ، « وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ قَالُوا » أى : قائلين ، وقوله :

٥٠٤ — وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ عَلَتْهُ سَكِينَةٌ ، ومنه : « وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ

أَخْرِجْنَا » ، « الذينَ قَالوا لِإخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا » .
وهكذا النفى . وأمثلته مع المضارع المنفىّ بلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرٌو ، ومنه قوله :

٥٠٥ — وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ
لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَىْ ضَمْضَمِ

جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ ، ومنه قوله :

٥٠٦ — كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فى كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، ومنه : «أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ » وقوله :

٥٠٧ — سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ [فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ]

وهكذا النفى بلمّا ؛ ومنه : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين ـ إلا الأخفش ـ لزومُ « قد » مع الماضى المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدرة ، والمختار ـ وفاقا للكوفيين والأخفش ـ لزومُهَا مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها فى المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ، تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدمُ التقدير ، لا سيما مع الكثرة ، نعم فى ذلك أربع صور مرتبة فى الكثرة هى : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقلّ من الرابعة ، وهو خلاف ما فى التسهيل .

الثانى : تمتنع « قد » مع الماضى الممتنع ربطه بالواو ، وهو : تالى إلاّ ، والمتلو بأو ، وندر قوله :

٥٠٨ — مَتَى يَأْتِ هٰذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً
لِنَفْسِىَ إِلاَّ قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الثالث : قد يُحْذَف الرابط لَفْظًا فَيُنْوَى ، نحو : مَرَرْتُ بِالْبرِّ قَفِيزٌ بِدِرْهَمٍ : أى منه ، وقوله :

٥٠٩ — نَصَفَ النهَارُ الْمَاء غَامِرُهُ [وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِى]

أى : والماء غامره .

الرابع : الأكثر فى الاسمية الجائزِ فيها الأوجه الثلاثة الربطُ بالواو والضميرِ معا ، ثم الواوِ وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير — مع قلته — بنادر ، خلافا للفراء والزمخشرى ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية فى ذلك — على مايظهر — جملةُ المضارع المنفىّ الجائزِ فيها الأوجهُ الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملةً يقع أيضاً ظرفا ، نحو : رأيت الهلالَ بَيْنَ السَّحَاب، وجارا ومجرورا ، نحو : « فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ » ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ » فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه كون خاص ؛ إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود .

(وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ)

أى : مُنِعَ .

يعنى أنه قد يحذف عامل الحال : جوازا ؛ لدليل حالىّ ، نحو : رَاشِداً ، للقاصد سفرا ، ومَأْجُوراً ، للقادم من حج ، أو مقالىّ ، نحو : « بَلَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا » أى : تسافر ، ورَجَعْتَ ، ونجمعها ، وصَلوا .

ووجوبا : قياسا فى أربع صور ؛ نحو : ضَرْبِى زَيْداً قَائِماً ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً ، وقد مَضتَا ، والتى بُيِّن فيها ازدياد أو نقص بتدريج ، نحو : تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً ، وَاشْتَرِ بِدِينَار فَسَافِلاً ، وما ذكر لتوبيخ ، نحو : أَقَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى : أى أتوجد ، وأتتحول ، وسماعا فى غير ذلك ، نحو : هَنِيئاً لكَ ، أى ثبت لك الخير هنيئا ، أو هنأَكَ هَنِيئاً .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولا أغنى عنه المقول ، نحو « وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ » أى : قائلينَ ذلك ، « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا

تَقَبَّلْ مِنَّا » أى : قَائِلَيْنِ ذلك .

﴿ خاتمة ﴾ تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة — وهو الغالب — والملازمة .

والثانى ، باعتبار قَصْدِهَا لذاتهـا وعدمه ، إلى المقصودة — وهو الغالب — والموطئة ، وهى الجامدة الموصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى المُبَيِّنَة ـ وهو الغالب ، وتسمى المؤسِّسة ـ والمؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جَرَيَانها على مَنْ هِيَ له وغيره ، إلى الحقيقية ـ وهو الغالب ـ والسببية ، نحو : مَرَرْت بالدار قائماً سكانُهَا .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مُقَارِنة لعاملها ـ وهو الغالب ـ ومُقَدَّرة ، وهى المستقبلة ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً ، أى : مقدرا ذلك ، ومنه : « أُدْخُلُوهَا خَالِدِينَ » « لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ » أى : ناوين ذلك ، قيل وماضِيَة ، ومثل لها فى المغنى بجاء زيدٌ أمْسِ رَاكِباً ، وسماها مَحْكِيَّة ، وفيه نظر .

التمـــييز

يقال : تمييز ومُمَيِّز ، وتبيين ومُبَيِّن ، وتفسير ومُفَسِّر .

وهو فى الاصطلاح (اسْمٌ ، بِمَعْنَى مِنْ ، مُبِينٌ ، نَكِرَة) .

فاسم : جنس ، و بمعنى من : مُخْرِجٌ لما ليس بمعنى من ؛ كالحال فإنه بمعنى فى ، ومُبِينٌ : مخرج لاسم « لا » التبرئة ، ونحو « ذَنْباً » من قوله :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ [رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ]

ونكرة: مخرج لنحو الْحَسَنِ وَجْهَه .

ثم ما استكمل هذه القيودَ (يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ) من المبهمَات .

والمبهَمُ المفتقر للتمييز نوعان : جملة ، ومفردٌ دالٌّ على مِقْدَار .

فتمييز الجملة : رَفْعُ إبهام ما تضمنته من نسبة عامل — فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معموله من فاعل أو مفعول ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفساً ، « وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً » ، والتمييز فى مثله مُحَوَّل عن الفاعل ، والأصل : طَابَتْ نَفسُ زَيْدٍ ، وَاشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، ونحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَراً « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً » والتمييز فيه مُحَوَّل عن المفعول ، والأصل : غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ ، وتقول : عَجِبْتُ مِنْ طِيبِ زَيْدٍ نَفْساً ، وزَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْساً ، وسَرْعَانَ ذَا إهَالَةً[1]

وناصب التمييز فى هذا النوع —عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم— هو العامل الذى تضمنته الجملة ، لا نفس الجملة ، وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب ، ونصّ عليه فى غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة ، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين ؛ فلا اعتراض ؛ لأنه يصح أن يقال : إنه فَسَّر العامل ؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله، و إنه فسر الجملة ؛ لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة .

وأما تمييز المفرد فإنه : رَفْعُ إبهام ما دلّ عليه من مقدار مِسَاحِيٍّ أو كَيْلِيٍّ أو وَزْنِيٍّ .

(كَشِبْرٍ أَرْضاً وَقَفِيزٍ بُرّاً وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْراً)

وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا خلاف .

---

(١) انظر المثل رقم ١٧٩٨ فى مجمع الأمثال الميدانى (١ / ٣٣٦ بتحقيقنا) .

(وَبَعْدَ ذِى) المقـدرَاتِ الثلاثِ (وَنَحْوِهَا) مما أجْرَتْهُ العرب مُجْرَاها فى الافتقار إلى مميز ، وهى الأوعية المراد بها المقدار : كَذَنُوب مَاء ، وحُبٍّ عَسلا ونِحْيٍ سَمْناً ، وراقُودٍ خَلاًّ ، وما حمل على ذلك من نحو : لنَا مِثْلُهَا إبِلاً ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعا للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيداً ، وبَابٌ سَاجاً ، وجُبَّةٌ خَزًّا (أجْرُرْهُ إذَا * أضَفْتَهَا) إليه (كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا) وشبرُ أرْضٍ ، ومَنَوَا تَمْرٍ ، وذَنُوبُ مَاء ، وحُبُّ عَسَلٍ ، وخَاتَم حَدِيدٍ ، وبَابُ سَاجٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : النصب فى نحو « ذَنُوب مَاء » و « حُبّ عَسَلاً » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك .

الثانى : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له بابا يذكره فيه ، ولانفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييزُ العدد إما واجب النصب كَعِشْرِينَ درهما ، أو واجب الجر بالإضافة كمائَتَىْ درهم ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزا له ، نحو : عشرين مُدًّا بُرًّا ، وثلاثين رِطْلاً عَسَلاً ، وأربعين شِبْراً أرْضاً .

(وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبَا * إنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلَ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أحَدِهِمْ (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) » ما فى السماء قَدْرُ راحةٍ سَحَابا ؛ إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناسِ رَجُلاً ، وهو أشجعُ رَجُلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محلُّ ما ذكروه من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ؛ وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال . انتهى .

(وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ) على التميز (بِأَفْعَلاَ * مُفَضِّلاً) له على غيره ، والفاعل فى المعنى هو السَّبَبِيُّ ، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلاً (كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ) وأكثرُ مالاً ؛ إذ يصح أن يقال : أنت عَلاَ مَنْزِلُكَ وكَثُرَ مَالُكَ ، أما ما ليس فاعلا فى المعنى — وهو ما أفعلُ التفضيلِ بَعْضُهُ ، وعلامتـه : أن يصح أن يوضع مَوْضِـعَ أفعَلَ بعضٌ ، ويضاف إلى جَمْع قائم مقامه ، نحو : زَيْدٌ أفضَلُ فَقِيهٍ ؛ فإنه يصح فيه أن يقال : زَيْدٌ بَعْضُ الفقهاءِ — فهـذا النوع يجب جره بالإضافة ، إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره ؛ فينصب ، نحو : زَيْدٌ أكرمُ النَّاسِ رَجُلاً .

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّباَ * مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أَبَا) وَمَا أَكْرَمَهُ أَبَاً ، وَلِلّهِ دَرُّهُ فَارِساً ، وَحَسْبُكَ بِهِ كَافِلاً ، وَكَفَى بِاللهِ عَالِماً ، و :

[بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

(وَاجْرُرْ بِمِنْ) لفظا كلَّ تمييز صالح لمباشرتها ، (إنْ شِئْتَ) ؛ لأنها فيه مَعْنًى ؛ كما أن كُلَّ ظرف فيه معنى فى ، وبعضه صالح لمباشرتها ، وكلُّ تمييز فإنه صالح لمباشرة مِنْ (غَيْرَ ذِى الْعَدَدْ * وَالْفَاعِلِ) فى (الْمَعْنَى) المحوَّل عن الفاعل فى الصناعة : (كَطِبْ نَفْساً تُفد) إذ أصله لتَطِبْ نَفْسُكَ ؛ فهذان لا يصلحان لمبـاشرتها ، فلا يقال : عندى عشرون من عَبْدٍ ، ولا طاب زَيْدٌ من نفس ، ومنه نحو : أنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ ؛ ويجوز فيما سواهما ، نحو : عِنْدِى قَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَشِبْرٌ مِنْ أرض ، وَمَنَوَان مِنْ عَسَل ، وَمَا أَحْسَنَهُ مِنْ رَجُل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كان ينبغى أن يستثنى — مع ما استثناه — التميزَ المحوَّل عن المفعول ، نحو : غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً ، و « فَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا » ، وما أحْسَنَ زَيْداً أدباً ؛ فإنه يمتنع فيه الجر بمن .

الثانى : تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محوّلا عن الفاعل فى الصناعة لإخراج نحو : لِلّٰهِ دَرُّهُ فارساً ، و

٥١٠ — [تَقُولُ ابْنَتِى حِينَ جَدَّ الرَّحِيـــلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا]وأَبْرَحْتَ جَاراً

فإنهما و إن كانا فاعلين مَعْنًى ـ إذ المعنى عَظُمْتَ فَارِساً وعَظُمْتَ جَاراً ـ إلا أنهما غير محوّلين ؛ فيجوز دخول مِنْ عليهما ، ومن ذلك : نِعْمَ رَجُلاًزيد ، يجوز فيه : نعم مِنْ رجل ، ومنه قوله :

٥١١ ـ [تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِـوَاهُ] فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِى

الثالث : أشار بقوله « إن شئت » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب .

الرابع : اختلف فى معنى « مِنْ » هذه ؛ فقيل للتبعيض ؛ وقال الشلوبين : يجوز أن تـكون بعد المقادير وما أشبهها زائدةً عند سيبويه ، كما زيدت فى نحو « ما جانى من رجُلٍ » قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة ـ ما عدا الأخفش ـ أنها لا تزاد إلا فى غير الإيجاب ؛ قال فى الارتشاف : و يدل لذلك ـ يعنى الزيادة ـ العطفُ بالنصب على موضعها ؛ قال الحطيئة :

٥١٢ ـ طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

بنصب « منتقبا » على محل « قوام » .

الخامس : إذا قلت « عندى عشرون من الرجال » لا يكون ذلك من جر تمييزالعدد بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الإفْرَادُ ، وأيضاً فهو مُعَرَّفٌ اهـ.

(وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقًا) : أى ولو فعلا متصرفا ، وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والـكوفيين ؛ لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونُهُ فاعلا فى الأصل وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يُغَير عما كان يستحقه من وجوب التأخير ؛ لمـا فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ، وأما قوله :

٥١٣ - ونَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا [قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا]

فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، ونارا : مفعول ثان .

(والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا) هو مبنى للمفعول ، ونَزْراً : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أى : مجىء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر : أى قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٤ - أَنفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِى الْمَنُونِ يُنَادِى جِهَارَا

وقوله :

٥١٥ - [أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا] وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله :

٥١٦ - ضَيَّعْتُ حَزْمِىَ فِى إِبْعَادِىَ الْأَمَلاَ وَمَا أُرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِىَ اشْتَعَلاَ

وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى القياسَ عليه ؛ محتجين بما ذكر ، وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٧ - رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وقوله :

٥١٨ - إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

وهو سهو منه ؛ لأن « عِطْفَاهُ » و « الْمَرْءُ » مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف .

الثانى : أجمعوا على منع التقديم فى نحو « كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً » لأن كفى وإن كان فعلا متصرفا إلا أنه فى معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ؛ لأن معناه مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً .

﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ، ويفترقان فى سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فضْلَتَانِ ، منصوبتان ، رافعتان للابهام

وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تجيء جملة وظرفا مجرورا ، كما مر ، والتمييز لا يكون إلا اسما . الثانى : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كما عرفت فى أول باب الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبيِّنة للهيئآت والتمييز للذوات. الرابع : أن الحال تتعدَّد ، كما عرفت ، بخلاف التمييز . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح . السادس : أن حقّ الحال الاشتقاقُ وحقّ التمييز الجمودُ ، وقد يتعا كسان ؛ فتأتى الحال جامدة « كهذا مَالُكَ ذَهَباً » ، ويأتى التمييز مشتقا نحو « لله دره فارسا » ، وقد مر . السابع : الحال تأتى مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز ، فأما قوله تعالى : « إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشهرا : مؤكد لما فهم من عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله ــ وهو اثنا عشر ــ فمبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه « نِعْمَ الرجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ » فمردودة.

وأما قوله :

٥١٩ ــ تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فالصحيح أن « زَادًا » معمول لـ « تَزَوَّدْ » : إما مفعول مطلق إن أريدَ به التزوُّدُ ، أو مفعول به إن أريد به الشىء الذى يُتَزَوَّدُ به من أفعال البِرِّ ، وعليهما فـ « مِثْلَ » نعتٌ له تقدم فصار حالا .

وأما قوله :

٥٢٠ ــ نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاء

« فَفَتَاةً » حالٌ مُؤَكِّدَة ، والله أعلم

تم ــ بحمد الله تعالى وتوفيقه ــ الجزء الأول من شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، المسمى « منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك » ويليه ــ إن شاء الله ــ الجزء الثانى ، مفتتحا بباب « حروف الجر » نسأله سبحانه المعونة والتسديد

فهرس الجزء الأول من شرح الأشمونى

التمييز

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ولا عدوان إلا على الظالمين .